

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْهَدَايَةُ
فِي
شَرْحِ الْبَلَايَةِ

مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَيَّامِ الْمُحَدِّثَةِ الْهَدَايَةِ
تَالِفٌ

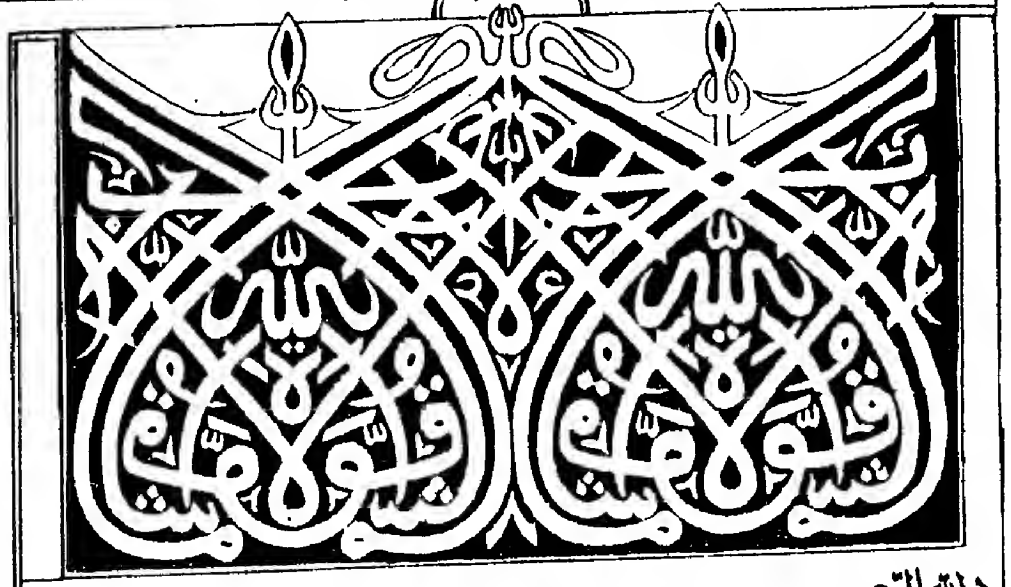
مَوْلَانَا أَبُو الْخَسَنَاتِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْأَصْلَاءِ

الْمَكِّيُّ الشَّيْخُ الرَّشِيدُ
سِرْكِي رَوْدُ كَوْنِهِ فَوْنٌ: ٢٢٢٢٢٣

الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...

الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...

الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...



الشفعة

الشفعة مشتقة من الشفع وهو انهم سميت بها لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع قال
الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم الجار اذا هذا
اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء واذا الترتيب اما الثبوت فلقوله عليه السلام
الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله عليه السلام جار الارحق بالاراض ينظر له وان كان غائبا
اذا كان طريقا واحدا لقوله عليه السلام الجار احق بسبقه قبل بارسول الله ما سبقه قال شفعتها
ويروى الجار احق بشفعتها وقال الشافعي لا شفعة بالجوار لقوله عليه السلام الشفعة فيما لم يقسم
فاذا وقعت احدى ودوصفت الطريق فلا شفعة وكان حق الشفعة معه ولبعن سكن القياس ما فيه
من تملك المال على الغير من غير رضا هو قد ورد الشرع به فيما لم يقسم وهذا ليس في معناه
لان مؤنة القسمة تلزمه في الاصل دون الفرع ولنا ما روينا وان ملكه متصل بملك الدخيل
اتصال تاييد وقرار فيثبت الحق الشفعة عند وجود المعاوضة بالمال اعتبارا بعبور الشرع

الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...
الشفعة بالشفعة...

له قوله او قوله عليه السلام الجار احق بسبقه الخ قال كان شيخنا الامام يقول العجب منهم يزعمون انهم من اصحاب الحديث ثم يتركون العمل
بمثل هذا الحديث مع شهرته فلا يبق بعد هذا الحديث لهذا اللقب معنى سوى انهم يتركون العمل بمثل هذا الحديث فلاجله سمو اصحاب
الحديث لا يصححهم بالحديث...

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجسس والبيع
قال فان عجز عن البينة استعمل المشتري بالله ما يعلمه من مال الذي كره مما يشفع به
 معناه بطلب الشفيع لا يدعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
 متعلق باستمات ١١ فاذا انكره لزم المدين ١٢
 فان نكل وقامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأل
 القاضي يعني المدعى عليه هل ابتاع ام لا فان انكره ابتاع قيل للشفيع اقم البينة لان الشفيع
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالهجة **قال** فان عجز عنه استعمل المشتري بالله ما ابتاع
 او بالله ما استحق عليه في هذه الدار شفيعه من الوجه الذي كره فهدى على المحاصل والاولى على
 السبب قد استوفينا الكلام في الدعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلف على البينات
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصاله وفي مثله يحلف على البينات **قال** تجوز المنازعة
 في الشفيع ولو لم يحضر الشفيع الثمن الى مجلس القاضي فلما قضى القاضي بالشفيع لزمه حضار الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضي حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن عن
 ابي حنيفة ركان الشفيع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حضاره حتى لا يتوى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط
 الحضارة واذا قضى له بالدار فللمشتري ان يجلسها حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند
 محله ايضا لانه فصل مجتهد فيه ويجب عليه الثمن فيحبس فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليه لا تبطل شفيعه لانها تأكدت بالخصومة عند القاضي **قال** وان حضر
 الشفيع بالبيع والبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفيع لان المبدل له وهي يد

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجسس والبيع
 فان عجز عن البينة استعمل المشتري بالله ما يعلمه من مال الذي كره مما يشفع به
 معناه بطلب الشفيع لا يدعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
 متعلق باستمات ١١ فاذا انكره لزم المدين ١٢
 فان نكل وقامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأل
 القاضي يعني المدعى عليه هل ابتاع ام لا فان انكره ابتاع قيل للشفيع اقم البينة لان الشفيع
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالهجة **قال** فان عجز عنه استعمل المشتري بالله ما ابتاع
 او بالله ما استحق عليه في هذه الدار شفيعه من الوجه الذي كره فهدى على المحاصل والاولى على
 السبب قد استوفينا الكلام في الدعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلف على البينات
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصاله وفي مثله يحلف على البينات **قال** تجوز المنازعة
 في الشفيع ولو لم يحضر الشفيع الثمن الى مجلس القاضي فلما قضى القاضي بالشفيع لزمه حضار الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضي حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن عن
 ابي حنيفة ركان الشفيع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حضاره حتى لا يتوى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط
 الحضارة واذا قضى له بالدار فللمشتري ان يجلسها حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند
 محله ايضا لانه فصل مجتهد فيه ويجب عليه الثمن فيحبس فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليه لا تبطل شفيعه لانها تأكدت بالخصومة عند القاضي **قال** وان حضر
 الشفيع بالبيع والبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفيع لان المبدل له وهي يد

المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا المحط يظهر في حق الشفيع على ما بينت
 في الباب السابع من كتابنا في البيع ^{في البيع}
 والله تعالى ولا التملك على البائع بما يجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن
 في البيع ^{في البيع}

عقوله ولو اقام البينة بالبينة للشفيع الى الترتي على قول الطرفين كما في شرح المجلة ويخرج عن هذا الاصل مسائل منها اختلاف الشفيع

لا يجهان ذوات الامثال وهذا لان الشرع اثبت للشفيع ولاية التملك على المشتري بمثل ما تملكه
 فبراعى بالقدر الممكن كافي الامتياز والعدوى المتقارب من ذوات الامثال وان باع عقارا
 فان كان رطل صورة ملكه بـ ١٠٠ لافا فاشترى من حيث الالة وهو القيمة ١٢
 بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الاخر لا نه بدله وهو من ذوات القيم فيأخذه
 بقيمة **قال** واذا باع ثمن مؤجل فللشفيع الخيار ان شاء اخذها بثمن حال وان شاء صبر
 حتى ينقضي الاجل ثم يأخذها وليس له ان يأخذها في الحال بثمن مؤجل وقال زفر بن له ذلك هو قول
 الشافعي في القديم لان كونه مؤجلا وصفه في الثمن كالزيادة والاخذ بالشفعة به في اخذها باصله
 كما في لزوم قولنا ان الاجل غايث بالشرط ولا شرط فيما بين الشفيع والبائع او المبتاع وليس الرضاء
 به في حق المشتري ضا بـ حق الشفيع لتفاوت الناس في الملاحة وليس الاجل وصف الثمن لانه حق
 للمشتري لو كان وصفا له لتبعه فيكون حقا للبائع كالثمن صار كما اذا اشتري شيئا بثمن مؤجل ثم
 ولاه غيره لا يشبهه لاجل الا بالذكري ان هذا ثم ان اخذها بثمن حال من البائع سقط الثمن للمشتري
 لما بينا من قبل ان اخذها للمشتري جمع البائع على التمسك بثمن حال كما كان لان شرط الذي جزم بينهما
 لم يطل باخذ الشفيع ففي موجب فصا كما اذا باع بثمن حال قد اشتراه مؤجلا وان خيرا لا يظلم
 ذلك لان له ان يلزمه زيادة الضر من حيث النقدية وقوله في الكتاب ان شاء صبر حتى ينقضي الاجل
 مراده الصبر على الاخذ اما الطلب عليه في الحال فلو سكت عنه بطلت شفيعته عند اخذها ومجابه
 خلافا لقول بي يوسف الاخر لان حق الشفيع غايث بالبيع والاخذ يتراخي عن الطلب هو ممكن
 من الاخذ في الحال بان يؤدى الثمن حالا فيشترط الطلب عند العلم بالبيع **قال** واذا اشتري في
 بخير او خزيرو وشفيعها ذمى خذها بمثل الخمر وقيمة الخمر لو كان هذا البيع مقصود بالصحة

في قول الشافعي في القديم لان كونه مؤجلا وصفه في الثمن كالزيادة والاخذ بالشفعة به في اخذها باصله
 كما في لزوم قولنا ان الاجل غايث بالشرط ولا شرط فيما بين الشفيع والبائع او المبتاع وليس الرضاء
 به في حق المشتري ضا بـ حق الشفيع لتفاوت الناس في الملاحة وليس الاجل وصف الثمن لانه حق
 للمشتري لو كان وصفا له لتبعه فيكون حقا للبائع كالثمن صار كما اذا اشتري شيئا بثمن مؤجل ثم
 ولاه غيره لا يشبهه لاجل الا بالذكري ان هذا ثم ان اخذها بثمن حال من البائع سقط الثمن للمشتري
 لما بينا من قبل ان اخذها للمشتري جمع البائع على التمسك بثمن حال كما كان لان شرط الذي جزم بينهما
 لم يطل باخذ الشفيع ففي موجب فصا كما اذا باع بثمن حال قد اشتراه مؤجلا وان خيرا لا يظلم
 ذلك لان له ان يلزمه زيادة الضر من حيث النقدية وقوله في الكتاب ان شاء صبر حتى ينقضي الاجل
 مراده الصبر على الاخذ اما الطلب عليه في الحال فلو سكت عنه بطلت شفيعته عند اخذها ومجابه
 خلافا لقول بي يوسف الاخر لان حق الشفيع غايث بالبيع والاخذ يتراخي عن الطلب هو ممكن
 من الاخذ في الحال بان يؤدى الثمن حالا فيشترط الطلب عند العلم بالبيع **قال** واذا اشتري في
 بخير او خزيرو وشفيعها ذمى خذها بمثل الخمر وقيمة الخمر لو كان هذا البيع مقصود بالصحة

كتاب
 الشفعة

[illegible][illegible][illegible]

فيما بينه
والثاني باب
لا متناع
نصفها باب
قيمة الخمر
بعد نقط
عن
في باب الخمر
لا يكلف
عنده له
والتكليف
المشتري
ووجه ظ
في نقض
بيعهم
بتسليم
فلا معنع
معلومة

حجة الشفعة
 القيمة قال
 التسليم الت
 صفه قيمة الم
 عجزه عن تلي
 اعدأخذها
 اسوق ١٢
 اسوق ١٢
 او ان شاء اخذ
 وبيع ويخترين
 ان يقلع وي
 بالقلع من
 لانه لا يكف
 امره اية ايم
 الما في اني
 يقض بنا
 من جهة من
 لا يجاب القيم
 لا يجوز
 بغيره
 من ان يرضى
 من ان يرضى
 من ان يرضى

[illegible]

الذي في الخمر
ففيها مسكر
مسلم والتج
بغير انصف
سلام يتأكد
لام اشق
هذا فص
قيمة البناء و
شرفه
ثمنين وقيمة ال
لا يني يوسف
نعمان البنا الذي ح
وان وصار ك
في ايمانك اخ
ملك به حق
لان حقا اقو
النقض
لاذا الصبر و
يظن بنا المومبول
استرداد في
الحقائق والزم
يقطع الشئ
بناء وانفسر سبه
وان اخذ
سكان نازحها صلح
وابد بالبع
لان خضر

في المادة

عم كالحل والنوا
 لا اخذها بقة
 بق بغير المشد
 ومثل الخمر عقة
 حقة ان يبط
 اي حقة زمني مشد
 قال اذا
 اي الق
 العرس ان
 من ثناء
 بناء والغرس
 يا ابن النبا واللف
 اياهم
 نيه محق في
 كل القلع
 الموهوب ل
 بالقيمة د
 سكاك للغير
 من حق
 المشاء الفاء
 واشترى بشره
 هم اضعف
 ولا يلزم من
 ع يقلع قيا
 بالقيمة يع
 ففوق
 فلا سادة بينا
 شي يسجد زيادة
 انما

[illegible]

سنة فياخذ
اشنع ١٢

نزيروا ما الخنزير
بها مسلما

الكل فلو سلم
في لئلا يمان
هذا البشراها
دار الدار

ووغرس قض
اي اوقه

يتوى قلعة
ياخذ الارض فارغ
قوبه قال ال
اي الدار بنهار

ناه على ان
مراء فاسدا
يعود هذا

ين شمل كالا
ياد هو القمع من غير
ليط من جهة

يقدم عليه
حنيقة ده
بعد البناء و
تيف ندر حق

استحسن
فلوعا كما بيننا
عنه

المستحق

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

← لا يكلف القلم إلّا ترديد جملة قول أبي يوسف^٢ كما في المادة (١٠٤٤) وإن كان المشترك (البقية ٣٩٩)

بقي (٣٩٨) فذكر على العنبر المشفوع ببناء او غرس فيه اشجارا فالشفيع بالخيار ان شاء تركه وان شاء تلك المشفوع باعطاء ثمنه وقيمة الابنية والاشجار وليس له ان يجبر المشتري على قلع الابنية والاشجار.

[illegible]

بقية العقار وقت الأخذ حيث صار مفصلاً عنه فلا يباح له قائل في الكتاب فان جذه المشتوم
يعني غصن القدر ١٢٥

سقط عن الشفيع حصته قال رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الاول لا يندخل في البيع مقصودا
 اي المسمى بخير

فبقايله شئ من الثمن آما في الفصل الثاني ياخذ ما سوى الثمر بجميع الثمن لان الثمر لم يكن

موجود اغذہ العقد فلا يكون مبيعاً الا تبعا فلا يقابلہ شیء من الثمن والله اعلم

بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الشَّفَعَةُ وَمَا لَا يَجِبُ

قال الشفاعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم وقال الشافعي رده لا شفاعة فيما لا يقسم لان
 اي القم وري ١١ يعني ثمانية ١٢ ومالية ١٣

الشفعة انما وجبت فعلاونة القسم وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم ولنا قول عليه السلام الشفعة في

كل شيء عقاراً وزرعاً إلى غير ذلك من العمومات وكان الشفعة سببها الاتصال في الملك والحكمة

دفع ضرر سوء الجوار على ما مر وإنه ينظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم وهو التمام والرخى والبير
في أوّل كتابنا بالشفعة ١٢

والطريق قال ولا شفاعة في العرض السفن لقوله عليه السلام لا شفاعة لأبي ذر وأحاطوا وبه حجة على
 أبي القدر رضي الله عنه

مال الشاة في إيجائها في السفن لأن الشفعة إنما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام والمالك

النقل لا يدوم حسب دوامه في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر كاشفة في البناء والنخل
 فان النقل لا يثبت في ماله عادة على حسب الحاجة ولا كذلك العقار ^{المختصر}
 كما يخص الله دورى ١٢

اذ بيعت دون العرصه وهو صحيح مذكور في الاصل لانه قد رآه فكان نقلياً وهكذا اختلف العلوي حيث
 بسطه ١٢ اي البناء او الترخا ١٣

يُسْتَعْمَلُ بِالشَّعْطَةِ وَيُسْتَعْمَلُ بِالشَّعْطَةِ فِي السُّفْلِ أَلَمْ يَكُنْ طَرِيقَ الْعُلُوفِ كَيْدًا بِأَلِهَ مِنْ حَقِّ الْقُرْآنِ

التحق بالمعاد قال والاسأل الذي الشفاعة سواء للعمومات ولا لها استويان في السبب

والحكمة فيستويان في الاستحقاق ولهذا يستوي في الذكر والأنثى الصغير والكبير الباغي والعاذل

والحر والعبد اذا كان ماذونا ومكاتباً قال **قال** فماذا ملك العبدان بغير عوض هو مال وجبت فيه الشفعة
العبد ١٢

[illegible]

ان شریکوں میں سے ایک ایک کو ایک ایک حصہ دیا گیا۔

سواء كان في حق الموقوف أو غيره من الأموال
والموقوفات وسمائر المنقولات وعقار الوقف والدراضي الأميرية

[illegible]

[illegible]

وفي البيع الأساس ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة لزم الالمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يملكها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعية كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هالبائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد ما بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** وان اقسمت لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا دار وله الجوى فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل جه فعاد الى اقليم ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان ردها بعيب بغير قضاء او تقلايلا البيع فالشفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما والاولاهما على القسم وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث في مائة الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير لا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو بكسر الراء ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا تضع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبتت في القسمة خيار الروية وخيار الشرط لانهما يثبتان لخلل في الوضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم

منع من البيع ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة لزم الالمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يملكها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعية كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هالبائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد ما بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** وان اقسمت لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا دار وله الجوى فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل جه فعاد الى اقليم ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان ردها بعيب بغير قضاء او تقلايلا البيع فالشفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما والاولاهما على القسم وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث في مائة الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير لا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو بكسر الراء ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا تضع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبتت في القسمة خيار الروية وخيار الشرط لانهما يثبتان لخلل في الوضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم

حمله كتاب الشفعة

منع من البيع ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة لزم الالمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يملكها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعية كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هالبائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد ما بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** وان اقسمت لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا دار وله الجوى فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل جه فعاد الى اقليم ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان ردها بعيب بغير قضاء او تقلايلا البيع فالشفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما والاولاهما على القسم وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث في مائة الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير لا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو بكسر الراء ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا تضع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبتت في القسمة خيار الروية وخيار الشرط لانهما يثبتان لخلل في الوضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم

منع من البيع ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة لزم الالمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يملكها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعية كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هالبائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد ما بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** وان اقسمت لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا دار وله الجوى فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل جه فعاد الى اقليم ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان ردها بعيب بغير قضاء او تقلايلا البيع فالشفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما والاولاهما على القسم وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث في مائة الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير لا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو بكسر الراء ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا تضع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبتت في القسمة خيار الروية وخيار الشرط لانهما يثبتان لخلل في الوضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم

الموت جوارلا وكثرة ما دفعه للموت حتى ان شفعه في حياته في الدنيا والى ان شفعه في حياته في الآخرة

الموت جوارلا وكثرة ما دفعه للموت حتى ان شفعه في حياته في الدنيا والى ان شفعه في حياته في الآخرة

الموت جوارلا وكثرة ما دفعه للموت حتى ان شفعه في حياته في الدنيا والى ان شفعه في حياته في الآخرة

باب ما تبطل به الشفعة

قال واذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته لا عراضه عن
اي القدوري ١١٠ عني اي طلب الموثقة ١٢٢ حالة ١١٠ ان لم يات بغيره ولم يكن في العلو ١٢٢
الطلب هو الا ان لا يرضى بالبيع عند الشفعة وكذا ان اشهد في المجلس ولم يشهد
اي ان شراط القدرة ١٢٢ اي حاك لا تصيا ١٢٢
على احد المتبايعين لا عند العقار ولا في اخاه فيما تقدم **قال** وان صالح من شفيعه على عوض بطلت
شفعته في حق العوض لا في حق الشفعة ليس بحق متقرر في العمل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح
اي يستد شفعه لاحق ولكن ثابت في كل تنازع فيه ١٢٢ ترجمه ١٢٢
الاعتياض عنه ولا يتعلق سقاطه بالجائز من الشرط فبالفساد او في بطل الشرط يصح الاعتياض وكذا
اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢
اوباع شفعته على ما بيننا بخلاف القصاص له حق متقرر وبخلاف الطلاق والعتاق لا يعتياض
فان الصالح غير يجوز ١٢٢
عن ملك في العمل نظيره اذا قال الخيرة اختارني في الفداء قال لعينين لا امرأته اختارني ترك الشفع بالفساد
اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢
فاختارته سقط الخيار ولا تثبت العوض والكفالة بنفسه هذا ما ذكره الشفعة في رواية وفي اخرى
اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢
لا تبطل الكفالة ولا يجوز الجال قيل هذه رواية في الشفعة وقيل هي في الكفالة خاصة وقد عرف
اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢
في موضع **قال** اذا مات الشفيع بطلت شفعته وقال الشافعي في قوله عن الله عنه
اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢ اي ١٢٢
معناه اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن
اي ١٢٢
وقبضه فالبيع لازم لو شرطه وله ان نظيره الاختلاف في خيار الشرط وقد يتر في البيوع ولكن
فانما اذا مات من الخيار قبل خياره وقال الشافعي في قوله عن الله عنه ١٢٢
بالموت يزول ملكه عن ارضه ويثبت الملك للوارث بعد البيع وقيامه وقت البيع وبقاؤه للشفيع
اي ١٢٢
الى وقت القضاء شرط فلا يستوجب الشفعة به وبه وان مات المشتري لم تبطل لان الشفعة في
وقد زال ملك الميت عند الاقتران كمال الوارث بعد البيع ١٢٢
ولم يتغير سبب حقه لا يباع في من المشتري وصيته ولو باعه القاضي والوصي اوصى المشتري
الدار ١٢٢
فيها وصيته فالشفيع ان يبطله ياخذ الاله ان تقدم حقه ولهذا ينقض تصرفه في حياته
البيعة ١٢٢

الموت جوارلا وكثرة ما دفعه للموت حتى ان شفعه في حياته في الدنيا والى ان شفعه في حياته في الآخرة

الموت جوارلا وكثرة ما دفعه للموت حتى ان شفعه في حياته في الدنيا والى ان شفعه في حياته في الآخرة

(بقية ٢٠٢) قوله ابي يوسف حيث قال طلب تسليم النصف لا يكون اسقاطاً اذ فقد ظهر لا اختلاف في هذه المسئلة

اذا فلتنا عليهن من المكنن ليس لادن يا خند نصيب من الدار حتى يتفلا لا خسر ما عليه من المكنن فذلك رهننا لما نقدر الشفع نصيب احمد حم ليس لادن يا خند نصيب من الدار ما لم تهتم الا خرونا بليت اثنى اذا كانت الدار محروقة بغير ضرر

[illegible][illegible]

في ظاهر الواجب لا التسليم
في طول الحد الذي يمل الشئ
المقاروسم اليه الملباه
الاول والثاني لا لا الشئ
السهم بالتميز درهم
بالتميز والثوب كانه
والشركة فبباع باضعة
على مشترى الثوب
استحق الشفوع عبط
ابي يوسف فكلوه عند
انه منع عن اثبات الحق
قال واذا اشتري
رجل من خمسة اخوة
المشتري فيضرب به
في هلمابين ما اذا كان
اذا نقه ما عليه ما لم ينفذ
بفلا وما بعد القبض لا

[illegible]

٢٠١
فصل قال واذا باع
 على القدر
 الباع الجوار وهذه حيلة
 سها بائع على باع بقبضه
 ١٢
 يتوهم الثاني شريك فيه
 ابتاعها بائع ثم دفع اليه
 ١٢
 عن الدارقطني رضي الله عنه
 في الفتن
 بقوله رقيمته لا ائذ استي
 ضمان ١٢
قال ولا تجزئ
 ١٢
 لا عند قال ولا تكرر المحرم
 ١٢
 جبت لدفع الضم ولو اجمعت
 الخلاف الجيلة في سقط
 فانه لا يكره عن الدارقطني
 فللشفيع ان يأخذ نصيبه
 الوجه الثاني باخا البعض
 يقوم الشفيع مقام احد
 اصحيح الا ان قبل القبض
 في التفرقة اليد على البا
 سمي لكل بعض ثمنه

دار الاموال و ذراع منه
 و ذكر الذوا له منه
 افاض الشفعة للجار في السور
 مقدم عليهم في اداد الحيلة
 فبا عوضا عنه فالشفعة
 هذه حيلة اخرى تم الجور
 وقت الشفعة يبقى كل الله
 الله اهم الثمن دينار حتى
 في سقاط الشفعة
 الحيلة ما دفعناه و ذكره
 للزكاة مسائل متفرقة
 بباحد هم وان اشتراه
 تتفرق الصفقة
 هم فلا تتفرق الصفقة و ذكر
 لا يمكن اخذ نصيب احده
 مع بمثابة احد المشتري
 او كان الثمن جملة لان الع

مؤلفه
عن
ل
مثلا
هم
بتاع
عة
دار
ن
دا
ند
س
قز
سا
ل
فرقه
هم
ين
ورة
كان
بالبان
ت

(أبقية ٢٠٥) أما لو طلب بعد هذين الطلبين أي لدى الحام فلا تبطل شفيعته وقوايد هذا التوفيق في المحاضر من مذهبين وأحمد وقال لا منافاة بين القولين ١٢ شرح المجلة لسليم رستم ص ٥٨٨ به قوله ولا تكرر الحيلة في إسقاط الشفاعة عند أبي يوسف إلخ (أبقية ٢٠٧)

وقبراد ايتي من الزكوة والحي وآية السجدة ١٢. يلقى الاجر ص ٤٨٦ ٢٤ فالفتوى على قول ابي يوسف ١٣

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

[illegible][illegible]

وقد يكون النظر في ترك اليمين على ملكه والولاية نظرية فيما كانه وسكوتهما كما بطا لهما لكونه دليل
الاعراض هذه اذا بيعت بمثل قيمتها فلو كانت بيعت بأكثر من قيمتها بما لا يتغابن للناس فيه قيل جاز التسليم
بلا جماع كانه تحض نظر او قيل لا يصح بلا اتفاق كانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كلا جنبتي وآية باقل
من قيمتها بأجابه كثيرة فعلى حذيفة رة انه لا يصح التسليم منها ولا رواية عن أبي يوسف رة والله اعلم

قال القسمة في الأعيان المشتركة مشروعة لأن النبي عليه السلام باشر بها في المغانم والمواريث فحرم
 على المصنف ١٢ يعني ولقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المارءة منهن ما يملكه كالموتى منهن كمنه الموتى ١٢
 التوارث بها من غير تكليف فهي كالتوري عن معنى المبادلة لأن ما يجتمع لأحد هما بنصيبه كان له بقصبة
 التوارث فمعه
 كان لصاحبه فهو يأخذ عوضاً عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلةً وافراراً أو لا فراراً هو الظاهر
 في الكليات والمودونات لعدم التفاوت حتى كان لأحد هما أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه
 والودونات المقاربتة ١٢ يعني ولو كانت مبادلةً لغير طرأه ١٢ كان
 ولو اشترياه فاقسماه يتبع أحد هما نصيبه من جهة بنصف الثمن في معنى المبادلة هو الظاهر في الحيوان
 الحيوان ١٢ ورواها ١٢ أي شريكين
 والعروض للتفاوت حتى لا يكون لأحد هما أخذ نصيبه عند غيبة الآخر ولو اشترياه فاقسماه لا يبيع
 أي استبرأه
 أحد هما نصيبه من جهة بعد القسمة لأنهما إذا كانت من جنس واحد أجبر القاضي على القسمة
 حيوانات والعروض ١٢
 عند طلب أحد الشركاء فيه معنى الأفران لتقارب المقاصد والمبادلة ما يجزى في الجبر كلف
 قضاء الدين في هذه الأفران طلب القسمة يسأل القاضي أن يخصه بلا انتفاع بنصيبه يتبع الغير
 عن الانتفاع عليه فيجب على القاضي إجابته وإن كانت أجناساً مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها للتعذر
 في الجبر ١٢

المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولتواضعا عليها جزلان الحق لهم **قال** ينبغي للقاضي
 ان يصب قايما بين قوزيت المال القسم بين الناس بغير احدثان القسمة من مجلس عمل القضاء من حيث ان يتيم به
 اي قايما قنوا اسم را اذ يوق بدوم قايما. **المن** واسم الزويت المال

[illegible]

[illegible]

ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
اي شركاء مشترين وان اقاموا البينة على اشتراك
بالعيب يورث عليه العيب فما اشتراه المورثا وباع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
اي رد في شروء المورث مبيع بسبب عيب
احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين
اي دارث آخر
اما الملك الثابت بالشرع ملك مبتدأ وله الايد بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح المحاضر خصما
جديد الكافي
عن الغائب فوضع الفرق وان كان العقار في يد الوارث الغائب ونفى منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
اي ان مشري غائب اي دروا بين شرأ ومبررات اي در دست دارث غائب اي من العقار اي لا يقسم
مؤخره كذا اذا كان في يد الصغير لا القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق له من غير خصم
اي لا يقسم اي لا يقسم اي لا يقسم
حاضر عنهما وامتن الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء ممن غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
اي المورث
الفصل في اقامة البينة وعددها وصيحتها في الكتاب قال وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام
اي لا يقسم اي لا يقسم
البينة كانه لا بد من حضور خصمين كذا الواحدة لا يصلح محاضرا ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
اي مدعي ومدعي عليه اي لا يبرح دارث
ما اذا كان المحاضر اشترى على ما بينا ولو كان المحاضر صغيرا وكبر القاضى عن الصغير وصيتا وقسم
اي لا يقسم اي لا يقسم
اذا اقيم البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموضى له بالثلث فيها فطلبها القسمة واقام البينة على
اي لا يقسم اي لا يقسم
الميراث والوصية يقسم لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموضى له عن نفسه وكذا الوصية
اي دارث اي وصي
عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه فصل في تقسيمه ولا يقسم قال وان كان كل
اي لا يقسم اي لا يقسم
واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه قسم بطلب احدهم لان القسمة حق كرم فيما يجتمع لها عند طلبها على
بعد القسمة
ما بيناه من قبل ان كان يتنفع احدهم ويستضربه الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه فان
اي لا يقسم اي لا يقسم
طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعنت في طلبه فلم يعتبر وذكر
اي صاحب الكثير
البحاصص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يري الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه
اي لا يقسم اي لا يقسم

كتاب القسمة

لو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
اي شركاء مشترين وان اقاموا البينة على اشتراك
بالعيب يورث عليه العيب فما اشتراه المورثا وباع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
اي رد في شروء المورث مبيع بسبب عيب
احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين
اي دارث آخر
اما الملك الثابت بالشرع ملك مبتدأ وله الايد بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح المحاضر خصما
جديد الكافي
عن الغائب فوضع الفرق وان كان العقار في يد الوارث الغائب ونفى منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
اي ان مشري غائب اي دروا بين شرأ ومبررات اي در دست دارث غائب اي من العقار اي لا يقسم
مؤخره كذا اذا كان في يد الصغير لا القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق له من غير خصم
اي لا يقسم اي لا يقسم اي لا يقسم
حاضر عنهما وامتن الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء ممن غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
اي المورث
الفصل في اقامة البينة وعددها وصيحتها في الكتاب قال وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام
اي لا يقسم اي لا يقسم
البينة كانه لا بد من حضور خصمين كذا الواحدة لا يصلح محاضرا ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
اي مدعي ومدعي عليه اي لا يبرح دارث
ما اذا كان المحاضر اشترى على ما بينا ولو كان المحاضر صغيرا وكبر القاضى عن الصغير وصيتا وقسم
اي لا يقسم اي لا يقسم
اذا اقيم البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموضى له بالثلث فيها فطلبها القسمة واقام البينة على
اي لا يقسم اي لا يقسم
الميراث والوصية يقسم لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموضى له عن نفسه وكذا الوصية
اي دارث اي وصي
عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه فصل في تقسيمه ولا يقسم قال وان كان كل
اي لا يقسم اي لا يقسم
واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه قسم بطلب احدهم لان القسمة حق كرم فيما يجتمع لها عند طلبها على
بعد القسمة
ما بيناه من قبل ان كان يتنفع احدهم ويستضربه الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه فان
اي لا يقسم اي لا يقسم
طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعنت في طلبه فلم يعتبر وذكر
اي صاحب الكثير
البحاصص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يري الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه
اي لا يقسم اي لا يقسم

لو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
اي شركاء مشترين وان اقاموا البينة على اشتراك
بالعيب يورث عليه العيب فما اشتراه المورثا وباع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
اي رد في شروء المورث مبيع بسبب عيب
احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين
اي دارث آخر
اما الملك الثابت بالشرع ملك مبتدأ وله الايد بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح المحاضر خصما
جديد الكافي
عن الغائب فوضع الفرق وان كان العقار في يد الوارث الغائب ونفى منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
اي ان مشري غائب اي دروا بين شرأ ومبررات اي در دست دارث غائب اي من العقار اي لا يقسم
مؤخره كذا اذا كان في يد الصغير لا القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق له من غير خصم
اي لا يقسم اي لا يقسم اي لا يقسم
حاضر عنهما وامتن الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء ممن غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
اي المورث
الفصل في اقامة البينة وعددها وصيحتها في الكتاب قال وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام
اي لا يقسم اي لا يقسم
البينة كانه لا بد من حضور خصمين كذا الواحدة لا يصلح محاضرا ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
اي مدعي ومدعي عليه اي لا يبرح دارث
ما اذا كان المحاضر اشترى على ما بينا ولو كان المحاضر صغيرا وكبر القاضى عن الصغير وصيتا وقسم
اي لا يقسم اي لا يقسم
اذا اقيم البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموضى له بالثلث فيها فطلبها القسمة واقام البينة على
اي لا يقسم اي لا يقسم
الميراث والوصية يقسم لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموضى له عن نفسه وكذا الوصية
اي دارث اي وصي
عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه فصل في تقسيمه ولا يقسم قال وان كان كل
اي لا يقسم اي لا يقسم
واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه قسم بطلب احدهم لان القسمة حق كرم فيما يجتمع لها عند طلبها على
بعد القسمة
ما بيناه من قبل ان كان يتنفع احدهم ويستضربه الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه فان
اي لا يقسم اي لا يقسم
طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعنت في طلبه فلم يعتبر وذكر
اي صاحب الكثير
البحاصص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يري الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه
اي لا يقسم اي لا يقسم

في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...

وذكر الحكم الشهية في مختصره ان اجماع القسمة يقسم القاضي في الوجود لا في كونه واما
 المالك في الكتاب في الاول وان كان كل واحد يستصغر له يقسمها الا بتراضيهما لان الجبر
 على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذه التقوية ويجوز براضيهما لان الحق لها وهما اعرف بشأنهما اما
 القاضي فيمنعه الظاهر **قال** ويقسم العوض اذا كانت من صنف واحد لان اتحاد الجنس
 يتعد المقصود فيحصل التعديل في القسمة والتكميل في المنفعة ولا يقسم الجنس في بعضها في بعض
 لان الاختلاف بين الجنسين فلا تقع القسمة تميزا بل تقع معاوضة وسبيلها التراضي دون
 جبر القاضي ويقسم كل نوع ومكيل كقيل في المعنوي والمقتارح وقيل بالذهب والفضة وتعتبر
 الوحدة والاختلاف في انفرادها والاختلاف في القسمة شاة وبغيره ورواها وحارها ولا يقسمها وان لا هما
 باختلاف الصنعة التحقت بالاجناس المختلفة ويقسم الثياب الهوية لا اتحاد الصنف ولا يقسم بالوحدة
 لا شتمال القسمة على الضراحي لا تتحقق الا بالقطع ولا ثوبين اذا اختلفت قسما ما بينهما بخلاف
 ثابته انما اذا جعل ثوبين او ثوبين وربيع ثوب بثوب وثلاثة ارباع ثوب لانه قسمته لبعض
 دون لبعض ذلك جائز وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتها وقالا يقسم الرقيق
 لا اتحاد الجنس كما في الذهب والفضة والنفوس ولان التفاوت في الادنى فالحش لتفاوت المعاني
 الباطنة فصاها بالجنس المختلف بخلاف الحيوانات لان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس كقوله
 ان المالك والاشي من بني آدم جنسان من الحيوانات جسد واحد بخلاف المعنوي لان حق الغائمين
 والماليه في الامام بينهما قسمة ثمها وهما يتعلق بالعين والماليه جميعا فافترقا فاما الجواهر
 فله قبل الاختلاف الجنس لا يقسم كالاشي البواقية وقيل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت

في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...

في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...

في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...
 في قوله لا يقسم الكتاب الاقسام الثلاثة...

وتقسمه الصغار لقلل التماوت في قيل يحس الجواب على الملاقاة لا جهالة الجواهر الخمس من جهالة الرقيق

الاولى ان لو تزوج على اواقة او باقوت او خالع عليها لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد فاولان

لا يبر على القسمة قال لا يقسم حاتم ولا يبر ولا حلى لان يتراض الشكر وكذا الحائض بين اليدين

لا يشتمل على الضر في الطرفين لا يبر كل نصيب متغابا متغابا موصوفا لا يقسم القبا بغيره

التراضى للبينة قال اذا كانت ديو مشتركة في مصر واحدة قسم كل امر على حدتها في قول حنفية رحمه الله

وقال ان كان الصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها على هذه الخلافة لا فوجعة المتفرقة المشتركة لها بها

جنس حلاستها وصورة نظرا الى اصل المسكن جناس معنى نظرا الى اختلاف المقاصد ووجوه السكنى

فيقوض الترجيع الى لقاضى الدار اعتبار المعنى هو للقصد ويختلف ذلك باختلاف البلديات الحال

والجيران القرب الى المسجدة والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة وهذه الامور

التوكيد لشراء دار بمكة الوترج على دار لا تصح القسمة كما هو الحكم فيهما في ثوب بخلاف الدار الواحدة

اذا اختلفت بيوتها في قسمة كل بيت على حدة ضم اقسمتها اقسمة واحدة قال في القسمة بالوضع

في لكتا البشارة الى ان الدار اذا كانت في مصرين تجمعان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عهما

وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى البيوت في حلة او محال تقسم قسمة واحدة لا تختلف فيما بينها

يسير والمنازل المتلازمة كالبيوت والتبانية كالا لانه بين الدار والبيت على ما مر من قبل فاخذ

شبهان كل واحد قال ان كانت دارا وضبعة او دارا وحانو فاقسم كل واحد منهما على حدة

لاختلاف المجلس قال ضم الله عنه جعل الدار والحانوت جنسين فكذا اذ ذكر الخصا لة وقال في اجاوات

الاصول والجارعة منافع الدار بالحانوت لا يجوز وهذا يدل على انها جنس واحد فيجعل المسألة في بيانها

الدار اذا كانت في مصرين تجمعان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عهما وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى البيوت في حلة او محال تقسم قسمة واحدة لا تختلف فيما بينها يسير والمنازل المتلازمة كالبيوت والتبانية كالا لانه بين الدار والبيت على ما مر من قبل فاخذ شبهان كل واحد قال ان كانت دارا وضبعة او دارا وحانو فاقسم كل واحد منهما على حدة لاختلاف المجلس قال ضم الله عنه جعل الدار والحانوت جنسين فكذا اذ ذكر الخصا لة وقال في اجاوات الاصول والجارعة منافع الدار بالحانوت لا يجوز وهذا يدل على انها جنس واحد فيجعل المسألة في بيانها

كتاب القسمة

له قوله من قوله اي حنفية رة الى قوله رجعت جمعية المجلة قول الامام كذا في المادة (١١٣٨) الدرر المتعددة والوكاين والضياع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطى لاحد الشركاء من الدرر المنقولة واحد ولا اخر اخرين ان يجر في قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفرق على الوجه الاتي فاذا تقسم على قول اي حنفية رجلا فلهما

قول محمد؟ احسن واوفق للاصول ۱۲ ص ۲۵۹

[illegible]

لا تعلق العصة ببقية البناء حينئذ يرد المفضل وراهم لان المفضل
اي وفاقى نميلو المصنوع بهمان باقى بناءه ان وفاقى المفضل ودرهم
وهذا يوافق رواية الاصل **قال** فان قسم بينهم لاحده
مبسوط ١٢

القسمه فان مكن صرف الطريق والمسيل عنه ليس بان
اي عن نصيب لاخره
معنى القسمه من غير ضرورة وان لم يكن شىء من القسمه لان القسمه
بان لا يبيح لكل واحد منها تعلق نصيب الاخره
البيع حيث لا يقسمه هذه الصلوات المقصوده منها تلك الع
اي انما لا يملك
القسمه لتكميل المنفعة ولا ينفذ لك الا بالطريق ولو فكر الحق
القسمه الا فوازو التمييز وتام لك بان لا يبيح لكل واحد تعلق
اي شريكه
والمسيل الى غيره من غير قصد اليه بخلاف البيع اذ ذكر فيه
اي آخره
والمسيل لانه مكن تحقيق معنى البيع هو التخليك مع بقاء
اي المشرى
يدخل فيها لان القسمه لتكميل المنفعة وذلك بالطريق
اي لو كان حقوق اى ودرهم
معنى الا فوازو ذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فاعتبار
اي انما لا يملك
يدخل فيها بان التخصيص ان كل مقصود لا تنفع وذلك
اي الطريق او شريكه
من غير ذكر ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهم في القسمه ان كان
اي شريكه
من غير طريق يرفع عنهم لتحقيق الا فوازو بالكلية دونه وان كان ليست
اي انما لا يملك
تكميل المنفعة فيما وراء الطريق لو اختلفوا في مقدار جعل على
اي انما لا يملك
سها مكن ان يقبل القسمه لان القسمه فيما وراء الطريق لا يفي لولو
اي يقبل ان تقسمه
وان كان اصل المار نصفين لان القسمه على التفاضل جائزه
اي انما لا يملك

له قوله ولو اختلفوا في مقداره الخ ثم انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك في الارض لغير بقدر عمر النور و
في الدائر لغير عرض باب الدائر الا عظم بارتفاعه اى يترك للطريق من الهواء بقدر ارتفاع الباب

وعاؤلا سفل و سفل عاؤقوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك قال

رضي الله عنه ما عند محمد وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله ان القسم بالذبح كالحن ان السفلى

يصلح للأصحاء للعلوم المتخذه بغير ماء أو شراب أو اصطبل أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة

وَمَا يَقُولُ الْقِسْمَةُ بِالْبَعْضِ هَلْ لَصَل لَدُنْ لَشْرِكَةٍ فِي الْمَدْعُوعِ لَا فِي الْقِيَمَةِ فَيَصَارُ إِلَيْهِ مَا امْكُنْ

والرعي النسوية السكونية لا في المرافق ثم اختلافهما في كيفية القسم بالدفع فقال ابو حنيفة

ذراع من أسفل بذراعين من علو قال بويوسف ذراع بذراع قيل جاب كل منهم على عادة اهل

عصرا واهل بلد في تفضيل السفلى على العلوا استوائها وتفضيل السفلى مرة والعلو اخرى وقيل

هو اختلاصه وقبول حليفته وان منفعة المنفل كبوعلى

فوائد العلو منفعة العلو لا يتبع بعد فناء السفلى كذا السفلى فيه منفعة البناء السكنى وفيه له للسكنى

لا غيرة ولا يمكنه البناء على علوه الا برضاء صاحب السفلى فيعتبر راعا من راع من السفلى

ولأن يوسف ان المقصود اصل السكنى هما يتساووان في الدفعتان فالتكثيران لكل واحد منهما

ان يقع الاثر على الصلة المحررة بالنفقة فتختلف باختلاف المحرم الزوال اضافة اليهما فلا يمكن

التعبد بالإقامة. ^{له} الفقه المأثور على محل قوله لا يفتق إلى التفسير في تفسير قول أبي حنيفة ^{عنه} في

الذكرية
الحقيرة

أما قوله في الآية الثانية والثلثة وثلاثون فأنه قد أعاد البيت الكامل.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٣
 الذي في البيت الحرام
 المجدد

منه ولسون كنت دراع من علو جبلت مائة ذراع تساو لي مائة سني اتمنو جكر
 البت الاول الاسفنى افزع البيت الاول

ويجعل بمقابلته ما نه دراج من السفلى يخرج من البيت الى ما من مسك ومسكون وثبت

[illegible]

كتاب
القصص

قولان ملو خوش
 نعمت خدايان گلستان
 سن ايت ايت حاله
 دراع نصف سن
 درياسته و الا ربع
 نيل نصف سنه
 نيل و اربعه
 في شترين شش
 دراع كوين ايامك
 فيستوي استوار
 و اقلان من ايت
 اكل من ايت
 من اجل البور
 قولان ملو خوش
 نعمت خدايان گلستان
 سن ايت ايت حاله
 دراع نصف سن
 درياسته و الا ربع
 نيل نصف سنه
 نيل و اربعه
 في شترين شش
 دراع كوين ايامك
 فيستوي استوار
 و اقلان من ايت
 اكل من ايت
 من اجل البور

ذراع لا يعلوه مثل نصف سفله فبلغت مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول يوسف انه يجعل بازاء
فان ذراعا من سفل برار عين من طرعه الى صفة ١٢

حسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل الجرد أو مائة ذراع من العلو الجرد لان
السفل والعلو عنده سواء فحسبوا ذراعا من البيت الكامل بمنزلة مائة ذراع حسبو منها سفل

وحسبو منها علو قال واذا اختلف القاسمون شهدا القاسمان قبلت شهادتهما قال رضى الله عنه
^{اي القدر اي} ان قال احدكم بعض عيسى في يرماحي واما الاخرين ذلك انما هي ^{اي الحنفية}

هذا الذي ذكره قوله الخفيفة وايوسف قال محمد لا تقبل قولي يوسف اولاد به قال الشافعي
وذكر الخصا قول محمد مع قولهما وقاسي القاد وغيرهما سواء لانهما شهدا على فعل نفسيهما فلا تقبل
^{الرافع} كمن علق عبده بفعل غيره فشهد بذلك الغير على فعله ولهما شهدا على فعل غيرهما وهو
^{قوله} الاستيفاء والقض لا على فعل نفسيهما لان فعلهما التمييز ولا حاجة الى الشهادة عليه ولكنه لا يصلح
مشهودا به لما لا يتم غير لازم وانما يلزمه بالقض والاستيفاء وهو فعل الغير فتقبل الشهادة
عليه قال الظاهر اذا قسم اباحا تقبل الشهادة بالاجماع واليه مال بعض المشايخ لانها
يدعيان يفعله عمل ستوجرا عليه فكانت شهادة صورة ودعى معه فلا تقبل الا ان تقول هما
لا يجزى ان بهذه الشهادة الى نفسيهما متفكما لا تفارق الخصوم على ايفائها العمل المستاجر
عليه هو التمييز وانما الاختلاف في الاستوفاء فانتمت التهمة ولو شهدا قاسم واحدا لا تقبل
لان شهادة الفرد غير مقبولة على الغير لو امر القاضي امينه بدفع المال الى اخر يقبل
قول الامين دفع الضامن نفسه ولا يقبل في الزام الاخوان اكان منكرا والله اعلم

باب عوى لغلط في القسمة والا ستحقاق فيها

قال ادع علی جمیع الغاطر وعلی اصحابک ید صاحبہ وقل شہد علی نفسی بالاستیفاء
ای المذکور فی ۱۲ یعنی فی الغمر و الغال ۱۲
ای ید صاحبہ وعلی اصحابک ۱۲
ای وقل شہد علی نفسی بالاستیفاء ۱۲
ای الاستیفاء ۱۲

فكان المالك
من سفل
الى الارض التي تقدر من البيت
بقابلته كما قد راع من سفل الجور
فبلغ المالك الى الارض من البيت
سنة وستون درهما وثمنا راع بقابلته
فتدبر من سفل الجور من سفل
الحد نصف ثمانية وثمنا راع من البيت
زارع ان المالك العبد من البيت
الكل اعني ستة وستين وثمنا راع
على ارضه وتقدر نصفه وادوم ثلثه
وثلثون وثلث فكان المجموع ثمانية
وكانت بمرو المالك من البيت
الكل بمقابلته اربعة من
السفل الجور ان
القسمة
فقد راع اذا اختلف ثمانية من
فكان مال الى قول الخصم فاذ
ذكر قول محمد كونه اربعة من
قوله شهد القاسمان ان المالك
قسمت الارض بين المالك
او المالكين فاذ اختلف ثمانية من
استوى بين فاذ لم يقسم ان يكون
افزون في الارض فشهد القاسمان
نصيبه قبل شهدتهما اربعة من
بما هي فاذ اختلف اربعة من
فقد راع اذا اختلف ثمانية من
فكان مال الى قول الخصم فاذ
ذكر قول محمد كونه اربعة من
قوله شهد القاسمان ان المالك
قسمت الارض بين المالك
او المالكين فاذ اختلف ثمانية من
استوى بين فاذ لم يقسم ان يكون
افزون في الارض فشهد القاسمان
نصيبه قبل شهدتهما اربعة من
بما هي فاذ اختلف اربعة من
فقد راع اذا اختلف ثمانية من

١٠٣٨ - الدرر بين الرائيين ثم ضمها إلى هذا النصف للدرر والدرر وهذا النصف لهذا

١٥٠
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
صورة ذلك إذا قلنا

اطلع ان يكون خذوا
 الواضع الى حيا كان
 الخلد الا تخافون
 قد راي بالان
 بعض مسلم
 الدين ذلك هو
 فلين بعض الر
 القاضى اذ
 من خذوا اذ
 محمد بن
 من بعض
 من الر
 من الر
 من الر

219

[illegible][illegible]


६७५

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

له قوله وان كانت الارض والبقر لواحداً الخ وتصريح المزارع في ثلثه اوجه وقد نظم صاحب

والقصد المأبىة في اربعة ارجاء ونظم صاحب دوا الحتام هذه الاربعة (شعر)

[illegible]

۱۰۸۷۹۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰

۱۰۸۷۹۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰

اعتب بعد ما كبر الارض وجف الانهار المنقط

ما عَمِلْ كَانِيْنَهُ اَنْ شَاءَ اللّٰهُ تَعَالٰى اِذَا

افباع جاز كما في الاجارة وليس للعامل ان

العقبة هو انما قومنا بالخارج فاذا انعم

ين حتى يستحصد الزرع لان في البية

من الحبس ان كان حبسه بالدين لا

مستعدة للزراعة والزرع لمين

قوله على الزرع عليه ما على مقدار رقة

ظرو من الجانبيين فيصار اليه وانما كان

باب الأرض ومنزاعها
 المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا

هناك أبقينا العقد في مئة والعقد

بقضاء ذلك العقد فلم يختص لعامل

فلقاض فهو متطوع لانه لا ولاية له

بمیرا مال قانچے
 ۲. طالعہ فصیح
 ان فیہ اضر و ابل المزروع و لو اراد

فيكون بينكما أو اعطيه قيمة

درع ۱۳

كتاب
الزراعة

وإن كان سقاه اجنبیه تطوعاً كان الفایب بین الایکار صاحب اللہ صرف کذا فی فتاویٰ ما فیجہ

(أبقية ٤٢٦) مشترك بينهما وينبغي للأمار أن يصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارز من سقاء وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لأنه لم سقاء فقد استهلكه فان كان لملك الحياة قيمة كان عليه ضماؤها والأثملة.

فذلك على حالها انما هي العقد لما عزمها على الفصل والجداد بغير انفسار كما بعد الادراك وهذا علم

كتاب المساقاة

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في المساقاة ما عزم من المهر باطلة وقال جازية اذا ذكر ملة معلومة وسمى جزء من الثمر

مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في المزارعة وقال الشافعي للمعاملة

جازية ولا يجوز المزارعة الا بمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه

شركة في الولاية دون الاصل في المزارعة لو شرط الشركة فالربح والربح بان شرط دفعه من واسل الخارج

يفسد فجعلنا المعاملة اصلا وجوزنا المزارعة بتبعها كما لا يشترط في بيع الارض والمنقول في وقت

العقار وشرط المدة قياسا فيها لانها جازية مع كافي المزارعة وفي الاستحسان ان المدين المدة

يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا ذاكها وقيل معلوم وقيل ما يتفاوت فيدخل فيها ما هو المتيقن

واذا كان البلاء في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة القمار والثمار لان له نهاية معلومة فلا يشترط بيان

المدة في كل الشئ لان ابتداءه يختلف كثيرا وخصيها وصيها في قولنا انما هي عليه فتدحل في المعاملة

وتجوز اذا دفع اليه ثم ساقا على لم يبلغ الثمن معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشوا وتجوز اذا دفع ثمنها او اصول رطبة على ان يكون عليها

او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا مما تقوم ما وكنت في الارض

فجعلت المدة وكنت شرط تنمية الخبز مشاعا لما يثبت في المزارعة اذ شرط جزء معين يقطع

الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتقاربه لا يخرج الثمن فيها فسل المعاملة لغوات القصور هو

الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ الثمن فيها وقد يتلحق عنها جازت لان لا يتيقن

المساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في المزارعة وقال الشافعي للمعاملة جازية ولا يجوز المزارعة الا بمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الولاية دون الاصل في المزارعة لو شرط الشركة فالربح والربح بان شرط دفعه من واسل الخارج يفسد فجعلنا المعاملة اصلا وجوزنا المزارعة بتبعها كما لا يشترط في بيع الارض والمنقول في وقت العقار وشرط المدة قياسا فيها لانها جازية مع كافي المزارعة وفي الاستحسان ان المدين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا ذاكها وقيل معلوم وقيل ما يتفاوت فيدخل فيها ما هو المتيقن واذا كان البلاء في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة القمار والثمار لان له نهاية معلومة فلا يشترط بيان المدة في كل الشئ لان ابتداءه يختلف كثيرا وخصيها وصيها في قولنا انما هي عليه فتدحل في المعاملة وتجوز اذا دفع اليه ثم ساقا على لم يبلغ الثمن معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشوا وتجوز اذا دفع ثمنها او اصول رطبة على ان يكون عليها او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا مما تقوم ما وكنت في الارض فجعلت المدة وكنت شرط تنمية الخبز مشاعا لما يثبت في المزارعة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتقاربه لا يخرج الثمن فيها فسل المعاملة لغوات القصور هو الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ الثمن فيها وقد يتلحق عنها جازت لان لا يتيقن

المساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في المزارعة وقال الشافعي للمعاملة جازية ولا يجوز المزارعة الا بمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الولاية دون الاصل في المزارعة لو شرط الشركة فالربح والربح بان شرط دفعه من واسل الخارج يفسد فجعلنا المعاملة اصلا وجوزنا المزارعة بتبعها كما لا يشترط في بيع الارض والمنقول في وقت العقار وشرط المدة قياسا فيها لانها جازية مع كافي المزارعة وفي الاستحسان ان المدين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا ذاكها وقيل معلوم وقيل ما يتفاوت فيدخل فيها ما هو المتيقن واذا كان البلاء في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة القمار والثمار لان له نهاية معلومة فلا يشترط بيان المدة في كل الشئ لان ابتداءه يختلف كثيرا وخصيها وصيها في قولنا انما هي عليه فتدحل في المعاملة وتجوز اذا دفع اليه ثم ساقا على لم يبلغ الثمن معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشوا وتجوز اذا دفع ثمنها او اصول رطبة على ان يكون عليها او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا مما تقوم ما وكنت في الارض فجعلت المدة وكنت شرط تنمية الخبز مشاعا لما يثبت في المزارعة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتقاربه لا يخرج الثمن فيها فسل المعاملة لغوات القصور هو الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ الثمن فيها وقد يتلحق عنها جازت لان لا يتيقن

المساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في المزارعة وقال الشافعي للمعاملة جازية ولا يجوز المزارعة الا بمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الولاية دون الاصل في المزارعة لو شرط الشركة فالربح والربح بان شرط دفعه من واسل الخارج يفسد فجعلنا المعاملة اصلا وجوزنا المزارعة بتبعها كما لا يشترط في بيع الارض والمنقول في وقت العقار وشرط المدة قياسا فيها لانها جازية مع كافي المزارعة وفي الاستحسان ان المدين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا ذاكها وقيل معلوم وقيل ما يتفاوت فيدخل فيها ما هو المتيقن واذا كان البلاء في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة القمار والثمار لان له نهاية معلومة فلا يشترط بيان المدة في كل الشئ لان ابتداءه يختلف كثيرا وخصيها وصيها في قولنا انما هي عليه فتدحل في المعاملة وتجوز اذا دفع اليه ثم ساقا على لم يبلغ الثمن معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشوا وتجوز اذا دفع ثمنها او اصول رطبة على ان يكون عليها او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا مما تقوم ما وكنت في الارض فجعلت المدة وكنت شرط تنمية الخبز مشاعا لما يثبت في المزارعة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتقاربه لا يخرج الثمن فيها فسل المعاملة لغوات القصور هو الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ الثمن فيها وقد يتلحق عنها جازت لان لا يتيقن

ان النبی صلی الله علیه و آله
 و سلم قال ان من اشد الناس
 عداوة الله ورسوله من
 اتبعوا ما یحییون من
 دینهم و ما یشبهون
 من اهل البیت و ما یشبهون
 من اهل البیت و ما یشبهون
 من اهل البیت و ما یشبهون

بفوات القصد و قد لو خرج في الوقت المستثنى فهو على الشركة لصحة العقد وان تأخر فلما مل الجرم المثل

لفساد العقلان، تبين الخطأ في الملة السماع فصالح اذا علم ذلك في الابتداء، بمحلكه اذا لم يخرج
اي التلاويح التي في هذه الملة.

اصلاح الان له هاد يافيه فلا يثبت فساد الدنيا فيه العاقبة خيرا ولا شره لكن اكل نساء على صاحبها
 ومجربا في الدنيا والآخرة

قال ونجوز المساقاة في النخل والشجر الدرود الرطب واصول لباذنجان وقال الشافعي

2. الجدي لا يجوز إلا في الحرم المكي لأن جوارها بالبحر وقد خصها وهو حديث خيبر ولنا أن الجواز

للمحاجة ولقد تمت والفرخيد لا يخضعه ملان اهلها يعلمون الاسجار والرطاب ايضا ولو كان
 وهم الله يتقني عدم الحكم ع خبر

لازيم فالاصل في التصوص ان تكون معلوله سيماعلى اصله وليس اصلها بالادون فيخرج
فان بابا مع منه نيري ايتليل باله افامره ١١

من غير عذر في نفيه لا صحت عليه في نفيه بالاعتقاد ولد اليه النيس للعاملين في نفيه العمل بتغير عذر بجلاد
ولا يغير عذر بجلاد ولا يغير عذر بجلاد ولا يغير عذر بجلاد ولا يغير عذر بجلاد ولا يغير عذر بجلاد

ای القدری الی

یونین: عمل بدو کو دانت سے منہ سے پیچھا کر کے منہ سے خارج کر دینا جو کچھ روکو ہو
نفر ۱۳
ساقہ ۱۴

[illegible]

لانا جزت بالشرنا كن بجر من المال نفس امارت ۱۳۸ ع
ای نقدوری ۱۱۱ ع

المساقاة بالموت لانها في معد الاجارة وقد بيناه في كتابنا فان اثار ربحها خرجت من الجاهل فبسطها على العالم ان يقوم

عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك التمر وان كرم ذلك وورثه راي الا ان استحسننا ان في العقد

دفع الضرر عنه ولا ضرر فيه الاخر ولو التزم العامل الضرر بخلافه والآخرين ان يتسبوا بالضرر

الشرطيون ان يعطوه قيمة نصيبه من البسر فيبين ان يفقوا على البسر يبلغ فلرجوا

۱۲۳۱

احمد الحاجادین سید
قوله فی صبحه انوئی
صحة فکاش کان
انما یستیقیم
کلیه کلمه
الی ان
نوری الی
مجلس
فی کل
نور

[illegible]

له قوله فان مات ربه الارض والخارج لسير الخ هكذا اتفقت جميعه المجلة
كما في المادة (٨٠ ١٤٤) اذا مات صاحب الاشجار والثمر نجدة فيداوم العامل
(بقية ٤٣١)

بذلك في حصة العامل من الثمر لانه ليس له الحق في الثمر بجم قدينا نظير في المزارعة ولومات العامل

فلورثته ان يقوموا عليه ان كثر ملكه ارض كان فيا نظرون الجاهل فان ارادوا ان يصير موه بشر اكان

صاحب الارض بيل كخيانات الثلثة التي يتناها وان تاجيعا فاختار لورثة العامل لقيامهم

فان ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الاختيار في ذلك الى ورثة بيل ارض على ما وصفنا قال

واذا انقضت مدة المعاملة واخراج بئر اخضر هذا او الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها

ان يدرك لكن بغير اجرا لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذه اكان الارض يجوز استيجارها

وكذلك العمل كله على العامل ههنا في المزارعة في هذا عليها لانه لما وجب اجور مثل الارض

بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لا يجوز ان يستحق العمل لا يستحق قبل

انتهائها قال وتفسخ بلا عذر ما بيننا في الاجارات وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جلتها ان يكون

العامل سارقا يخاف عليه فتر الشفعة والتمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرره لم يلزمه ففسخه

ومنهم من ضل لعمال فاكان يضعفهم عن العمل لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه ليلزمه

فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه روايتان تأويل احدهما ان يشترط

العمل بغيره فيكون عذرا ومن دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة يغرس فيها شجرة اعلان تكون

لا ارض والشجر بين ربي الارض والغارس نصين لم يخرج ذلك لا شرط الشركة فيما كان حاصلا قبل

الشركة لا عمله وجميع الثمر والغرس لرب الارض للغارس قيمته غرسه واجور عمله فيما عمل لانه

في معنى قضي الحان ذهو استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد

كتاب المساقاة

(لقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل فزارته يكون تأمنا قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

Handwritten marginal notes at the top of the page, including phrases like "كتاب الذبائح" and "كتاب الذبائح".

وتعد في الغراس لا يضاهاها الا رضى فيجب قيمتها واجرم مثله لانه لا يدخل في قيمته الغراس
لتقويتها بنفسها وفي تحريمها طريقا لمحرمة ما في كفاية المنتهى وهذا الصحيح والله اعلم

كتاب الذبائح

قال الله في حلال الذبيحة لقوله تعالى ما ذكيتكم وكان بها شئ من اللحم الطاهر
وكما شئت به الحلال يثبت به الطهارة في المأكول وفي فوائدها تنبع عنها ومنه قوله عليه السلام
ذكاة الارض من شئها وهي ختياوية كما كثر في ما بين يدينا من الضطارية وهي الحجج في اتي موضع
كان من البدن والثاني كالبدن عن الاول لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاول فلهذا البدنية وهذا
لان الاول عمل في اخراج اللحم الثاني انصر فيه فكيف به عند العجز عن الاول فلهذا التكليف بحسب الواسع من شرطه
ان يكون اللحم صاحبه له التوحيد لما اعتقاد اكله وسلم او دعوى كالتكليف ان يكون لا يخرج الحرم
على ما بينه ان شاء الله تعالى قال وفي حلال المسألة الكتاب حلال لما كونا ولقوله تعالى وطعام الذين
او قال الكتاب حلال لكم في حال اكله يعقل التسمية والذبيحة ويضبط فان كان صبيبا او ميتا او امرأة اما
اذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية والذبيحة لا يحل اكل التسمية على الذبيحة شرط بالنص ذلك بالقصد
وصحة القصد ما ذكرنا والا فلفظ المحتوى سواء لما ذكرنا واطلاق الكتاب ينظم الكتابي الذي والحري
والعمر والتعليق لان شرط قيام الملة على ما قال ولا تكون ذبيحة الجوع لقوله عليه السلام سنوا بحكم
سنة اهل الكتاب غيرنا كما نساكم لا اكل ذبايحهم لانه لا يدعى التوحيد فالتة الملة اعتقاد او دعوى
قال والملة لانه لا ملة له فانه لا يقدر على ما انتقل اليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غيره منه لانه
يقدر عليه عند ما يعتد به هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال والثاني لانه لا يعتقده الملة
اي لا تحول اليه

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including phrases like "كتاب الذبائح" and "كتاب الذبائح".

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including phrases like "كتاب الذبائح" and "كتاب الذبائح".

الحرم من الصيد وكذا لا يذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي انقضى من غير هذا القيد لا يذبح في الحرم من الصيد من الابل ١٢ يعني
 الحلال والحرام في الحرم يستوى فيه الحلال والحرام وهذا لا يذبح في الحرم من الصيد
 محرم فلهذا كان كذا بخلاف ما اذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد صح كانه فعل مشروع
 أي مشعر مشاة

قال والحرم من الصيد وكذا لا يذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي انقضى من غير هذا القيد لا يذبح في الحرم من الصيد من الابل ١٢ يعني
 الحلال والحرام في الحرم يستوى فيه الحلال والحرام وهذا لا يذبح في الحرم من الصيد
 محرم فلهذا كان كذا بخلاف ما اذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد صح كانه فعل مشروع
 أي مشعر مشاة

اذ كحل يوم الشاة وكذا لا يذبح في الحرم **قال** وان ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
 ميتة لا تؤكل ^{وغيرها من النعم ١٢ يعني} أي انقضى من غير الصيد ١٢
 وقال لشافعه اكل في الوجهين ^{أي الوجهين} وقال مالك لا تؤكل في الوجهين ^{أي الوجهين} السلم
 والكتابي في ترك التسمية سواء وعلى هذا الخلاف اذ ترك التسمية عند ارسال الباري والكلب
 وعند الرمي ^{أي من ترك التسمية عامدا ١٢} هذا القول من الشافعه مخالف للاجماع فانه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك
 التسمية عامدا او اخطأ الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسيا فمن مذهب ابن عمر رضي الله
 عنهما انه يحرم من ماله ^{أي من ترك التسمية عامدا ١٢} وابن عباس رضي الله عنهما انه يحل بخلاف متروك التسمية عامدا
 ولهذا قال ابو يوسف والشافعي رحمهم الله ان متروك التسمية عامدا لا يبيع فيه الا جهادا ولو قضم

القاضه يجوز بيعه لا ينفذ لكونه مخالفا للاجماع ^{لأنه يذبح على اسم الله} له قوله عليه السلام المسلم يذبح على اسم الله
 تناسي لم يسم ^{لأنه يذبح على اسم الله} فلا التسمية لو كانت شرطا للحل لما سقطت بعد النسيان كالتطهير في باب الصلوة
 ولو كانت شرطا لمصلحة اقيمت مقامها كما في الناس ولنا الكتاب وهو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه الآية ^{أي من ترك التسمية عامدا ١٢} وهو للتحريم والاجماع وهو ما بينا والسنة وهو حديث عدي
 ابن حاتم الطائي رضي الله عنه فانه عليه السلام قال في آخره فانك انما سميت على كلبك لم تسم على
 كلب غيرك ^{أي من ترك التسمية عامدا ١٢} علل الحرم بترك التسمية مالك ^{أي من ترك التسمية عامدا ١٢} يجمع بظاهر ما ذكرنا فلا فصل فيه لكانت قول اعتبار
 ذلك من الحجج ^{أي من ترك التسمية عامدا ١٢} لا يفي لان انسان كثيرا لنسيان الحجج مشدوخ والسمع غير محرم على ظاهره

انما يذبح في الحرم من الصيد وكذا لا يذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي انقضى من غير هذا القيد لا يذبح في الحرم من الصيد من الابل ١٢ يعني
 الحلال والحرام في الحرم يستوى فيه الحلال والحرام وهذا لا يذبح في الحرم من الصيد
 محرم فلهذا كان كذا بخلاف ما اذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد صح كانه فعل مشروع
 أي مشعر مشاة

الحرم من الصيد وكذا لا يذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي انقضى من غير هذا القيد لا يذبح في الحرم من الصيد من الابل ١٢ يعني
 الحلال والحرام في الحرم يستوى فيه الحلال والحرام وهذا لا يذبح في الحرم من الصيد
 محرم فلهذا كان كذا بخلاف ما اذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد صح كانه فعل مشروع
 أي مشعر مشاة

[illegible]

له فلو لد في الجامع الصغير لا بأس بالزيج الخ وسئلت عن الزيج اذا وقع اعلى من المعلوم بان لم يبق من جهة الرأس شيء
حل فهو كانه شرعية يحل بها المذلا ح ام لا - قلت ان الزايم ترق العقدة او كانت العقدة لا يؤثر في حل المذموم

له قوله الاسن القم والظفر ان لم الم وهل بالفار على المذبح قولان الاشبه الكافي القصص في عن الزاهدي قلت لكن صرحاني الجنيات

[illegible][illegible]

244

[illegible]

في خراج الروح لأنه لا ينبغي بعد قطع مجرى النفس أن الطعام يخرج الدم بقطع أحد الودجين فيكتفي به
تحرراً عن زيادة التعذيب بخلافه إذا قطع النصف لأن الأكثر باق فكانه لم يقطع شيئاً احتياطاً
وأي حاله في الأودجين. سمي الأودجين هو الأودجين الذي

لجانبا الحرمه قال ويجوز الذبح بالظفر والسن والقرن اذا كان منزه وعاجته لا يكون باكله فاس لان
 ناخن ٢٣ شارب ٢٢ كل واحد ١٢
 يكره هذا الذبح وقال لشافعية المذبح ميتة لقوله عليه السلام كل ما أضر الدم وأضرى لا وداخ
 اي كل من يروج اضره ١٣

ما خلا الظفر والبسن فأتجأه على الجبشة ولا أنه فعل غير مشروع فلا يكون كاهنًا إذا ذبح بغير
 ماسوا استثناهما بطلاق عما يجزأ لا يقتضيان الحوت المشروع والقائم ١٢ ع
 الفزع ولنا قوله عليه السلام أخرجه من عائلته فيموت أفرأوا داج باشتت ومارواه محمول على
 رواه السائي كذا في التخرج ١٢ قدرت في الرواية ١٢
 الشافعي ١٢

غير المنزوع فان الحبشة كانوا يفعلون ذلك ولأنه آلة جارحة فيحصل به ما هو المقصود
 والقرن السن بالظفر الذي يذبح في كل مرة أي الظفر والسن والقرن
 وهو استخراج الدم وصار كالبحر والحديد يختلف غير المنزوع لأنه يقتل بالثقل فيكون في معنى المنخقة
 أي التصلب يؤوضها في الجمع الأنهر المنبج بغير المنزوع

قال ويميز الذئب بالليطة والتمرة وكل شئ اخضر الدم الا السن القائم والظفر القائم فان المنبوج

بها مية لما بينا ونص محرمه في الجامع الصغير على خماسية لانه وجد فيه نصا ومثالا محرمه فيه
 اشارة الى قوله لا تلبس بالثقل فيكون في معنى التثقل ١٢ ع
 نصا يحتاط في ذلك فيقول في الحل لا بأس به وفي الحرمة يقول يكره او لم يوكل **قال** ويستحب
 لاله ٢٠٩ في محرمه لاله ٢٠٩ في محرمه

ان يحذروا الذابح شفرته لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحه وليحد احدكم شفرته وليرّج ذبيحته ويكره ان يضعها قولا واذ يحتمل فاحسنوا الذبحه خطا انما الصواب الذبحه لان المراد الحال واليه تم ضرب الامثلة آتيا يشيرون واوان ١٢

ثم حجة الشفرة لما روي عن النبي عليه السلام انه رأى جلاً اصبغ شاة وهو يحد شفرته فقال
 لقد حرت ان يميتها موتات هلاحددها قبل ان تقبضها قال ومن بلغ بالسكينة الغلغلة او قطع الواس
 كان الشاة تموت اذا رأت تحميد الناج شفرته مرة وبالفرج مرة اخرى ١٢
 حرام مفر ١٢

کره له ذلك وتوكل بيته وفي بعض النسخ قطع مكان بلغ والنخاع عرق ابيض في عظم الرقبة
اسم من اللدوسه

ان سال جابر لم تحل وان اجمدا لا تنحل فليحفظ وليكن الترمذي ١٢ معلق العجمي ص ٥١١ ج ٢

وَجَاءَ فِي الذَّبِيحَةِ لَكِنْ فِي الْمَخِ عَنْ الْكُفَايَةِ

له قوله وله انما حصل في الحياة التي القوتى على قول ابى خيفة تحيى اشياء اليه كما الهداية كما علمت من صنيعة وقد انفتحت
المؤمن على هذا »

للقول ثم قيل الكراهة عندة لراهة تحريم الخ حكي عن عبد الرحيم الكرميني انه قال كنت مترودا في هذه المسئلة فزيت يا ابا حنيفة
في المنام يقول لي هو كراهة تحريم يا عبد الرحيم ١٢ مجمع الاغراض ٢٥١٣

(البقية ٤٤١) ولا حجة في قوله عليه السلام لم يكتب عليكم فانا نقول بانها غير مكتوبة بل هي واجبة فالمكتوب ما يكون فرضا
يكفر جاحده فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا بكون الاضحية مكتوبة عليه كما قال ١٢
المعبر للشمس الاثني عشر من ج ١٣

له قوله ان كان اوجب على نفسه الخ ولو نذر ان يضحى لبشاة وزال في ايام الخ وصرفه من رفعه ان يضحى بشاتين عندا شاة لاجل
النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاجبار عن الواجب عليه بايجاب الشرع ابتداء (بقية ٢٤٥)

(فتية ٤٤٤) فلا يلزمه الا التضيعة لثاة واحدة ومن المشايخ من قال لا يلزمه الا التضيعة لثاة واحدة لان هذه الصيغة حقيقة فالأخبار فيكون اخبارا عاما وجب عليه بما يجاب الشرع فلا يلزمه التضيعة باخرها (فتية ٤٤٦)

والقربة اقيمة بانابة نية بخلاف ما اذا امر الجوسى لانه ليس من هل الذكاة فكان افسادا قال
 وادخلوا حلال في كل احد هما الضحية الاخر جزي عنهما ولا ضمان عليهما وهذا استحسن واصل
 هذا ان من ذبح اضحية غيره بغير اذنه لا يحل له ذلك وهو ضمان لقيمة ما ولا يجوز له من الاضحية
 في القياس هو قول فروع ولا استحسان يجوز ولا ضمان على الذبح هو لنا وجه القياس انه ذبح شاة غيره
 بغير امر فضمن كما اذا ذبح شاة اشترها القصاب جلا استحسان انها تعينت للذبح لتعينها للاضحية
 حتى يجزى عليها ان يذبح بها بعينها في يوم النحر يكره ان يبدل بها غيرها فصار للمالك مستعينا بكل من يكون
 اهلا للذبح اذ ناله كاله لا تخافون بعت هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها لعوارض فصر
 كما اذا ذبح شاة لشاة القصاب جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه
 او يشهد الذبح فلا يرضى قلنا يحصل استحسان اخر في ذبحه مضى الما عينة فكونه معقولا في نفسه
 وتعلمنا ان الله من هذا الجنس مسائل استحسانية وهان من ذبح لحم غيره او حتى حنطية او رفع جوفه
 فانكسر او حمل على دابته فعطيت كل ذلك بغيره للمالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم
 في القدر والقه على الكانون والحطب تحتها وجعل الحنطة في الدرق وربط الدابة عليه ورفع الحجر واما الهاء
 نفسها على اذنه فسقط في الطريق فلو قد هو النافية فطعنوا في الدابة فطعنوا او اعانه على رفع
 الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على دابته واسقط فعطيت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا لوجوه لا دن
 دلالة اذ ثبت نقول مسائل الكتاب في كل منها اضحية غير بغيره من غير تعاقفه خلافة فرب عينها وتكا
 فيها القياس استحسان كما ذكرنا في اخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه لا ضمة كونه وكيد فيما فعل كاله
 فان كانه كاله علمنا ان يملك كل واحد منهما صاحبه ويحرم كاله لو طعمه في الاستداء يجوز وان كان
 قتل حلالا كروئيدن ١٢ م

من ذبح اضحية غيره بغير اذنه لا يحل له ذلك وهو ضمان لقيمة ما ولا يجوز له من الاضحية في القياس هو قول فروع ولا استحسان يجوز ولا ضمان على الذبح هو لنا وجه القياس انه ذبح شاة غيره بغير امر فضمن كما اذا ذبح شاة اشترها القصاب جلا استحسان انها تعينت للذبح لتعينها للاضحية حتى يجزى عليها ان يذبح بها بعينها في يوم النحر يكره ان يبدل بها غيرها فصار للمالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله كاله لا تخافون بعت هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها لعوارض فصر كما اذا ذبح شاة لشاة القصاب جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه او يشهد الذبح فلا يرضى قلنا يحصل استحسان اخر في ذبحه مضى الما عينة فكونه معقولا في نفسه وتعلمنا ان الله من هذا الجنس مسائل استحسانية وهان من ذبح لحم غيره او حتى حنطية او رفع جوفه فانكسر او حمل على دابته فعطيت كل ذلك بغيره للمالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقه على الكانون والحطب تحتها وجعل الحنطة في الدرق وربط الدابة عليه ورفع الحجر واما الهاء نفسها على اذنه فسقط في الطريق فلو قد هو النافية فطعنوا في الدابة فطعنوا او اعانه على رفع الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على دابته واسقط فعطيت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا لوجوه لا دن دلالة اذ ثبت نقول مسائل الكتاب في كل منها اضحية غير بغيره من غير تعاقفه خلافة فرب عينها وتكا فيها القياس استحسان كما ذكرنا في اخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه لا ضمة كونه وكيد فيما فعل كاله فان كانه كاله علمنا ان يملك كل واحد منهما صاحبه ويحرم كاله لو طعمه في الاستداء يجوز وان كان قتل حلالا كروئيدن ١٢ م

كتاب الاضحية

(لغية ٤٤٨) قدرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بايجاب الشرع اما اذا اطلق ولم يقصد الاخبار او كان قبل ايام النحر او كما معبراً ما ليس فيها نانه وان لزومه شاة اخرى بالنذر لكنهما لم تكن واجبة قبل بل الراجحة غيرها نذر حقيقة ١٢ رد المحتار ص ٢٢٥ ج ٥ (٢) ٢٣٤ ج ٥

والفضة وكذلك ما شئت لك كالمكحلة والمزاة وغيرهما لما ذكرنا قال ولا بأس باستعمال أنية
 الرصاص التي جاج البلور والعقيق قال لشافعي يكره لأنه في معناه ذهب والفضة في التفاضل
 به قلنا ليس كذلك لأنه كان عاده أنهم التفاضل غير الذهب والفضة قال ويجوز الشرع فلا ناء
 المفقوض عند أبي حنيفة ربه والركوب في السرج المفقوض الجلوس على الكرسي المفقوض
 والشرع المفقوض إذا كان في موضع الفضة ومعناه يقع موضع الفهم قبل هذا وموضع اليد في الأخذ
 وفي الشر والسرج موضع الجلوس قال أبو يوسف يكره ذلك قول محمد بن يعقوب مع أبي حنيفة ويرى
 مع أبي يوسف في هذا الحكم إلا أن المصنف بالذهب والفضة والكرسي المصنوع بهما وكذلك إذا جعل ذلك
 في السيف والمشكوك في خلقه المرأة أم جعل المصحف مذهبا ومفوضا وكذلك الاختلاف في اللجام
 والركاب والشعر إذا كان مفوضا وكذلك الثوب في كسائه بذهبا وفضة على هذا وهذا الاختلاف
 فيما يخص قامة الثوبية التي لا يخلص بأس به بالاجماع لها أن يستعمل جزء من الأبناء
 مستعمل جميع الأجزاء فيكره كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة ولا في حنيفة ربه أن ذلك
 تابع لا معتبرا بالتتابع فلا يكره كاجبة المكفوفة بالكرسي والعلم في الثوب ومشماء الذهب
 في القصر قال وممن سأل جلاله مجوسيا أو خادما فاشترى كحافلا شترته من يهودي
 أو نصراني ومسلم وسعه أكله لأن قبل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسعه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والمسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة

كتاب الكراهية

أما ما استغن عن من لا ان يكره غيره يأكل ما تركه فلا بأس به كما اختاره رغبنا دون رغب ومن
 أكرام الخبران لا ينتظر الأرام إذا حضروا لا يتركه لعمه سقطت من يده فانه امرأت بل ينبغي أن يتبدى بها (٢٥٢) (٢٥١)

قال في الجارة
التي تاذن
او الجارة
قال العبد
الاذن اي
له قه

٢٥٢

قال ويجوز ان يقبل في الهبة ولاذن في كل بعد الجارية والهبة لان الهدايا تبتع عادة
اي القدرى مثنى اي قال العبد والجارية الهبة ان يهدى تارة لم يهدى ظان ١٢

على انك هؤلاء وكذا لا يمكن ان يستصحب اليك في الهبة عند الضرب في الارض والمباينة في
اي السفر ١٢

الشوفولم يقبل قهلم يؤدى الحج وفي الجماع الصغير اذا قالت جارية لرجل بعثني موكبا

اليك هديته وسعه ان يأخذها لانه لا فرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢

لما قلنا قال ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في الديانات الا قول العبد ووجه
اشارة الى قوله ان الديانة مائة على اي يؤول اليك

الفرق بين المعاملات لا يكثر وجوهها فيما بين جناس الناس فلو شرطنا شرطاً اذا يؤدى الحج فيقبل
كما لم يزل ١٢

قول الواحد فيها عدا كان فاسقا كان او مسلماً عبداً كان او حراً ذكراً كان وانثى دفعا
اي في المعاملات ١٢

الحج اما الديانات لا يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط
اي في المعاملات ١٢

فلا يقبل فيها الا قول المسلم لانه الفاسق مائة ولا يكفر ولا يلزم الحكم فليس له ان يلزم
الحكم ١٢

المسلم بخلاف المعاملات لان الكافر لا يمكنه الما في ديارنا الا بالمعاملة ولا يتهم اليه
اي في المعاملات ١٢

المعاملة لا بعد قبول قوله فيها فكان فيه ضرورة فيقبل ولا يقبل قول المستوف في ظاهر الرواية
وهو الذي لم يزل لا يفرق ١٢

وعلى حقيقته انه يقبل قوله فيها جارية على مذهبه انه يجوز القضاء به وفي ظاهر الرواية
اي في المعاملات ١٢

هو والفاسق سواء حتى يعتد بهما الاكبر الى **قال** ويقبل فيها قول العبد والجارية الا مستزاد كان
اي القدرى مثنى

عده ولا لان عند العدالة الصدق راجح والقبول لرحمته فمن المعاملات ما ذكرنا ومنها
صدق ١٢

التوكيل فمن الديانات الاخبار بنجاسة الماء حتى اذا اخبر مسلم رضى لم يتوضأ به
بنجاسة الماء ١٢

ويستحب لو كان المخبر فاسقا ومستورا شريفاً فان كان اكبر رايه انه صادق يصح ولا يتوضأ به
بنجاسة الماء ١٢

وان اراق الماء ثم تيمم كان احوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى

في المعاملات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في الديانات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في المعاملات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في الديانات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢

كتاب الكراهية

في المعاملات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في الديانات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في المعاملات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في الديانات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢

في المعاملات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في الديانات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في المعاملات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢
في الديانات لا يفرق بين ما اذا اخبرت باهلاء المولى غيرهما او بنفسها
جارية ١٢

(بقية ٤٥١) ومن السنة ان لا يأكل من وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وان يأكل من موضع واحد لانه
طعام واحد بخلاف طبق فيه الوان الثمانية يأكل من حيث شاء لانه الوان كمثل ذلك ورد الاشارة وبليست
رجله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام صارداً لا يشمه ومن الثاني انه لا يكره التفخيم في الطعام الا بالمال
(بقية ٤٥٣)

وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ

للاختياط بالاراقة اما التخر في غير ذلك لو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضا به كايتم له ترج جانب
 الكذب بالتحريم وهذا اجاب الحكم فاما الاختياط يتيم بعد الوضوء لما قبلنا ومنها الحبل والحرمه
 اذ الميرك في زوال الملك وفيها تفاصيل وتفريعات ذكرناها في كفاية للشيخ **قال** ومن دعي
 الى ولية او طعام فوجد ثمة لعبا او غنا فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة رحمه الله
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابة الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجيب الدعوة فقد عصم
 ابا القاسم فلا يتوكلما اقتربت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 وان حضر بها نباحة فان قدر على المنع منعهم ان لم يقدر يصبر وهذا اذا الميرك مقتدي فان كان
 لم يقدر على منعهم خرج لا يقعد لان في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والحق
 عن حنيفة في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حتى الدعوة بخلاف ما اذا لم يلزمه لانه قد لزمه وذلك
 للسالة على ان الملاهي كلها حرام حتى التلغ في ضرب القضب وكذا قول ابو حنيفة رده
 ابتليت لان الاختلاف بالي ويكون **فصل في اللبس قال** لا يحمل الرجل لبس الحر ويحمل النساء
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحر يروى في الديباغ وقال غاي لبيسه من لا خلاق له
 في الاخرة واعمل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 منهم علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحدي يديه حريو وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان علي فخرامة حلال لانا هم ويروى حل لانا هم

١٨
له وكذا الاصابه قبل مسجها بالمعذيل وتماه في الور المنتقى او البراخي وغيرهما ١٢ الور من الحمارص ٢٣٩ ج ٥

والا نقدر ونه حيث اتفق **وال** ويكره ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحديد
 على القدوس ۱۲

[illegible]

لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرمة اللبس حرم الالباس كالحمل حرم شهرة حرم شقية **قال** تكروه
الحقرة التي تحمل فيمسه بها العرق لانه فرع بجبر تكبروكنا التي يمسح بها الوضوء او يمسح بها وقيل اذا
كان عن حاجة لا يكره وهو الصحيح وانما يكره اذا كان عن تكبر وتجاوزها كالترقع في الجلود والباس
بان يربط الرجل في اصبعه او خاتمه الخيط للحاجة ويسمى لك الرقعة والرقعة وكان لك من
عادة العرق قال لهم **شهوة** لا ينفعتك اليوم ان كتمت بحقه كذبة ما توصى ونعقاد السرقة
وقد روى ان النبي عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك لانه لا يبين لما فيه من الغرض الصحيح وهو

التذكير عند النسيان **فصل** في الوطئ والنظر والمس **قال** ولا يجوز ان ينظر الرجل الا اجنبية
الا وجهها وكفيها لقوله تعا ولا يبين زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما
ما ظهر منها الكحل والخاتمة والارد موهجها وهو الوجه الكف كان المراد بالزينة المذكورة مواضعها
ولا يجوز في البدء الوجه الكف ضرورة كحاجتها الى المعاملة مع الرجال خذوا عطاء وغير ذلك وهذا
تخصيص علانه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابى حنيفة رحمه الله يباح لان فيه بعض الضرورة
وعنه يوسف رحمه الله انه يباح النظر الى راعها ايضا لانه قد يبين منها عادة **قال** فان كان لا يامن
الشهوة لا ينظر الى وجهها الا كحاجة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية
عن شهوة ضمت في عينه الا انك يوم القيمة فان خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة
تحذر عن الحشر وقوله لا يامن يدل على انه لا يباح اذا شك في الاشتباه كما اذا علم او كان
اكبر اياه ذلك ولا يحمل ان يمسح وجهها ولا كفها وان كان يامن للشهوة لقيام الحشر وانعدام
الضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى والحشر قوله عليه السلام من بشرق امرأة

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا ينظر الرجل الى امرأة اجنبية الا وجهها وكفيها
وقوله تعا ولا يبين زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والخاتمة والارد موهجها وهو الوجه الكف كان المراد بالزينة المذكورة مواضعها ولا يجوز في البدء الوجه الكف ضرورة كحاجتها الى المعاملة مع الرجال خذوا عطاء وغير ذلك وهذا تخصيص علانه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابى حنيفة رحمه الله يباح لان فيه بعض الضرورة وعنه يوسف رحمه الله انه يباح النظر الى راعها ايضا لانه قد يبين منها عادة قال فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر الى وجهها الا كحاجة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة ضمت في عينه الا انك يوم القيمة فان خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحذر عن الحشر وقوله لا يامن يدل على انه لا يباح اذا شك في الاشتباه كما اذا علم او كان اكبر اياه ذلك ولا يحمل ان يمسح وجهها ولا كفها وان كان يامن للشهوة لقيام الحشر وانعدام الضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى والحشر قوله عليه السلام من بشرق امرأة

ليس بسهل وضع علامة في رواية القيمة وهذا اذا كانت شائعة شائعة اذا كانت غريبة لا شائعة
فلا بد من صحتها ومتينها لانها مضمونة الغتنة وقد روى ان ابا بكر رضى الله عنه كان يدخل
بعض القبائل وكان يسترضعها فيهم وكان يصالح العجائز وعبد الله بن الزبير رضى الله عنه
استأجر عجمي القرطبي وكانت تغزير جارية في راسه وكذا اذا كان شيخا يامن على نفسه وعليها
لما قلنا بان كان لا يامن عليها لا تحمل مصافحتها لما فيه من التعريض للفتنة والصغيرة اذا كانت
لا تشتهى نياح شها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة قال ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها
وللشاهد اذا راد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان اذنت شتهى للحاجة الى حيلة حقوق الناس
بواسطة القضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة او الحكم عليها لا قضاء
الشهوة ثم تراعى يمكنه الترخ عنه وهو قصد القبح واما النظر لتحمل الشهادة اذا اشتبه قيل يباح
والاصح ان لا يباح به يوجد من لا يشتهى فلا ضرورة بخلافه الا اذا اراد ان يتزوج
امراة فلا بأس بان ينظر اليها وان علم انه يشتهى بالقول عليه السلام فيه ابصرها فانه انحرف
ان يؤدب بينكم ولا كان مقصودة اقامة السنة لا قضاء الشهوة ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع
المرض منها للضرورة وينبغي ان يعلم ماة مد وأنما لان نظر الجنس الى الجنس اسهل فان لم يقدر
يُسْتَمْرَكُ كل عضو من موضع المرض ثم ينظر بعض بصره ما استطاع لان ما ثبت بالضرورة يتقدر
بقدرها وصار كمنظر الخافضة والختان وكما يجوز للرجل النظر الى موضع الاحتقان الرجل
لا بد من ملأه ويجوز للمرض كذا اللهازال لفاحش على ما روى عن يوسف لانه اماردة المرض
قال وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا الى ما بين يديه الى ركبته لقوله عليه السلام
ولا ينظر الرجل من الرجل الى رقبته ولا الى رجليه ولا الى رجليه ولا الى رجليه ولا الى رجليه

(بقية ٤٥٦) في تفسير الآية والامتحان ان عدم كون هذه الثلاثة عبادة في الصلاة لا في النظر مطلقا لان بين الحرية ككله عبادة لا يحل لغرض الزوج الى شيء منها الا عبادة كالمعاجة ونفوها انتهى - اقول هذا هو الاقرب (بقية ٤٥٨)

هذا الرجل ما بين يديه الكعبة يروي ما دون شترته حتى تجاوز كعبته بهذا اثباتان السرة ليست
أوجب الدارطين وغيره ١٣ هذه الرواية تدل على أن السرة في الرواية السابقة بمعنى مع...
بعو خلافا لما يقوله أبو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفجاء عورة
خلافًا لما قاله الطاهر ما دون السرة إلى شترته من شترته عورة خلافا لما يقوله الإمام أبو بكر محمد
أبو الفضل الكارخي معتدًا فيه العادة لأنه لا معتبر بهما مع النص بخلافه وقد روى أبو هريرة
رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال لركبة من العورة وأبدى الحسن بن علي رضي الله عنهما
شترته فقبحها أبو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام كبحر هذه وأرخذك أما علمت أن الفجاء
عورة ولأن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والبيع وفي مثله يغلب المحرم وحكمه
العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في الشوكة حتى أن كشف الركبة ينكر عليه
يرقى وكشف الفخذ يعتق عليه كشف الشوكة يؤذي الجرح وما يباح النظر إليه للرجل
من الرجل يباح المس لا يخفى اليأس بعورة سواء قال...
الرجل المشبه بالأمم الشبه لا مستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ليس بعورة كالثياب والدواب
وفي كتابي الحنفي ما لا يصل إلى نظر المرأة إلى الرجل الأجني بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر
إلى خلافا لجنس غلط فإن كان فقلعها شهوة أو أكبرها هي أنها تشتهر وشكت في ذلك يستحب لها
أن تغض بصرها ولو كان لناظر هو الرجل إليها وهو هذه الصفة لم يظفر هذه الشبهة
إلى التحريم ووجه الفرقان الشهوة عليهن غالبية وهو كما المتحقق اعتبارا فإذا اشتبه
الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك إذا اشتبهت المرأة
لأن الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد

هذا الرجل ما بين يديه الكعبة يروي ما دون شترته حتى تجاوز كعبته بهذا اثباتان السرة ليست
أوجب الدارطين وغيره ١٣ هذه الرواية تدل على أن السرة في الرواية السابقة بمعنى مع...
بعو خلافا لما يقوله أبو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفجاء عورة
خلافًا لما قاله الطاهر ما دون السرة إلى شترته من شترته عورة خلافا لما يقوله الإمام أبو بكر محمد
أبو الفضل الكارخي معتدًا فيه العادة لأنه لا معتبر بهما مع النص بخلافه وقد روى أبو هريرة
رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال لركبة من العورة وأبدى الحسن بن علي رضي الله عنهما
شترته فقبحها أبو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام كبحر هذه وأرخذك أما علمت أن الفجاء
عورة ولأن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والبيع وفي مثله يغلب المحرم وحكمه
العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في الشوكة حتى أن كشف الركبة ينكر عليه
يرقى وكشف الفخذ يعتق عليه كشف الشوكة يؤذي الجرح وما يباح النظر إليه للرجل
من الرجل يباح المس لا يخفى اليأس بعورة سواء قال...
الرجل المشبه بالأمم الشبه لا مستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ليس بعورة كالثياب والدواب
وفي كتابي الحنفي ما لا يصل إلى نظر المرأة إلى الرجل الأجني بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر
إلى خلافا لجنس غلط فإن كان فقلعها شهوة أو أكبرها هي أنها تشتهر وشكت في ذلك يستحب لها
أن تغض بصرها ولو كان لناظر هو الرجل إليها وهو هذه الصفة لم يظفر هذه الشبهة
إلى التحريم ووجه الفرقان الشهوة عليهن غالبية وهو كما المتحقق اعتبارا فإذا اشتبه
الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك إذا اشتبهت المرأة
لأن الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد

هذا الرجل ما بين يديه الكعبة يروي ما دون شترته حتى تجاوز كعبته بهذا اثباتان السرة ليست
أوجب الدارطين وغيره ١٣ هذه الرواية تدل على أن السرة في الرواية السابقة بمعنى مع...
بعو خلافا لما يقوله أبو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفجاء عورة
خلافًا لما قاله الطاهر ما دون السرة إلى شترته من شترته عورة خلافا لما يقوله الإمام أبو بكر محمد
أبو الفضل الكارخي معتدًا فيه العادة لأنه لا معتبر بهما مع النص بخلافه وقد روى أبو هريرة
رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال لركبة من العورة وأبدى الحسن بن علي رضي الله عنهما
شترته فقبحها أبو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام كبحر هذه وأرخذك أما علمت أن الفجاء
عورة ولأن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والبيع وفي مثله يغلب المحرم وحكمه
العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في الشوكة حتى أن كشف الركبة ينكر عليه
يرقى وكشف الفخذ يعتق عليه كشف الشوكة يؤذي الجرح وما يباح النظر إليه للرجل
من الرجل يباح المس لا يخفى اليأس بعورة سواء قال...
الرجل المشبه بالأمم الشبه لا مستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ليس بعورة كالثياب والدواب
وفي كتابي الحنفي ما لا يصل إلى نظر المرأة إلى الرجل الأجني بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر
إلى خلافا لجنس غلط فإن كان فقلعها شهوة أو أكبرها هي أنها تشتهر وشكت في ذلك يستحب لها
أن تغض بصرها ولو كان لناظر هو الرجل إليها وهو هذه الصفة لم يظفر هذه الشبهة
إلى التحريم ووجه الفرقان الشهوة عليهن غالبية وهو كما المتحقق اعتبارا فإذا اشتبه
الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك إذا اشتبهت المرأة
لأن الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد

هذا الرجل ما بين يديه الكعبة يروي ما دون شترته حتى تجاوز كعبته بهذا اثباتان السرة ليست
أوجب الدارطين وغيره ١٣ هذه الرواية تدل على أن السرة في الرواية السابقة بمعنى مع...
بعو خلافا لما يقوله أبو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفجاء عورة
خلافًا لما قاله الطاهر ما دون السرة إلى شترته من شترته عورة خلافا لما يقوله الإمام أبو بكر محمد
أبو الفضل الكارخي معتدًا فيه العادة لأنه لا معتبر بهما مع النص بخلافه وقد روى أبو هريرة
رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال لركبة من العورة وأبدى الحسن بن علي رضي الله عنهما
شترته فقبحها أبو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام كبحر هذه وأرخذك أما علمت أن الفجاء
عورة ولأن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والبيع وفي مثله يغلب المحرم وحكمه
العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في الشوكة حتى أن كشف الركبة ينكر عليه
يرقى وكشف الفخذ يعتق عليه كشف الشوكة يؤذي الجرح وما يباح النظر إليه للرجل
من الرجل يباح المس لا يخفى اليأس بعورة سواء قال...
الرجل المشبه بالأمم الشبه لا مستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ليس بعورة كالثياب والدواب
وفي كتابي الحنفي ما لا يصل إلى نظر المرأة إلى الرجل الأجني بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر
إلى خلافا لجنس غلط فإن كان فقلعها شهوة أو أكبرها هي أنها تشتهر وشكت في ذلك يستحب لها
أن تغض بصرها ولو كان لناظر هو الرجل إليها وهو هذه الصفة لم يظفر هذه الشبهة
إلى التحريم ووجه الفرقان الشهوة عليهن غالبية وهو كما المتحقق اعتبارا فإذا اشتبه
الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك إذا اشتبهت المرأة
لأن الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد

أَوْسِفَاجٍ فِي الْأَصْحَاحِ لِمَا بَيْنَا قَالُوا لَا بَأْسَ بِنِجْمٍ مَجَازٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْهَا لِيَتَحَقَّقَ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ

النظر إلى الشهوة متكاملة إذا كان يخاف عليها أو على نفسه الشهوة فحينئذ لا ينظر ولا يمس
إلى وجهها وكفها ١٢ استنار من قوله ولا لباس الخ ١٢ أي على ذوات الممارم ١٢

بذات المحارم اعظ فيجتنب ولا بأس بالخلوة والمسافرة بهن لقوله عليه السلام لا تشافروا
 اى زفات المحارم ١٢

رجل يامر أمة ليس فيها بسبيل فان تالهم الشيطان المراد اذا لم يكن محرما فقل اجتلبوا الكلاب

فان خافها على نفسه او عليها ياتينا واطنا وشفكا فليجتنب ذلك ويجهد ثم ان امكنها الركوب
 جدد بالغتغ وضمير تواني وكوشش وخرج ام

وان لم يجد الثياب يدفع الشهوة عن قلبه بقدر الامكان **قال** وينظر الرجل من ملوكة
 اى القدر الذى فى مخمعه ١٢ غن

وَهِيَ فِي ثِيَابٍ مُخْتَلِفَةٍ فَصَارَ جَالُهَا خَارِجَ الْبَيْتِ فِي حَقِّ الْأَجَانِبِ كَحَالِ الْمَرْأَةِ

علاها بالذرة وقال لقي عنك الخارياد فلما تشبهين بالحرائق ولا يحمل النظر الى بطنها
 اى ضرب علا واما اى راسها اى
 اى اى راسها اى

دعای دعا درین باب بیست و یکم
یا ایها الذی لا اله الا انت سبحانک انی کنت من العاصین

[illegible]

لأنه لا ضرورة كما في المحارم بل ولي القلة الشئ في دفعها في الاما، وكفظة الملوكة تتظم الامانة
المحارم ١١ مجمع اية اى كنزك ١٢ كمال الرق ١٣ غن

والمكاتبة واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبة عند حليفة رة على ماعرف
له

وَأَمَّا الْخُلُوفُ فَهِيَ الْمَسَافِرَةُ مَعَهَا فَقَدْ قِيلَ بُلُوحٌ كَمَا فِي الْحَادِثِ وَقَدْ قِيلَ لَا يُبَاحُ لِعَدَمِ الْضَرُورَةِ وَفِي
أَيِّ الْخُلُوفِ وَاتَّخَذَ الْغُزَاةُ سَبِيلَ الْأَمْنِ وَالْإِلَهَ الْمُسْلِمُ الْأَمْنُ وَالْإِلَهَ الْمُسْلِمُ الْأَمْنُ

الركاب لا تزال تعتبر محملة في الأصل الضرورة فيهن في ذوات المحارم مجرد الحاجة **قال**
 أي المبسوط
 أي نهال الماء غير
 أي غير المفارقة للضرورة

ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واطا قايضا

في الجامع الصغير ولم يفصل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 ١١ وفيها الشهوة وجوده من أي ١٢ الشراء حاله أي

وإن الشبهة الضرورية ولا يباح البش الشبهة وكان كبريائه ذلك لأن نوع استمتاع في غير حالة

الشرايع يباح النظر والمسئ شرط عدم الشهوة قال واذا احاضت الامه لم تعرض اذا راحا ومعناه
 لو ادخلت من الشهوة فان كان
 اى قال محمد بن الحجاج ١٢ عن
 يعنى تور ليس القميص ١٢ عن

بلغت وهذه المآبتيان الظهر والبطن منها عوة وعن محمد بن أحمد إذا كانت تستحي في تجمع مثلها

فهم كالبالغة لا تعرض ازار واحد لوجود الاشتناء **قال** والمختصة في النظر الى الاجنبية
 اي اشتناء ١١
 اي القدرى في مقهوره ١٢

کافعل أقول عائشة رضي الله عنهما الخ، مثله فلا ينبغ ما كان حراما قبله، ولأنه

فعل مجاميع كذا الجبوا لانه يستحق وينزل كذا المخذش في الردي من الافعال لانه فعل فاسق

وَأَحْصَا لَهُ يَوْمَ خُذَ فِيهِ بِحُكْمِ كِتَابِ اللَّهِ الْمَنْزِلَ فِيهِ الطُّفُلُ الصَّغِيرُ مُسْتَشْنَىٰ بِالنَّصِ قَالَ

ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك رده

هو كما نعلم وهو احد قولى الشافعى ر^ه لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهم ولا ان الحاجة

متحققة لدخوله عليها من غير استئذان ولنا انه فعل غير محرم ولا زوج والشهوة

مُتَحَقِّقَةً لِمَجَازِ النِّكَاحِ فِي الْجُمْلَةِ وَالْحَاجَةَ قَاصِرَةً لِأَنَّهُ يَعْمَلُ خَارِجَ الْبَيْتِ

[illegible]

في الامام، ولفظة المملوكة تنظم للمدبرة
 جمع انه اي كثر ^{١٢} كمال الحق ^{١٣} عن
 المكاتبه عنك حليفه ^{١٤} على ما عرف
 وعنه ما رواه طبري ^{١٥} عن
 وقد قيل لا يباح لعدو الضرورة وفي
 واليه حال الحاكم الشهيد ^{١٦}
قال في زوات المحارم مجزأ الحاجة ^{١٧} قال
 ان يشتهه كذا ذكر في المختصر واطاف ايضا
^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠}
 هم الله يباح النظر في هذه الحالة
^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣}
 ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة
^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦}
 است الامه لم تعرض ^{٢٧} في ازار واحد ومعناه
 يعني تورط ليس القمص ^{٢٨} ^{٢٩}
 هذا مع انها اذا كانت تشبه في تجمع مثاتها
^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢}
قال والحصة في النظر الى الاجنبية
^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥}
 فلا يبيع ما كان حراما قبله ولا لانه
^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨}
 في الردي من الافعال لانه فحل فاسق
^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١}
قال في الطفل اصغير مستثنى بالنص ^{٤٢} قال
^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥}
 للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨}
 الى او ما ملكت ايمانها ولا الحاجة
^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١}
 فحل غير محرمة ولا زوج والشهوة
^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤}
 لانه يعمل خارج البيت
^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧}

لا ضرورة كما في المحارم بل والقليلة الشهوة فيهم وكان لها
 المكاتبه وام الولد لتحقيق الحاجة والمستسعاة
 واما الخاف بها والمسافرة معها فقد قيل بلح كما في المحارم
 لا ركب لا تزال اعتبر محرم في الاصل الضرورة فيهم
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف
 في الجامع الصغير ولم يفصل قال مشايخنا رحم
 وان الشبهة للضرورة ولا يباح المسكن الشبهة وان كان كبريه
 الشراء يباح النظر والمسكن شرط الشهوة قال واذا احاط
 بلغت وهذه الما بقية ان الظهر والبطن منها عورة وعن
 في كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لو جود الاستمراء
 كالفعل اقول عائشة رضي الله عنها الخبياء مثله
 فعل بجامع كذا المجبولانه يستحق وينزل كذا المحدث
 والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل في
 ولا يجوز للملوك ان ينظر من سيدته الا الى ما يجوز
 هو كالحرم وهو احد قول الشافعي اقول تعال
 متحققه لسنوله عليها من غير استئذان ولنا
 متحققه لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصر

[illegible][illegible]

والمراد بالنص الإماء قال سعيد والحسن وغيرهما لا تغنيكم سورة النور فإنها في الإناث دون
 الذكور قال ويعزل عن أمته بغيراذنها ولا يعزل عن زوجته إلا بآذنها لأنه عليه السلام
 قضاء للشهوة وتخصيلاً للولد ولهذا يتخير في الحب والعنة ولاحق للإمام في الوط
 فلهذا لا ينقص حق الحرة بغيراذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت أمه غيره
 فقد ذكرناها في النكاح **فصل في الاستبراء وغيره قال** ومن اشترى جارية فانه
 لا يقرؤها ولا يمسسها ولا يقبلها ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا صل فيه قول
 عليه السلام في سبأيا أو طاساً لا توطأ الحبال حتى يضع حملهن ولا الحبال حتى يستبرأ
 بحبضة أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية قوهها استحبات
 الملك واليد لأنه هو الموجود في مود النص وهذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للياه
 المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل
 بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع أن العلة الحقيقية
 إرادة الوطى والمشتري هو الذي يريد به دون البائع فيجب عليه غيران الإرادة أمر
 مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل اغايبته بالملك واليد
 فانتصب سبباً وادى بالحكم عليه تيسيراً فكان السبب استحداث ملك الرقبه
 المؤكدة باليد وتعدى الحكم إلى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة
 والوصية والديار والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

له قوله ويعزل عن امته الخ انظر هذا البحث في رد المحتار مع مطلب اسقاط الحل هل يجوز

من مال لصبي فمن المرأة ومن المملوك ومن لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ
 "سنة" "الاذن" "المرأة" "المملوك" "لا يحل له" "وطبها" "وكذا" "اذا كانت" "المشتراة" "بكر" "الموطأ"
 لتحقق السبب واذا في الاحكام على اسباب دون الحكم بطونها فيعتبر تحقق السبب في نفسه ولو لم يشغل كذا
 لا يجوز ابا الحيضة التزاورها في ثائها ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء او غيره من
 اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القبض لا في يوسف رة لان
 السبب استحداث الملك اليد الحكم لا يسبق السبب فكذلك لا يجوز ابا الحصول قبل الاجازة
 في بيع الفضول وان كانت في المشتري كما بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها
 شرا صحيحا لما قلنا ويجوز في جارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي لان السبب قد تم لان الحكم
 ايضا في العلة ويجوز ابا الحيضة التي حاضتها بعد القبض في محوسية او مكتوبة بان كانتا بعد
 الشراء اسلمت المحوسية او عجزت المكتوبة لوجودها بعد السبب هو استحداث الملك واليد هو
 مقتضى العمل بالحكمة لما في حالة الحيض ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الابقية او ردت
 المغصوبة او المواجزة او فكت الموهونة لانعدام السبب هو استحداث الملك واليد وهو
 سبب معين في دبر الحكم عليه جودا وعد ما ولها نظائر كثيرة كتبناها في كفاية المنتقى واثبت
 وجوب الاستبراء حره لوطي حره لوطي خضاه اليه لا حلالا في غيرها في غير الملك على اعتبار ظهور
 الحبل ودعوة البائع بخلاف الخائض حيث لا يتم الداع فيها لانه لا يتم الوقوع في غير الملك
 ولانه مان نفرة فلا طلاق في الداع لا يفض الى لوطي الرغبة في المشتراة قبل الدخول
 اصدق الرغبات فتفض اليه ولم يذكر الداع في المسببة وعن محمد انها لا تحرم لانها
 لا تتم في غيرها في غير الملك لانه لو ظهر ما حبل لا تصح دعوة الحبل بخلاف المشتراة على ما بينا

من مال لصبي فمن المرأة ومن المملوك ومن لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ
 "سنة" "الاذن" "المرأة" "المملوك" "لا يحل له" "وطبها" "وكذا" "اذا كانت" "المشتراة" "بكر" "الموطأ"
 لتحقق السبب واذا في الاحكام على اسباب دون الحكم بطونها فيعتبر تحقق السبب في نفسه ولو لم يشغل كذا
 لا يجوز ابا الحيضة التزاورها في ثائها ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء او غيره من
 اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القبض لا في يوسف رة لان
 السبب استحداث الملك اليد الحكم لا يسبق السبب فكذلك لا يجوز ابا الحصول قبل الاجازة
 في بيع الفضول وان كانت في المشتري كما بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها
 شرا صحيحا لما قلنا ويجوز في جارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي لان السبب قد تم لان الحكم
 ايضا في العلة ويجوز ابا الحيضة التي حاضتها بعد القبض في محوسية او مكتوبة بان كانتا بعد
 الشراء اسلمت المحوسية او عجزت المكتوبة لوجودها بعد السبب هو استحداث الملك واليد هو
 مقتضى العمل بالحكمة لما في حالة الحيض ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الابقية او ردت
 المغصوبة او المواجزة او فكت الموهونة لانعدام السبب هو استحداث الملك واليد وهو
 سبب معين في دبر الحكم عليه جودا وعد ما ولها نظائر كثيرة كتبناها في كفاية المنتقى واثبت
 وجوب الاستبراء حره لوطي حره لوطي خضاه اليه لا حلالا في غيرها في غير الملك على اعتبار ظهور
 الحبل ودعوة البائع بخلاف الخائض حيث لا يتم الداع فيها لانه لا يتم الوقوع في غير الملك
 ولانه مان نفرة فلا طلاق في الداع لا يفض الى لوطي الرغبة في المشتراة قبل الدخول
 اصدق الرغبات فتفض اليه ولم يذكر الداع في المسببة وعن محمد انها لا تحرم لانها
 لا تتم في غيرها في غير الملك لانه لو ظهر ما حبل لا تصح دعوة الحبل بخلاف المشتراة على ما بينا

كتاب الكراهية

من مال لصبي فمن المرأة ومن المملوك ومن لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ
 "سنة" "الاذن" "المرأة" "المملوك" "لا يحل له" "وطبها" "وكذا" "اذا كانت" "المشتراة" "بكر" "الموطأ"
 لتحقق السبب واذا في الاحكام على اسباب دون الحكم بطونها فيعتبر تحقق السبب في نفسه ولو لم يشغل كذا
 لا يجوز ابا الحيضة التزاورها في ثائها ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء او غيره من
 اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القبض لا في يوسف رة لان
 السبب استحداث الملك اليد الحكم لا يسبق السبب فكذلك لا يجوز ابا الحصول قبل الاجازة
 في بيع الفضول وان كانت في المشتري كما بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها
 شرا صحيحا لما قلنا ويجوز في جارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي لان السبب قد تم لان الحكم
 ايضا في العلة ويجوز ابا الحيضة التي حاضتها بعد القبض في محوسية او مكتوبة بان كانتا بعد
 الشراء اسلمت المحوسية او عجزت المكتوبة لوجودها بعد السبب هو استحداث الملك واليد هو
 مقتضى العمل بالحكمة لما في حالة الحيض ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الابقية او ردت
 المغصوبة او المواجزة او فكت الموهونة لانعدام السبب هو استحداث الملك واليد وهو
 سبب معين في دبر الحكم عليه جودا وعد ما ولها نظائر كثيرة كتبناها في كفاية المنتقى واثبت
 وجوب الاستبراء حره لوطي حره لوطي خضاه اليه لا حلالا في غيرها في غير الملك على اعتبار ظهور
 الحبل ودعوة البائع بخلاف الخائض حيث لا يتم الداع فيها لانه لا يتم الوقوع في غير الملك
 ولانه مان نفرة فلا طلاق في الداع لا يفض الى لوطي الرغبة في المشتراة قبل الدخول
 اصدق الرغبات فتفض اليه ولم يذكر الداع في المسببة وعن محمد انها لا تحرم لانها
 لا تتم في غيرها في غير الملك لانه لو ظهر ما حبل لا تصح دعوة الحبل بخلاف المشتراة على ما بينا

ای من از این
فردی من ای دوست من ای صفتی من
ترکهای ای پادشاه ای پادشاه
ای من از این
فردی من ای دوست من ای صفتی من
ترکهای ای پادشاه ای پادشاه

ولا استبراء في الحمل بوضع الحمل في بطنها وفي وقت الاستبراء بالشمس لانها اقيم في حقون مقام
الحيض كما في المعتدة وانا حاضت في ثنائهم بطل الاستبراء بالايام للقدرة على الاصل قبل
حصول المقصود بالبدل كما في المعتدة فان تقع حيضها في كذا اذ اتيت انما ليست بحامل وقع
عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقيل بلبس بثوبين او ثلثة وعن محمد اربعة اشهر وعشر
وعنه شهران وخمسة ايام اعتبارا بعدة الحرة والامة في الوفاة وعن غيره ستمائة شهر او اية
عن ابي حنيفة **قال** ولا بأس بالاحتياط اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلا للمحمد وقد
ذكرنا الوجهين في الشفعة والمأخوذ قول ابي يوسف في اذا علم ان البائع لم يقربها في طهر هذا ذلك وقول
محمد فيه اذا قربها واكمل اذ لم تكن تحت المشتري حرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها
ولو كانت فاكمل ان يزوجه المائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم
يشتريها او يقبضها او يقبضها ثم يطلق الزوج لان عند وجود السبب هو استحسان الملك
الملك بالقبض اذ لم يكن في زوجها حلالا لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتد او ان
وجود السبب كما كانت معتدة الغير **قال** ولا يقرب المظاهر ولا يلبس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها
بشهوة حتى وكفر لانه لما حرم الوطئ الى ان يكفر عزم الداعي للاقتضاء اليه لان الاصل
ان سبب الحرام حرام كما في الاختلاف في الاحرام وفي المنكوحه اذا وطئت بشبهة بخلاف
حالة الحيض الصوم لان الحيض يمتنع شطرا وعمرها والصوم يمتد شهر فرضا واكثر العمر
فان فيها حرمة الوطئ ولا يحرم الدواعي الا في
فلا يقع التمتع عنها بعض الحجج لا كذلك ما عددناها القصور مدها وقد صح ان النبي
عليه السلام كان يقبل وهو صائم ويضاجع نساءه وهن حيض **قال** ومن لم يمتنع
اياه الامية السنة من مائة ١١ من احد عشر ١٢

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

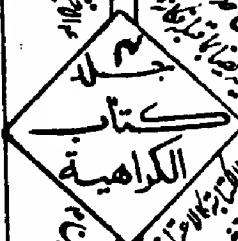
عنه في كتابه المسمى بـ "الدرر الكامنة" في معرفة الأسماء النباتية، وهو من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي، وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر.

هذا الكتاب من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي، وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر. وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر.

هذا الكتاب من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي، وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر. وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر.

اختان فقبلهما بشهوه فانه لا يجامع واحدة منهما ولا يقبلها ولا يستبها بشهوة ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او يعتقها واصل هذا ان الجمع بين الاختين المملوكتين لا يجوز وطئاً لا طلاق قوله تعاوان تجمعا بين الاختين لا يعارض بقوله تعا او ماملكت ايمانكم لان الرجوع للرجوع لا يجوز الجمع بينهما في له واعم لا طلاق النص وكان الدواعي الى الوطئ بمنزلة الوطئ في التحريم على ما تقدم ذكره من قبل فاذا قبلتهما فكانت وطئهما ولو وطئها ليس ان يجامع احدهما ولا ان يأتي بالدواعي فيهما فكذا اذا قبلتهما وكذا اذا امتسهما بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة لما بينا الا ان يملك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او يعتقها لانه لما حرم عليه فرجها لم يبق جامداً وقوله بملك اراد به ملك يمين فينتظم التملك بسانه اسبابه ميعا او غيره وتمليك الشقص فيه كتمليك الكل لان الوطئ يحرم به وكذا اعتناق البعض من احدتهما كاعتناق كلها وكذا الكتابة كاعتناق في هذا لثبوت حرمة الوطئ بذلك كله وورس من احدهما واجارجهما وتديرهما لا تحمل الاخرى لا بها لا تخرج بها عن ملكه وقوله او نكاح اراد به النكاح الصحيح اما اذا تزوج احدهما نكاحا فاسداً لا يباح له وطئ الاخرى لان يدخل الزوج بها فيه لانه قبل العقد عليها والعقد كالنكاح الصحيح في التحريم ولو وطئ احدهما حل له وطئ الاخرى لانه يصير جامعا بوطئ الاخرى لا بوطئ الموطوءة وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فاما ذكرناه بمنزلة الاختين **قال** ويكره ان يقبل الرجل فرج الرجل اويده او شيئا منه ويعانقه وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد **قال** ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالتقبيل والمعانقة لما روي ان النبي عليه السلام عانق جعفر ارضى الله عنه

هذا الكتاب من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي، وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر. وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الثامن عشر.



في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له
 في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له
 في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له

الاول لم يشترها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني لان الاول ليس ملكه وان كان لا يعرف ذلك له
 ان يشترها وان كان في اليد فاسقا لان الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعدل لم يعارضه
 معارضه كاعتبار كبر الراي عند وجوه الدليل الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل
 ذلك في حينئذ يستحيل ان يشتره ومع ذلك لو اشترها رجلان يكون في سعة من ذلك
 اعتماد الدليل الشرعي ان كان الله اتاه بها عبدا او امته لم يقبلها ولم يشترها حتى يسأل
 لان المملوك لا ملك له فيعلم ان الملك فيها غيره فان اخبره ان مولاة اذن له
 وهو ثقة قبل ان لم يكن ثقة يعتبر كبر الراي ان لم يكن راى لم يشترها لقيام الحاجر

فلا بد من دليل قال لو ان امرأة اخبرها بثقة ان زوجها الغائب مات عنها او طلقها ثلاثا او كان
 غير ثقة وانما يكتب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر رايها انه حق
 يعني بعد التخيير فلا بأس بان تعتد ثم تزوج لان القاطع طار ولا منازع وكذا لو قالت لرجل
 طلقني زوجي انقضت عتي فلا بأس ان يتزوجها وكذا اذا قالت المطلقة الثلاث انقضت عتي
 وتزوجت زوج اخذ دخل طلقته وانقضت عتي فلا بأس ان يتزوجها الزوج الاول وكذا
 لو قالت جارية كنت امه لفلان فاعتقته لان القاطع طار ولو اخبرها مخبر ان اصل النكاح
 كان فاسدا لو كان الزوج حينئذ زوجها مرتدا او اخاها من الرضاة لم يقبل قوله حتى يشهد
 بذلك رجلان او رجل امرأتان كذا اذا اخبره مخبر انك تزوجتها وهي مرتدة او اختك
 من الرضاة لم يتزوج باختها واربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان
 لانه اخبر بفساد مقلوب ولا قد اتم على العقد يدل على صحته وانكار فساد

كتاب
 الكراهية

في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له
 في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له
 في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له

في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له
 في حق الفاسق دليل
 الملك لا يثبت له

(الفقيه)

القبية ٤٧٤ يتقبله لان التوى يقوم به واما شرط جواز فدية سائر الارلقه حاله اشتباه المطلوب لان التوى / اغاصبل حلقه حال الاشتباه ونقد الادلة لضرورة عجزه عن الوصول اليه واما حكمه فنزوع العمل

في الكوا
قصر الحرف
والا قول
عبد الله بن عباس
الاول من
بشكركم في
عمل على
البلا والى
لا يتقون به
الذي هو الموضع
منه في
فوقه

[illegible][illegible]

فيثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما اذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبار الزوج انهما ارتفعت
من لهما واخته حيث يقبل قول الواحد فيلان القاطع طاروا الاقلام الاول لا يدل على انعدامه
فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا الحرف يدور الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتب
نفسها في ارجح بدعي انما له فلما اكبرت لقيها راجل في بلباخ فقالت انا حرة الاصل ليس عليه
ان يتزوجها التحقق المنازع وهو اليد بخلاف ما تقدم قال واذا باع المسام خمر او اخذ ثمنه او عليه
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ان كان بائع نصرانيا فلا بأس به والفرق ان البيع
في الوجه الاول قاطع لان الخمر ليس بالمتقوى في حق المسام في الثمن على ملك المشتري فلا يعمل
البيان وفي الوجه الثاني صح البيع لانه مال متقوى في حق الذي فملكه البائع فيحل الاخذ منه قال
ويكره الاحتكار في اقوات الادمان والبهاة اذا كان في بلد يضرب الاحتكار باهله وكذلك
التعلق فاما اذا كان لا يضرب فلا بأس به والاصل فيه قوله عليه السلام الجالب من رزقي والمحتكر من رزقي
ولا نه تعالى به في العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليه فكذا اذا كان
يضره فذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضرب ان كان لمضرك لا نه حابس ملكه
من غير اضرار بغيره وكذلك التعلق على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلقى الجلب
وعن تلقى الكبان قالوا هذه اذا لم يلبس المتعلق على التجار صغير البلدة فان لبس فهو مكره
في الوجهين لا نه غادره تخصيص الاحتكار باقوات كالحنطة والشعير والتبن والقث
قول ابي حنيفة ر وقال ابو يوسف ر كل بائع بالعامه حبسه فهو احتكار
وان كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد ر انه قال لا احتكار في الثياب

[illegible]

عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قرأ سورة النحل
في شهر رمضان كان له أجر عظيم

از تائید فیضیه مجریه
مردود فان سف الخیر
الرمه اخره و غیر
فی الجامع الخیر فان
کله قوله اخره
پیشتر بخیرین
از جامع الخیر
بیسو نصف بیاض
من القهقهه
والان قوله
من دم والال
ویرس

(لقية ٤٤٩)

(بقية ٤٧٢)

روى انه كان من دعائه اللهم اني اسالك بمعقد العزم عرشك منتهى الرحمة من كتابك
 رواه البيهقي في كتاب الدعوات الكبير عن ابن مسعود ١١
 وباسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلما نيك التامة ولكننا نقول هذا خبر الواحد كان الاحتياط
 في الامتناع بذكره ان يقول دعائه بحق فلان او بحق نبيائك وسلك لانه لاحق للمخلوق على
 الخالق **قال** ويكره اللعب بالشطرنج والرد والاربع عشرة وكل لولانه ان قام بها فليس
 حرام بالنقص وهو اسم لكل قمار وان كان يقام بها فهو عبث لهو قال عليه السلام لهو المؤمن
 باطل الا الثلاثة تاديبه لفرسه مناضله عن قسسه ملاعبته مع اهله قال بعض الناس
 يباح اللعب بالشطرنج لما فيه من تشجيع الخواطر وتذكير الافهام وهو محكي عن الشافعي وناظره عليه السلام
 من لعب بالشطرنج يزول زنده شير فكاغا تشين يده في دمه الخنزير لانه دفع لعنينة عن ذكر الله وعن الجمع
 واجما عا فيكون حراما له عليه السلام ما الهالك عن ذكر الله فهو ميسر فان قاره تسقط عدلته وان
 يقام ولا تسقط لانه متاول فيه كره ابو يوسف ومحمد التيسير عليه السلام في قوله لو جنيته به
 بأسا ليشغلهم عما هم فيه **قال** ولا تأخذ من هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة
 دانية نكره كسوته الثوب هديته الداهم النابذ وهذا استحسان في القياس كل ذلك
 باطل لانه تاجر والعبد ليس من اهله جده استحسان انه عليه السلام قبل هدية سلمان
 رضي الله عنه حين كان وقيل هدية بريدة رضي الله عنها وكانت مكتوبة واجابة ربه
 من الصحابة رضي الله عنهم عروة مولى ابي سفيان فكان عبدا وله في هذه الاشياء ضرورة لا يجزى
 التاجر بل امنها ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة
 واهله والادامه فبقى على اصل القياس **قال** ومن كان في يده لقيط لا لب له فان

عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة
 دانية نكره كسوته الثوب هديته الداهم النابذ وهذا استحسان في القياس كل ذلك باطل لانه تاجر والعبد ليس من اهله جده استحسان انه عليه السلام قبل هدية سلمان
 رضي الله عنه حين كان وقيل هدية بريدة رضي الله عنها وكانت مكتوبة واجابة ربه من الصحابة رضي الله عنهم عروة مولى ابي سفيان فكان عبدا وله في هذه الاشياء ضرورة لا يجزى
 التاجر بل امنها ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة واهله والادامه فبقى على اصل القياس قال ومن كان في يده لقيط لا لب له فان

عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دانية نكره كسوته الثوب هديته الداهم النابذ وهذا استحسان في القياس كل ذلك باطل لانه تاجر والعبد ليس من اهله جده استحسان انه عليه السلام قبل هدية سلمان رضي الله عنه حين كان وقيل هدية بريدة رضي الله عنها وكانت مكتوبة واجابة ربه من الصحابة رضي الله عنهم عروة مولى ابي سفيان فكان عبدا وله في هذه الاشياء ضرورة لا يجزى التاجر بل امنها ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة واهله والادامه فبقى على اصل القياس قال ومن كان في يده لقيط لا لب له فان

(لقية ٤٧٢) وعجالة البرهان ومواهب الرحمن ولا يكره ابو يوسف بيع ارضها كمنها ورواية عنهما به يعمل انتهى (لقية ٤٧٤)
 الا يجر على حاشي مجمع (المنهج) وقوله عليه الصلاة والسلام وحمل كره لنا عتيل من ربيع ومن على ان ارضها غلظك (لقية ٤٧٤)

وقرر له وتبعث عليه الى اليمن ووض لا لانيه محبوبه بحق المسلمين فتكون نفقة في مالهم وهو مال بيت المال هناك ان الحبس من اسباب النفقة كافي الوصفي والمضارب اذا سافر بمال المضاربة وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرط فهو مرم لانه استيجار على الطاعة اذا القضاء طاعة بل هو افضلها القاضى اذا كان فقيرا فلا فضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكن اقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال بالكسب يقوله عن اقامته وان كان غنيا فلا فضل الامتناع على ما قيل فقابيت المال قيل الاخذ وهو الاصح صيانة للقضاء عن الهوان نظرا لمن يؤلى بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا يتعذر اعادته ثم تسميته رز قاتل على انه بقدر الكفاية وقد جرى لرسم باعطائه في اول السنة لان الخراج يؤخذ في اول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا الخراج يؤخذ في اخر السنة والمأخوذ من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح وكواستوى في رزق سنة وعزل قبل استكمالها قيل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة بعد استكمال نفقة السنة والاصح انه يجب الرد قال ولا بأس بان تسافر الامة وام الولد بغير محرم لان الجانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمتن بمنزلة المحرم على ما ذكرنا من قبل فام الولد الامة لقيام الملك فيها وان امتنع بيعها والله اعلم بالصواب

كتاب احياء الموات

قال الموات ما لا يتفبع به من الارضى تقطع الماء عنه ولو غلب عليه ما اشبه ذلك ما يتبع الزراعة سمي بذلك لبطان لا تنفع به قال فما كان منها عاذا لا مال له

في احوال الامم عباد الله
والموت ما لا يتفبع به من الارضى تقطع الماء عنه ولو غلب عليه ما اشبه ذلك ما يتبع الزراعة سمي بذلك لبطان لا تنفع به قال فما كان منها عاذا لا مال له

وهو الموات ما لا يتفبع به من الارضى تقطع الماء عنه ولو غلب عليه ما اشبه ذلك ما يتبع الزراعة سمي بذلك لبطان لا تنفع به قال فما كان منها عاذا لا مال له

الموات ما لا يتفبع به من الارضى تقطع الماء عنه ولو غلب عليه ما اشبه ذلك ما يتبع الزراعة سمي بذلك لبطان لا تنفع به قال فما كان منها عاذا لا مال له

(لقية ٤٧٦) اتهم العيران بمقتل أن صدى جحيم الصورة لا يسمع من افعلى الدور التي من طرفه تلك القصة او القريبة ١١ (المادة ١٢٧٠) وقال محمد خالد الاناسى في مشرعه ونزله ولاحى مرعى ولا محتطاً إلى اشارة الى

[illegible][illegible][illegible]

أحياء ولو فعل أحد هما يكون تجاراً ولو حفر أحدهما ولم يسبقها يكون تجاراً وإن نسقاها
حفر أحدهما كان أحياً ولو جود الفعلين ولو حوطها واستعملها بحيث يخص الماء يكون أحياً
من من جملة البناء وكذا الذاب **قال** ولا يجوز أحباء ما قرب من العام ويترك في لاهل
قرية ومطر الحصادهم لتحقيق حاجتهم إليها حقيقة أو دليلاً على ما بيناه فلا يكون
وأتا لتعلق حقهم بها بمنزلة الطريق واليهرو عليها قالوا لا يجوز أن يقطع إلا ما لم يبالا عنه
مسلمين عنه كالحج والأبواب التي يستقر الناس منها لما ذكرنا **قال** ومن حفر في بئر في فله
ريها ومعناه إذا حفر في أرض موات باذن الإمام عنده أو باذنه وبغير إذنه عنه هما
أن حفر البئر أحياً **قال** فإن كانت للعطن فخر يها أربعون ذراعاً لقوله عليه السلام
من حفر بئراً فله ما حوله الأربعون ذراعاً عظمنا ما شئته ثم قيل أربعون من كل الجوانب
والصحيح أنه من كل جانب لأن في الأرض خوة ويقول الماء إلى ما حفره ونها وإن كانت للناضح
فخرها ستون ذراعاً وهذا عندهما وعند أبي خليفة ثمانون ذراعاً لقوله عليه السلام
حريم العين خمس مائة ذراعاً وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون
ذراعاً ولا نه قد يحتاج فيه إلى أن يستدل دابة للاستقراء وقد يطول الزيادة وبئر العطن
للاستقراء منه بيده فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما سريناه
من غير فصل العامة التفق على قبوله والعمل به أولى عندنا من الخاص المختلف
في قبوله والعمل به ولا أن القياس يابى استحقاق الحريم لأن عمله في موضع الحفر
والاستحقاق به ففما اتفق عليه الحديثان تركناه وفيما تعارضنا فيه حفظناه
أما استحقاق الحريم حاصل بالسنن

[illegible]

NCA

[illegible][illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

يُعدّون بما لا مزيد عليه وأخضعوا الصداقة وليكونوا قسفاً ترضيهم أيضاً

العظمى الخ الفترى على قول ابى حنيفة كافي شرح المجلة لمحمد خالدة الاتاسى حيث قال وظاهر المتن وان شروح

ج ۴ لم قوله لانه قد سبق
ترجيح قول الامام

[illegible][illegible]

لا يله غير متعة في حفرها ولثاني الحرم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الأول ليسبق ملك
الحافر في الأرض ١٢ والمأخوذ من الأرض غير ملوك لا حفره يكون له الحفرة بمسيرة ١٢ ربيعي
الحافر الأول في القنطرة لها حريم بقدر ما يصلحها وعن محل انه بمنزلة البئر في استحقاق
الحريم وقيل هو عند ما وعند لا حريم لها ما لم يظهر الماء على الأرض لانه نهر في التحقيق فيعتبر
بالنهر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء على الأرض هو بمنزلة عين فؤارة فيقدر حريمه بخمس مائة
ذراع والشجرة تغرس في أرض موات لها حريم ايضا حتى لم يكن لغيره ان يغرس شجرة في
حريمها لانه يحتاج الى حريم له يجتذ فيه شجرة ويضعه فيه وهو مقدار خمسة اذرع
من كل جانب به ورد الحديث قال وماتك القنطرة والبالجلة وعدل عنه الماء
ويجوز عوده اليه لم يجز احياءه كحاجة العامة الى كونه نهر او ان كان لا يجوز ان يعود
اليه فهو كالموات اذ الم يكن حريم العام لانه ليس في ملك احد لان قهر الماء يدفع
قهره اذا لم يوضع كسائر الاراضي التي لا يقع بها وليس لها حريم من موات يقع احياء على ذلك العام وان كان لا يكون بغير الماء اذ
قهر غيره وهو اليوم في بلاد الامام قال ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم
عند حنيفة رة الا ان يقبله بينة على ذلك قال له مسينة النهر يشي عليها ويقتل
عليها طيته قيل هذه المسئلة بناء على ان من حفر نهر في أرض موات باذن الامام
لا يستحق الحريم عنده وعندهما يستحقه لان النهر لا ينتفع به الا بالحريم كحاجته الى المشي
لتسهيل الماء ولا يمكنه المشي عادة في بطن النهر والى لقائه الطين لا يمكنه النقل الى مكان بعيد
الا حرج فيكون له الحريم اعتبارا بالبئر ولان القياس ياباه على ما ذكرناه وفي البئر
عرفناه بالاثروا الحاجة الى الحريم فيه فوقها اليه في النهر لان الاستفاد بالماء في النهر ممكن
بدون الحريم ولا يمكن في البئر الا بالاستقاء والاستقاء لا بالحريم فتعدر الاستحقاق
الاستفاد ١٢

← المساقية وإذا كان طرفا حارفعين فما ارتفع منها أيضا صاحب المساقية وإن لم يكن طرفا حارفعين (بقية) (٤٨١)

[illegible]

واما في سبب الالام ملك فانه يقال
 لان الالام لا يخلو عن عبادان الالام
 واما في سبب الالام ملك فانه يقال
 لان الالام لا يخلو عن عبادان الالام
 واما في سبب الالام ملك فانه يقال
 لان الالام لا يخلو عن عبادان الالام

الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار وانه ينظم الشرب والشرب خص منه
 الاول وبقي الثاني وهو الشفة ولا يكون لغير وخواها ما وضع للاحرار ولا يملك المباح
 يدونه كالطبي اذا تكس في ارضه لان في بقاء الشفة ضرورة لان الانسان لا يمكنه
 استحباب الماء الى كل مكان وهو محتاج اليه لنفسه وظهوره فلو منع عنه افضى الى
 حرج عظيم فان اراد رجل ان يستقي بذلك ارضا احياها كان لاهل النهر ان يمنعوه
 اضربهم اولم يضرهم لانه حق خاص لهم ولا ضرر في تركه ولا نالوا الجنا ذالك انقطع منفعة الشرب
 والرابع الماء المحر في الاواني ان يصار يملوكا بالاحراز وانقطع حوزة عنه كافي الصية
 الماخوخ الا ان بقيت فيه شبهة الشربة نظر الى الدليل وهو ان يباح حتى لو شرب انسان في موضع
 يخر وجوه هو ليسا وى ضا بالم تقطع يده ولو كان اليد والعين او الرضا والنهر ملك لرجل لان
 من يريد الشفة من الخول في ملكه اذا كان حيد ماء اخر يقرب من هذا الماء في غير ملك
 احد ان كان لا يجديقال اصاحب النهر ان يعطيه الشفة او تركه باخذ لنفسه بشرط
 ان لا يكسر ضيقته وهذا مروي عن الطحاوي وقيل ما قاله صحيح فيما اذا احتقر في ارضه مملوكه لاه
 اما اذا احتقرها في ارضه وليس له ان يمنعها لان الماء كان شربا ولا يحضر كجاء حق مشترك فلا يقطع

ان يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه

ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه

كتاب احكام
 الموات
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه
 ان لا يكون مملوكا لا يملكه الا في ارضه فلو كان في ارضه ملكا لم يملكه الا في ارضه

لحمه ان يأخذ الماء منه فهو ضرر والى حكم الحلاء حكم الماء ميتا لما لا ينظم وينظم اليه والا شربه يضر فربما يبرر زيلى ١٢ الدر المختار على حاشي رد المحتار ص ٣١٣ ج ٥

فمنه فلهذا لا يجوز ان يأخذ من ماء غيره لانه لو فعل ذلك لم يضره ذلك الماء بل يضره الماء الذي فيه الشفة

فمنه فلهذا لا يجوز ان يأخذ من ماء غيره لانه لو فعل ذلك لم يضره ذلك الماء بل يضره الماء الذي فيه الشفة

الشركة في الشفة ولو صنعها عن ذلك هو يخاف على نفسه العطش لانه يقاتله بالسلاح
لانه قصد ان لا يمنع حقه وهو الشفة والماء في البير مباح غير مملوك بخلاف الماء المحرز
في الاناء حيث يقاتله بغير السلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند اصابة المخصصة وقيل
في البير ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام
التعزير في الشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان جذا لا صغيرا وفيما يبرد من لابل والموا
كثره ينقطع الماء بشرها قليل لا يمنع منه لان الابل لا يرد لها في كل وقت فصارت كالماء
وهو سبيل في شفة الشرب وقيل له ان يمنع اعتبارا بسقي المزارع والمشاجر والجماع
تفويت حقه وطهر ان يأخذ والماء منه للوضوء وغسل الثياب في الصحيح لان الامر
بالوضوء والغسل فيه كما قيل يؤدى الى الحج وهو مدفوع وان اراد ان يسقي شجرة او خضرا
في دارة خلاء بجراره له ذلك في الاصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من الدناءة
وليس له ان يسقي ارضه ونخله وشجره من غير هذا الرجل بيرة وقتائه الا باذنه نصا وله ان يمنع
من ذلك لان الماء متى دخل في المقاسم انقطعت شركة الشرب بواحدة لان في بقائه قطع
شرب صاحبه وكان المسيل حق صاحب النهر والصفة تعلق بها حقه فلا يمكن التسبيل
فيه ولا شق الصفة فان من اصابه ذلك اعادته فلا بأس به لانه حقه فتجري فيه الا باحة
كما الماء المحرز في اناءه فصل في كراهية ازالة النهر عن المملوك لانه غير مملوك لاحد له
يدخل ماؤه في المقاسم بعد كراهية نخله وغير مملوك دخل ماؤه تحت القسمة الا انه عام وهو
مملوك دخل ماؤه في القسمة وهو خاص والفصل بينهما استحقاق الشفعة به

فمنه فلهذا لا يجوز ان يأخذ من ماء غيره لانه لو فعل ذلك لم يضره ذلك الماء بل يضره الماء الذي فيه الشفة

وعدمه فلاول كرم على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
 مؤنته علمهم ويصرف اليه من مؤنة اخراج والبحرية دون العشر والصدقات لان الثاني
 للفقر والاول للنواصب فان لم يكن في بيت المال شيء فالا ما تجبر الناس على كبر احياء لمصلحة
 العامة اذ هو لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم
 من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فكم على اهله
 لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص والخاص من ابي منهم
 يجبر على كبر دفعا للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابل خاص يقابله عوض
 فلا يعارض به ولو ارادوا ان يخرجوا خيفة الايمان وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق
 يجبر الابل ولا فلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل
 وجه فكريه على اهله لما بينا انه قيل يجبر الابل كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضربين
 خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابل بما انفقوا فيه اذ كان بامر القاض فاستوتوا لجنب
 بخلاف ما تقدم ولا يجبر بحق الشقة كما اذا امتنعوا جميعا ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم
 في كل من الارضين

فان كان في الارضين من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون مؤنته علمهم ويصرف اليه من مؤنة اخراج والبحرية دون العشر والصدقات لان الثاني للفقر والاول للنواصب فان لم يكن في بيت المال شيء فالا ما تجبر الناس على كبر احياء لمصلحة العامة اذ هو لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فكم على اهله لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص والخاص من ابي منهم يجبر على كبر دفعا للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابل خاص يقابله عوض فلا يعارض به ولو ارادوا ان يخرجوا خيفة الايمان وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق يجبر الابل ولا فلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل وجه فكريه على اهله لما بينا انه قيل يجبر الابل كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضربين خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابل بما انفقوا فيه اذ كان بامر القاض فاستوتوا لجنب بخلاف ما تقدم ولا يجبر بحق الشقة كما اذا امتنعوا جميعا ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم في كل من الارضين

فان كان في الارضين من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون مؤنته علمهم ويصرف اليه من مؤنة اخراج والبحرية دون العشر والصدقات لان الثاني للفقر والاول للنواصب فان لم يكن في بيت المال شيء فالا ما تجبر الناس على كبر احياء لمصلحة العامة اذ هو لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فكم على اهله لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص والخاص من ابي منهم يجبر على كبر دفعا للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابل خاص يقابله عوض فلا يعارض به ولو ارادوا ان يخرجوا خيفة الايمان وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق يجبر الابل ولا فلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل وجه فكريه على اهله لما بينا انه قيل يجبر الابل كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضربين خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابل بما انفقوا فيه اذ كان بامر القاض فاستوتوا لجنب بخلاف ما تقدم ولا يجبر بحق الشقة كما اذا امتنعوا جميعا ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم في كل من الارضين

فان كان في الارضين من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون مؤنته علمهم ويصرف اليه من مؤنة اخراج والبحرية دون العشر والصدقات لان الثاني للفقر والاول للنواصب فان لم يكن في بيت المال شيء فالا ما تجبر الناس على كبر احياء لمصلحة العامة اذ هو لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم لو كنتم كنعانكم من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فكم على اهله لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص والخاص من ابي منهم يجبر على كبر دفعا للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابل خاص يقابله عوض فلا يعارض به ولو ارادوا ان يخرجوا خيفة الايمان وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق يجبر الابل ولا فلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل وجه فكريه على اهله لما بينا انه قيل يجبر الابل كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضربين خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابل بما انفقوا فيه اذ كان بامر القاض فاستوتوا لجنب بخلاف ما تقدم ولا يجبر بحق الشقة كما اذا امتنعوا جميعا ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم في كل من الارضين

٤ وعجلة ارباب الحصى مشاركون في ذلك واذا جاوزوا ارض صاحب حصه بئرى وهكذا ينزل (بقية ٤٨٧)

و على هذا المصتب في غير او على سطح او الميزاب والمشي في دار غيره فحكمه لا يختلف
فيها نظير في الشرب واذا كان نهرين قوم واخصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
ارضهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
التطريق وهو الدار الواسعة والضيقه على غلط واحد فان كان على من هم يشرب
حتى يسكب النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكنه يشرب بحصته
فان تراصوا على ان يسكبوا على النهر حتى يشرب بحصته او اصطلموا على ان يسكبوا كل رجل
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم لانه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكبوا ما ينكبس به النهر
من غير تراص لكونه ارضهم وليس احد منهم ان يكرى منهم نهر او ينصب عليه سحى ماء الاضياء
اصحابه لان فيه كسبه ضيقه النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
سحى لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
ضيقه وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
نظير السحى ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
ما اذا كان لواحد نهر خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان يقنطر
ذلك ولا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا يتصرف
في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان
يأخذوا من ملكه

كتاب اجزاء
الموت

في هذا المصتب في غير او على سطح او الميزاب والمشي في دار غيره فحكمه لا يختلف
فيها نظير في الشرب واذا كان نهرين قوم واخصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
ارضهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
التطريق وهو الدار الواسعة والضيقه على غلط واحد فان كان على من هم يشرب
حتى يسكب النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكنه يشرب بحصته
فان تراصوا على ان يسكبوا على النهر حتى يشرب بحصته او اصطلموا على ان يسكبوا كل رجل
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم لانه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكبوا ما ينكبس به النهر
من غير تراص لكونه ارضهم وليس احد منهم ان يكرى منهم نهر او ينصب عليه سحى ماء الاضياء
اصحابه لان فيه كسبه ضيقه النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
سحى لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
ضيقه وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
نظير السحى ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
ما اذا كان لواحد نهر خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان يقنطر
ذلك ولا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا يتصرف
في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان
يأخذوا من ملكه

وهذا عندنا وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر خمرة وقوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم
والخلج ولا يشترط من مخمر العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا أشهر استعماله في غير غيره ولا يشترط من مخمر قطعية وهي في
غيرها خفية وإنما سمي مخمر الخمر لأن العقل علان ما ذكرناه لا ينافي كون الاسم خاصا
فيم إن الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر وهو اسم خاص للخمر المعروف لكل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد به بيان الحكم أذهي
اللاق بمصالح سالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القدر بالربط لأن الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاستعداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم إن الغليان بدلالة
الشد فهو كما لم يبق قد زيد وسكونه إذ به يتميز الصافي من الكدب وإحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحيل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاستعداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكر منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو
الصدق عن كراهة وهذا كفر لأنه جمح الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو المحرم
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الإجماع وكان
قليل يدعوا إلى كثيره وهذا من خواص الخمر لهذا تزداد لشاربه بالاشتداد وكذا منه

لے قوله وعندہما اذا استند صاحب النسخ وقالی عایہ البیان وبہ احدث البر

[illegible]

[illegible]

لے تفریقہ و لیا اے رشق طغی الخ والنوری زما ساجوون احمد رحلہ الدعا ای جی جی من سمری اندر

[illegible][illegible][illegible]

والزبيب والرطب والبُسْر محمول على حالة الشدة وكان ذلك في الابتداء قال
وينبذ العسل والتين وينبذ الخطة والذرة والشعير حلال ان لم يطبخ وهذا عند الخفيف
وابي يوسف رحمه الله اذ كان من غير طهو وطري لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين
واشار الى الكرم والنخلة حصل التحريم بهما والمراد بيان الحكم ثم قيل يشترط الطبخ فيه لا باح
وقيل لا يشترط وهو المذكور في الكتاب لا رقليد كيد عو الى كثيرة كيف ما كان هل يجد في
من الجواب اذ اسكر منه قيل كيد وقد ذكرنا الوجه من قبل قالوا والا صرح انه يجد فانه يري عن محمد فيمن
سكر من كشره تانيه يجد من غير تفصيل وهذا لان الفساق يجتمعون عليه في زماننا اجتماعهم على
سائر الاشربة قبل فوق ذلك كذا في المتخذ من لبيان اذ اشتد فهو على هذا وقيل ان المتخذ من لب الرمان
لا يحل عند الخفيف اعتباره بالجماد هو متولد منه قالوا والا صرح انه يحل لان كراهته كراهة لحمه لما في

[illegible][illegible]

792

جلد
کتاب
الاشربة

[illegible]

له قوله كتاب الصيد الخ والمتنوع منوعة من صفا صيد البحر لا يحل تناول شئ منها سوى السمك وصفا صيد البر وحمل تناولها الا ما ياب الخطب لخصه النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي بار

الصيد الخ والمتنوع منوعة من صفا صيد البحر لا يحل تناول شئ منها سوى السمك وصفا صيد البر وحمل تناولها الا ما ياب الخطب لخصه النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي بار

كتاب الصيد

الصيد الخ والمتنوع منوعة من صفا صيد البحر لا يحل تناول شئ منها سوى السمك وصفا صيد البر وحمل تناولها الا ما ياب الخطب لخصه النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي بار

والغلي بندقية ودفعات سواء اذا حصل قبل ان يصير محرما ولو قطع عنه النار فغلي حتى ذهب الثلثان يحل له اثر النار واصل اخوان الصيد اذا طنج فذهب بعضه ثم اهرق بعضه كمر طنج البقية حتى يذهب الثلثان في السبيل فيلن تأخذ ثلث الجميع فتضربه في لبا بعد المنصب ثم تقسمه على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب بالطنج قبل ان ينصب شئ فما يخرج بالقسم فهو حلال بياكه عشرة ارطال عصير طنج حتى ذهب طل ثم اهرق منه ثلثة ارطال تأخذ ثلث العصير كله وهو ثلثة وتلك تضربه فيما بقي بعد المنصب وهو فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطنج منه قبل ان ينصب منه شئ وذلك تسعة فيخرج كل جزء من ذلك ثلثان وتسعان فعرفت ان الحلال ما بقي منه رطلان وتسعان وعلى هذا تخرج المسائل وكها طريق اخر فيما اكتفينا به كفاية وهداية الى تخرج غيرها من المسائل والله اعلم بالصواب

كتاب الصيد

الصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغير المحرم في غير الحرم لقوله تعالى واذا حلالتم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله عليه السلام لعدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك الى العلم فذكرت الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لانهما امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلبا اخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك لم تسم على كلب غيره وروى عن ابي اخطه انعقد الاجماع ولا نوع اكتسب وانتفاع بما هو مخلوق لذلك فيه استبقاء المكلف تمكنه من اقامة التكليف

الصيد الخ والمتنوع منوعة من صفا صيد البحر لا يحل تناول شئ منها سوى السمك وصفا صيد البر وحمل تناولها الا ما ياب الخطب لخصه النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي بار

[illegible]

الأعمال للعلامة بركة مرة أو مرتين شبعاً فاذا قرأه ثلاثاً دل على انه صار عاداً كلامه
الطاهر العليل ١٧ تركه ١٨

[illegible]

الطبيبات قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اخرجوا من طبيقات ما رزقناكم فقد

[illegible]

بما الرسل كلهم من العيبات الآية ثم شرع في التناول مخافنا بجل منها بالزكاة قال الله تعالى الاما ذكيتم ونزع
العراقيين من مشائنا ربههم الله تعالى ان الذبح والتركبة محظوران بالعقل لما فيها من (بقية ٥٠١)

5.1

اسی اعداد کی فی مختصرہ ۲۰ غن

۱۰۰

صيد بالفتح شكار كرون وشكار ام

انی لایوکل ۱۲ وی مشغول رکند ایسی

پہلے سے

یعنی لم یا خذہ الصائم بعد اک

11

خوش کرون ۱۲م

ای ای لکلی ای ای لکلی

الشيخ الفقيه

سیرشدن از طعنا

نحوه اخذ وام و بازپرداخت آن

وہابیوں کی سیدھی دلیلیں

تفصیل میں یہ طرز

۱۰۰

ای لادن القلم علیہ السلام المقلد ۱۲۶

صالحه بنت عبدالمطلب

117.24.11

جلد
کتاب
الصید

[illegible]

(بقية ٥٠٠) ايلام الحيوان وهذا عندى باطل فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناول من اللحم قبل مبعثه ولا يظن انه كان يتناول ذبائح المشركين لانهم كانوا يذبحون باسم الاصنام فعرضنا انه كان يذبح ويصطاد بنفسه وما كان يفعل

ليس من حق فصل بعضهم فيه تفصيلا وهو انه ان لم يتمكن لفقد الالة لم يوجب كل وان لم
 يتمكن لضيق الوقت لم يوجب كل عندنا خلافا للشافعي لانه اذا وقع في يده لم يبق صيدا
 فبطل حكم ذكاته الاضطرار وهذا اذا كان يتوهم بقاءه اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه
 ثم وقع في يد صاحب حل لان ما بقي اضطرار بالمذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء
 بعد ما دبحت وقبل هذا قولها اما عندنا حنفية ولا يوجب كل ايضا لانه وقع في يده جافا لا يحل الا
 بذكاة الاختيار رخص الى المتردية على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك الذكاة فلم يبق
 ذكاه حل اكله عندنا حنفية وكذا المتردية والنظير والموقوفة والذي يقر الذكاة بطنه فهو
 حقيق خفية او بينة وعليه الفتوى لقوله تعالى اما ذكيت استثناء مطلقا من غير فصل وعند
 ابي يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موقفا بالذبح وقال محمد ان كان يعيش
 مثله فمما يعيش المذبح يحل والا فلا لانه لا يعتبر بهذه الحيوة على ما قرناه ولو ادركه ولم يأخذ
 فان كان في وقت لو اخذه امكنه فمما لم يوجب كل لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان لا يمكنه
 ذبحه اكل لان اليد لم تثبت بهم التمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه فذكاه حل لانه ان كانت
 فيه حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حيوة مستقرة فعند ابي
 ذكاته الذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا لا يحتاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد
 واخذ غيره حل وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسل اذا ارسل مختصا بالشار
 اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد لا يقدر على الوفاء به اذا لا
 يمكنه تعليم على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتبار به ولو ارسله على صيد كثير
 وكان المعتبر الارسل

كتاب الصيد

٥٤٤٧٧ رخصة الفتوى كراخي السنين ١٢ الفتوى الصالحية

(لقية ٥٠٢) والسهم لانه ترك ذكاة الاختيار مع القدرة عليها وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا وقع في يده ولم يتمكن

من ذبحه اكل لان اليد لم تثبت بهم التمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه فذكاه حل لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حيوة مستقرة فعند ابي ذكاته الذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا لا يحتاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد واخذ غيره حل وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسل اذا ارسل مختصا بالشار اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد لا يقدر على الوفاء به اذا لا يمكنه تعليم على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتبار به ولو ارسله على صيد كثير وكان المعتبر الارسل

قوله به عدمه يوكل بالامر بينا في حديث عدي رضي الله عنه ولا نه اجمع للمبيع والمحرّم
 في غلبه جهة الحرمة فضاوا احتياطاً ولو رده عليه الكلب الثاني فلم يجز حرمه ما لم يحرج كالأول
 بذكره كالمعروف في المشاركة في الاخذ وفقدوها في الجرح وهذا بخلاف ما اذا رده المجوسي عليه
 حيث لا يكره لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة وتتحقق بين فعل الكلبين
 لوجود المجامعة ولو لم يرد الكلب الثاني على الاول لكانه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد
 فاخذه وقتله لا بأس بأكمله لان فعل الثاني أثر في الكلب المرسل دون الصيد حيث زاد
 به طلباً فكم كان تبعاً للعلل لانه بناء عليه فلا يضاف الاخذ الى التبع بخلاف ما اذا
 كان رده عليه لانه لم يضره ما يضاف اليه ما قال واذا رسل المسلم كلبه فزجره حتى
 فأنزجره فزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه وبلا أنزجاراً يظهر
 زيادة الطلب وجهان الفعل يرفع بما هو فوقه ومثله كما في نسخ الاي الزجر دون الارسال
 لكونه بناء عليه قال ولو ارسله مجوسي فزجره مسلم فأنزجره لم يوكل لان الزجر دون الارسال
 ولهذا لم تثبت به شبهة كحرمة فادى ان لا يثبت به الحل وكل من لا تجوز ذكاته كالموتة
 والمحرّم وتارة في التسمية عامداً في هذا بمنزلة المجوسي وان لم يرسله احد فزجره مسلم
 فأنزجره فاخذ الصيد فلا بأس بأكمله لان الزجر مثل الانقلاط لانه ان كان دونه من حيث
 انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستويا ففصل فاستويا ولو ارسل
 المسلم كلبه على صيد وسمى فادى كره فضر به ووقته ثم ضر به فقتله اكله فكذا اذا رسل كلبين
 ففوقه احدهما ثم قتله الاخر اكله لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليق فجعل عقواً

(بقيّة ٥٠٤) ويعلم ما جرحتم بالخيار أي كسبتم ويمكن عمله أيما فنقوم الشرط أن يكون

من الأواسط التي تجرح ١٢ المبسوط لشمس الأتمة السرخسي ص ١١٢٢١ (تبية ٥٠٦)

واذا سمى الرجل عند رمي اكل ما اصاب اذا جرح السهم فمات لانه ذابح بالرعي يكون السهم
 في هذا القول قد روي في نسخة ١٢ من
 الة له فلتشرط التسمية عنده وجميع البدن محل هذا النوع من الذكاة وكابد من الحجج
 اي لذكاة الاضطرار عن
 ليتحقق معنى الذكاة على ما بيناه **قال** فان ادر كره جثا ذكاة وقد بينا ما هو حيها
 في القدرى في نسخة ١٢ من
 ولا خلاف فيها في الفصل الاول فلا نعية **قال** واذا وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب
 اي في فصل الجواب ١٢ من
 عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوكل
 اي بمشهوره وطلبه ١٢
 لما روي عن النبي عليه السلام انه كره اكل الصيد اذا غاب عن الرامي وقال لعل هو اثم
 كذا روي القدرى في نسخة ١٢ من
 الارض قتيلته وكان اجمال الموت بسبب اخرا فثم فما ينبغي ان يحل اكله لان الموهوم
 اي جهده
 في هذا كما المتحقق لما روي اننا اسقطنا اعتبار ما دام في طلبه ضرورة ان لا يجرى
 اشارة الى قوله عليه الصلوة والسلام لم يهرم الارض قتيلة من
 الا صطياد عنه ولا ضرورة فيما اذا قعد عن طلبه لا مكان التحرز عن توارى يكون
 اي صانده
 بسبب عمله والذي رويناه حجة على مالك في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يمت
 من الحديث ١٢
 يحل فاذا بات ليلة لا يحل ولو وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يحل
 وكذا في نسخة ١٢ من
 لانه موهوم يمكن الاحتراز عنه فاعتبر محرما بخلاف وهم الهوام
 اي بمشهوره
 والجواب في ارسال الكلب في هذا الجواب في الرمي في جميع ما ذكرناه **قال** واذا
 اي الحكم ١٢
 رمى صيدا وقع في الماء او وقع على سطح او جمل ثم تردى منه الى الارض لم يوكل
 في نسخة ١٢ من
 لانه المتردية وهو حرام بالنص ولانه احتمال الموت بغير الرمي اذا الماء مهلك
 القرائي ١٢
 وكذا السقوط من كل يؤيد ذلك قوله عليه السلام لعدي رضي الله عنه وان
 اي بمشهوره
 وقعت رمية في الماء فلا تاكل فانك لا تدري ان الماء قتله او سبكه
 رمية بمشهوره وقته في كراهية صيدها به كراهية لانه ميتة مشرورة ١٢ من

له قوله ثم تروى منه الخ هذا كله اذا جرحه جرحاً يبرح حيايته منه وان كان جرحاً لا يبرح حيايته منه لا يحل لانعدام هذا الاحتمال
اذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون في الذبح بعد الذبح بان ابان رأسه ثم وقع في الماء ١٢ الفتاوى العاتكة ص ٤٢٧ ج ٥

وان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار سبب الاصطبا
 بخلاف ما تقدم لانه يمكن التحرز عنه فصار الاصل ان سبب المحرم والحل اذا اجتماعا وامكن
 التحرز عما هو سبب المحرم ترجح جهة الاحتراز وان كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجها
 مجرى عدمه لان التكليف بحسب الواسع فيما يمكن التحرز عنه اذا وقع على فحواط
 او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جبل فتردى من موضع الى موضع حتى يتردى
 الى الارض او رماه فوق على راس منصوب او قصبه قائمة او على حرف اجرة لاحتمال
 ان حذره الاشياء قتله وبما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه
 او على ما هو في معناه كجبل او ظهر بيت او لبنه موضوع على صخرة فاستقر عليها لان
 وقوعه عليه وعلى الارض سواء وذكر في المتن وقوعه على صخرة فالتشويق بطنه لم ينف كل
 لاحتمال الموت بسبب اخرو صحى الحاكم الشهيد وخجل طلق المروى في الاصل على
 غير حالة الانشاق وخجله شمس لاية السخوة على ما اصابه حل الصخرة فالتشويق
 بطنه بذلك وخجل المروى في الاصل على انه لم يصبه من الاجرة الا ما يصيبه من
 الارض لو وقع عليها وذلك عفوه هذا الصحيح وان كان الطير مأثبا فان كانت الجراحة
 لم يمس في الماء اكل وان الغمس لا يوكل كما اذا وقع في الماء قال وما اصابه المغمض
 لم يوكل وان جرحه يوكل لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بجلد ككل
 ما اصابه بعضه فلا تاكل ولانه لا بد من الجرح ليحقق معناه
 الدكاة على ما قدمناه قال ولا يوكل ما اصابه البندقة فمات بها

وهو الرد وقال القدرى
 ان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار سبب الاصطبا
 بخلاف ما تقدم لانه يمكن التحرز عنه فصار الاصل ان سبب المحرم والحل اذا اجتماعا وامكن
 التحرز عما هو سبب المحرم ترجح جهة الاحتراز وان كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجها
 مجرى عدمه لان التكليف بحسب الواسع فيما يمكن التحرز عنه اذا وقع على فحواط
 او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جبل فتردى من موضع الى موضع حتى يتردى
 الى الارض او رماه فوق على راس منصوب او قصبه قائمة او على حرف اجرة لاحتمال
 ان حذره الاشياء قتله وبما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه
 او على ما هو في معناه كجبل او ظهر بيت او لبنه موضوع على صخرة فاستقر عليها لان
 وقوعه عليه وعلى الارض سواء وذكر في المتن وقوعه على صخرة فالتشويق بطنه لم ينف كل
 لاحتمال الموت بسبب اخرو صحى الحاكم الشهيد وخجل طلق المروى في الاصل على
 غير حالة الانشاق وخجله شمس لاية السخوة على ما اصابه حل الصخرة فالتشويق
 بطنه بذلك وخجل المروى في الاصل على انه لم يصبه من الاجرة الا ما يصيبه من
 الارض لو وقع عليها وذلك عفوه هذا الصحيح وان كان الطير مأثبا فان كانت الجراحة
 لم يمس في الماء اكل وان الغمس لا يوكل كما اذا وقع في الماء قال وما اصابه المغمض
 لم يوكل وان جرحه يوكل لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بجلد ككل
 ما اصابه بعضه فلا تاكل ولانه لا بد من الجرح ليحقق معناه
 الدكاة على ما قدمناه قال ولا يوكل ما اصابه البندقة فمات بها

له قوله ولا يوكل ما اصابه البندقة الى نقل النجاشي في حواشي الدرر عن فتاوى على آخذى الحل معللا بان النار تعمل الزكوة
 في الحيوان حتى لو قذف النار في الذبح فاحترقت القروق يوكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال الدم حتى اذا انجدو (بقية ٥٠٩)

على وجه الصحيح والراعي الذي هو في النفس
منها في الحقيقة والواقع ان الله
العلف والماء وال...

لا نهأتني وتكسر ولا تجرح فصار كالمعارض اذا لم يخترق وكذلك ان مائة حجر وكذا ذلك
ان جرحه قالوا تاويله اذا كان ثقيلا وبه حدة لاحتمال انه قتله بشقه وان كان الجرح
خفيفا وبه حدة يحل تعين الموت بالجرح ولو كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كما
فيه حدة فانه يحل ان يقتله بجرحه ولو رماه بمروحة حديدية ولم يضع بضعا لا يحل لانه
قتله دقا وكذا اذا رماه بها فابان سراسه او قطع او داجه لان العروق تنقطع بشقل الجرح
كما تنقطع بالقطع فوق الشك واعله مات قبل قطع الاوداج ولو رماه بعصا او بعق
حتى قتله لا يحل لانه يقتله ثقلا لا جرحا اللهم الا اذا كان له حدة يضع بضعا فيخذه
لا بأس به لانه بمنزلة السيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا
الى الجرح بيقين كان الصيد حلالا واذا كان مضافا الى الثقل بيقين كان حراما وان وقع
الشك ولا يدرى مات بالجرح او بالثقل كان حراما احتياطاً وان رماه بسيف او
بسكين فاصابه بجرحه حل وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف لا يحل لانه
قتله دقا والحديد وغيره فيه سواء ولو رماه فمات بالجرح ان كان الجرح مدميا
يحل بالاتفاق وان لم يكن مدميا فذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجرح صغيرا
او كبيرا لان الدم قد يجتسب بضيق المنفذ او غلظ الدم وعند بعضهم يشترط ادماء
لقوله عليه السلام ما اغر الدم وافرى الاوداج فكل شرط الا انهار وعند بعضهم ان كان
كبيرة حل بدم ادماء وان كانت صغيرة لا بد من ادماء ولو خرج شاة ولم يسلم منه
الدم قيل لا تحل وقيل حل ووجه القولين دخل فيما ذكرناه واذا اصاب السهم ظلف الصيد

[illegible]

١٤٤٠ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤١ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٢ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٣ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٤ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٥ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٦ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٧ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٨ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە
 ١٤٤٩ قوروزل يئەكۈن ۱۱ كۈنە

من القلب الى
 الدماغ فان بان
 الثلث ما الى الخ
 لم يبق الا النصف
 لعم تقطع الادوا
 وماذا وقت بوم
 والجزء من غنة
 ذلك ما اذا بان
 الثلث ما الى الر
 فقد وقع النكاه
 ليقطع الادوا
 من لم يكن الج
 من باب ما ١٢

[illegible][illegible]

وقرئته فان أدماء حل والأفلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال وأما في صيدا فمقطع
عن البلخ شيخه ١١١ وادامه ١٢٠
عضوا منه أكل الصيد لما بيناه ولا يؤكل العضو وقال الشافعي إذا أكل الإنسان ما كان الصيد
فإنه مباح بذكاة لا يضطر فحج المباح المباح منه كما إذا بين الرأس بذكاة لا اختيارا
بغيره ١٢١
بخلاف ما إذا لم يمت لأنه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي
فهو ميت ذكر الحي مطلقا فينصرف إلى الحي حقيقة وحكما والعضو المباح بهذه
الصفة لأن المباح منه حي حقيقة لقيام الحي في ذكائه لا أنه يتوهم سلامته بعد هذه
الجراحة وهذا اعتد به الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم وقوله
أبين بالذكاة قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندنا لا تظمه في
المباح لعدم الحيوة فيه ولا تبعية لزوالها بالانقصال فصا هذا الحرف هو الأصل للمباح
الحي حقيقة وحكما لا يحل والمباح من الحيوة لا يحل وذلك بأن يبقى في المباح من حيوة
بقدر ما يكون في المذبح فانه حيوة لا يحل ولا يحل في الماء وبه هذا القدر من الحيوة
أو نردى من جبل أو سطح لا يحرم فتحرج عليه المسائل فنقول إذا قطع يدا أو رجلا أو فخذا أو ثلثه
ما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يحرم المباح يحل المباح منه لأنه يتوهم بقاء الحيوة في الباقي
ولو قد بنصفين أو قطعه أثلاثا أو أكثر مما يلي العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل
المباح والمباح من الحيوة لا يحل المباح من الحيوة لا يحل المباح من الحيوة لا يحل المباح من الحيوة لا يحل
وأن تناول السمك وما بين منه فهو ميت إلا أن ميتة حلال بالحديث الذي
روينا به ولو ضرب عقيق شاة فابان رأسها يحل لقطع الأوجاج وبغيره هذا الصنيع

[illegible]

له قوله وان ضربه من قبل القفان مات قبل قطع الادراج الخ النظر في البحث في كتاب الربا الخ ص ٤٣٧
ج ٤ حيث قال وان زبح الشاة من قفاها فبقيت حية حتى قطع العروق حل بتحقيق الموت بجاهور زكاة و
بغيره لا فيه زيادة الا لزم من غرضه وان مات قبل قطع الادراج لم تركل ١٢

[illegible][illegible]

يُصَحِّحُ الرِّهْنَ بِهَا وَلَا دِيْرَ لَهَا
مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَاءِ
وَلَكِنَّهُ تَحْبُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ
بَعْدَ وَجُودِ سِدِّجٍ
الْوَدَّ بَعْدَ قَالٍ وَدَّ
وَالدِّينُ سَوَاءُ صَاهِبِهِ
لَا لِلْمُضْمُونِ بَقْدٌ
الَّذِينَ بَقْدُوا وَرَجَعُوا
بِالْقِيَمَةِ حَتَّى لَوْ هَلَا
لِلْمُرْتَمِنِ بِخُشْعَانَةٍ لَهُ
مَرْهُونَةٌ لَكُونَتْ بِهَا عَجَبٌ
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
أَبَا الْقَدْرِ الْمُسْتَوْفِي
بَدَنُهَا وَلَا ضَرُورَةُ فِي
أَمِينٍ وَالْفَضْلُ ق

[illegible]

وَجِبَ الْأَصْلُ فِيهَا هُوَ الْقِيَمَةُ
لِأَنَّ الْكِفَالَتَةَ بِهَا وَلَيْتَ
وَلِهَذَا تَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ
وَلِهَذَا لَا تَطْلُحُ الْكِفَالَتَةُ
وَمِنْ الدِّينِ فَإِذَا هُوَ
الدِّينُ وَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ
وَذَلِكَ بِقَدْرِ الدِّينِ
تُتَيَسَّرُ بِقَدْرِ الْمَالِيَّةِ
هِيَ الْفَخْصُ مَا تَعْتَبَرُ
قَالَ يَتَذَكَّرُ الْفَضْلُ فِي
أَعْتَابُ بِقَدْرِ الدِّينِ
لَا يَدُلُّ الْمَرْهُونَ بِدَلَالَةٍ
وَالزِّيَادَةُ مَرْهُونُ
رَادٍ فَيَمَارُوِي حَالَةَ الْبَيْعِ
لِأَنَّ حَالَةَ الْبَيْعِ
الرَّاهِنُ بِدِينِهِ وَيُجَدِّدُ

بسمه وورد العين مخلص
 كان لا تجل بعد الهدا
 يوم القبض فيكون ره
 لمة المقيدة به هلاكه
 ملك في يد المرقن وقيم
 لو هن اكثر فالفضل اما
 فان كانت اقل سقط
 يقال زفرة الرهن مضى
 دين الف جمع الرهن
 رهن وكان الزيادة على
 مذهبنا مروي عن
 استيفاء فلا يوجب الض
 رورة امتناع حبس
 فانه روي عنه انه قال
 بيه بيه لان حقه باق

عَلَى
بِرْكَ
سَنَاءِ
تَهْ
مِنْ
عَلَى
دِينِ
عِمْرٍ
جَمَانِ
صِلِ
الرَّحْمَنِ
رَحُونَ
عَدِ
الرَّهْوِ
لِقَطْرِ
وَالْوَارِدِ
فِي الْمَنْشَرِ

22

ارضى عنه على ومحنة او لا يكون الا لا نقل فيه في موضع الآخر ١٢ نشر ١٢ المجلد ٢

کتاب
الرهن
جلد

جيث تمكن فيه الكلية المراجعة عليه لم يرضى الرب وبها الفرق فيه بين ان يكون

[illegible]

والرهن لزادة الصيانة فلا تمتنع به المطالبة والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطلبه
عند القاضي يحبس كما بيناه على التفصيل فيما تقدم واذا طلب المرتهن دينه
يؤمّر باحضار الرهن لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله مع قيام
يد الاستيفاء لانه يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل واذا
احضره أمر الراهن بتسليم الدين ولا ليتعثر حقه كما تعين حق الراهن تحقيقاً للتسوية كما
وتسليم المبيع والتمن يحضر المبيع ثم يسلم الثمن أولاً وان طالبه بالدين في غير البلد الذي
وقع العقد فيه ان كان الرهن مالا حمل له ولا مؤنة فكذا الجواب لان الاماكن كلها
في حق التسليم كمكان واحد فيما يسره حمل ومؤنة ولهذا لا يشترط بيان مكان الايفاء فيه
في باب السلم بالاجماع وان كان له حمل ومؤنة يستوفى دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا
نقل والواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان لان ذلك يتضرر به
لزادة الضرر ولم يلتزمه ولو سلب الراهن العدل على بيع المهوز فباعه بنقد ونسيئة تجاز
اطلاق الامر فلو طالب المرتهن بالدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن لانه لا قدرة له على الاحضار
وكان اذا امر المرتهن ببيع فباعه ولم يقبض الثمن لانه صار ديناً بالبيع بامر الراهن فصارت الرهن
رهنه هو دين ولو قبضه يكلف احضاره لقيام البدل بمقام البدل الا الذي يتولى قبض الثمن هو المرتهن
لانه هو العاقد فترجع الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين فكذلك
لاستيفاء ثمنه قد حل لاحتمال الهلاك ثم اذا قبض الثمن يؤمر باحضار الرهن لاستيفاء الدين لقيام مقام
العين وهذا بخلاف ما اذا قتل حمل العبد الرهن خطاً حتى قضى بالقيمة على اقله فثلث سنين لم يجز
اي يبيح العدل اد الرهن الرهن باذن الراهن بخلاف الخواص

قالوا يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال من فوقكم
 الحديد ان حفرتم في الارض فوجدتم سوطا حديد
 فاعلموا ان الله قد خلق ما لم تعلمون
 قالوا يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال
 من فوقكم الحديد ان حفرتم في الارض فوجدتم
 سوطا حديد فاعلموا ان الله قد خلق ما لم تعلمون
 قالوا يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال
 من فوقكم الحديد ان حفرتم في الارض فوجدتم
 سوطا حديد فاعلموا ان الله قد خلق ما لم تعلمون

له قوله وازالطلب المرتفع بنده مؤمرا بحضار الرهن الخ اقول والظاهر ان المراد بالاحضار رايته للمؤمنين

[illegible][illegible]

من كان في الدنيا من المؤمنين الذين اتقوا الله
 وكنى ما رزقوا به فليس عليه جناح يرفعه
 الله بل هو مبذور في حواصل القوام
 الذي لا ينفصلون من الله عز وجل
 والذين آمنوا وكنى ما رزقوا به
 فليس عليه جناح يرفعه الله بل هو
 مبذور في حواصل القوام الذي لا
 ينفصلون من الله عز وجل

[illegible][illegible]

من بعض الذين كانوا يحسنون الدوام في
الاساطير من عتق قوامهم على
الذين كان ينجحون من ان يكونوا
من بعض الذين كانوا يحسنون الدوام في
الاساطير من عتق قوامهم على
الذين كان ينجحون من ان يكونوا

استقامه من ذلك هو من
الارباب من امن به من ان
عنه قوله اعداكم
كتاب
هن
انتم فان في البيع اذ
بعض من لا يقبض شيئا من
كله اهنالان في ذلك
على الزمن في الجبس
قوله استوفوا انتم فان الزمن
عقد استوفوا باليد والحاك
وذلك لا استوفوا في وقت
استوفوا في وقت القبض
بعد ذلك استوفوا في
قوله لا ابي الزمن في
ما لم يقبض الدين باقيا الزمان
لو رد الزمن استوفوا الزمان باقيا الزمان
القبض ان كان الدين باقيا الزمان
ابوعن الدين استوفوا الزمان
القبض باقيا الزمان العلة ان كانت
القبض في وقت من غير ان
فان قيل

[illegible]

كتاب
 هي
 فان في البيع اربعة
 بغير اذن من ابي يقضي ثلثي البيع
 كذا في هذا لان في ذلك ثلثي البيع
 على التمس في البيع فان التمس في
 فورا يستوفى في البيع كذا في
 عقد استيفاء او في عقد اهلاك
 وذلك لان استيفاء او في عقد اهلاك
 يستوفى في وقت اقبض فاقض
 بعد اهلاك في غير اقبض او في
 في قوله لا ابي التمس في بيعي فموتوا
 ما اقبض الدين باقيا الاثرى او
 لو رد التمس استوفى الاثرى او
 اقبض ان كان الدين باقيا الاثرى او
 اقبض من الدين الحقة ان كانت
 اقبض باقيا الاثرى فموتوا فموتوا
 فان قيل في بيع

كتاب
 هـ
 الخ فان في البيع ان يفسد
 بفعل من لم يقبض شيئا من المبيع
 كذا اجماع الا ان في ذلك تفرق
 على الرهن في الجبس
 قوله واستوفى الخ فان الرهن يفسد
 قوله استوفى الجبس كما تقدم
 عقد استيفاء غير لازم
 وذلك لا يستفاد من مقتضى
 استدلال وقت القبض فان قضاء
 بعد ذلك استيفاء الجبس
 قوله لا ان الرهن يفسد
 ما لم يقبض الدين باقيا الاثرى
 كذا الرهن سقط الزان لغوات
 ان قبض ان كان الدين باقيا وان
 ابرأ من الدين سقط الزان
 القبض باقيا لان العلم ان كانت
 لغوات ومفهوم من عدم
 فان قيل

الخ فان في باب القضي
 بعض من لم يقض شيئا من
 كذا وهذا لان في باب
 على الرمن في الجبس
 قوله واستودا في الخ فان الرمن
 عقد شيئا والبدو الجبس كالمدم
 وذلك لاستيفاء شيئا من الرمن
 مستدالي وقت القبض فالحق
 بعد المالك شيئا فوجب له
 قوله انه اى الرمن شيئا
 ما لم يقض من الدين لغوات
 كورد الرمن سقط الزان لغوات
 القبض ان كان الدين اقبواوان
 ابرعن الدين سقط الزان كانت
 القبض اقبواوان العلة ان كانت
 ذات ومغنين خديم كالمدم
 فان قيل من

بعض
كله انما لان في
على الرحمن في الجبس
قوله صا مستوفيا في الجبس
عقد استخار باليد والجبس
وذلك لا يستغيا الا في وقت القضاء
ستند الى وقت القضاء
بعد الاماكن في الجبس
قوله لا ابي الا في وقت
ما اتم القضاء في وقت
كود الرحمن في الجبس
القضاء ان كان الدين باقيا وان كان
ابو عن الدين في الحلة ان كانت
القضاء في وقت القضاء
قوله لا ابي الا في وقت القضاء

على الرهن في
قولوا استوفوا ما في كان
عقد استوفوا بالبدل بحسب ما تقدم
وذلك لا شفعاً وإنما بقصد
استدلال وقت القبض فاقضوا
بعد ذلك استوفوا ما في كان
بقصد الاستدلال بقصد
القبض والدين باقيا الأثرى
بما لم يقض استوفوا بقوات
كود الرهن استوفوا باقيا الأثرى
القبض ان كان الدين باقيا الأثرى
أبو عن الدين استوفوا ان كان
القبض باقيا الأثرى لعدم
قوات ودفعت بعدم
قوات قيل

[illegible][illegible][illegible]

ما دام قبض الدين باتقايها
 كودا الرهن سقط الزمان لغوات
 القبض ان كان الدين باقيا وان
 ابرأ عن الدين سقط الزمان وان كان
 القبض باقيا لان العدة ان كانت
 فقلت وحينئذ نعدم
 فقلت قيل

مادام
 مورد الرمن سقط الدين
 القبض ان كان الدين
 ابرعن الدين سقط الزان وان كان
 القبض ان كان الحلة ان كانت
 زفات وفتين خديم
 فان قيل

القبض ان لا يكون
ابرا عن الدين سقط الزمان
القبض باذلال العلة ان كانت
فان قيل

الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسليم من الرهن وليس له ان يواجر ويعيره لغيره ولا يملك الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي **قال** ولا يترتب ان يحفظ الرهن بنفسه من رهنه وولده وخادمه لانه في عياله **قال** رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عينه امانة في يده **فصار** كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او وده ضمن وهل ضمن الثاثير فهو على الخلاف وقد يتنا جميع ذلك بدلالة في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة واكاملات تضمن بالتعدي فلو رهنه خاتما فجعله في خنصرة فهو ضامن لان متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه وانما الاذن بالحفظ والتمتع واليسر في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولوجعله في بقية الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا الطيلسان ان لبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين او ثلثة فتقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان بتقلد سيفين في الحرب ولو تجهز بتقلد الثلثة وان لبس خاتما فحق خاتم ان كان هو من يتحمل لبس خاتمين ضمن وان كان لا يتحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن **قال** ويجوز ان يملك الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك جرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذلك منافع مملوكه فيكون اصلاحه

في قوله الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسليم من الرهن وليس له ان يواجر ويعيره لغيره ولا يملك الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي **قال** ولا يترتب ان يحفظ الرهن بنفسه من رهنه وولده وخادمه لانه في عياله **قال** رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عينه امانة في يده **فصار** كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او وده ضمن وهل ضمن الثاثير فهو على الخلاف وقد يتنا جميع ذلك بدلالة في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة واكاملات تضمن بالتعدي فلو رهنه خاتما فجعله في خنصرة فهو ضامن لان متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه وانما الاذن بالحفظ والتمتع واليسر في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولوجعله في بقية الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا الطيلسان ان لبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين او ثلثة فتقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان بتقلد سيفين في الحرب ولو تجهز بتقلد الثلثة وان لبس خاتما فحق خاتم ان كان هو من يتحمل لبس خاتمين ضمن وان كان لا يتحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن **قال** ويجوز ان يملك الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك جرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذلك منافع مملوكه فيكون اصلاحه

له قوله الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المعبر في كون الشخص عيالا له ان ليس له ان يواجر غيره في نفقته ام لا

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

سواء كان الرهن في باب النكاح بخلاف الحبسة لان المشاع يقبل حكمها وهو الملك واعتبار
القبط في كونه على الغرامة على ما بيناه ولا حاجة الى اعتبار في حال التلقا لهذا يصح الرجوع في
بعض الحبسة ولا يجوز فيه العقد في بعض الرهن **قال** ولا رهن ثمرة على رهن الخيل
ولا رهن الارض و الارض ولا رهن الخيل فلا يرضون بها لان المرهون متصل بالمرهون
خلقته فكان في مع الشائع وكذا اذا رهن الارض دون الخيل او دون الزرع او الخيل دون الثمر لان
الاتصال يقوم بالطرفين فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجز لانه
لا يمكن قبض المرهون وحده وعن ابي حنيفة ان رهن الارض رهن الشجر جائز لان الشجر اسم للثمن
فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فخصر
راهننا جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن الخيل بمواضعها جائز لان هذه مجازة
وهي لا تمنع الصحة ولو كان فيه تمديد خل الرهن لا يتابع لاتصاله بغيره فدخلت بعتا تصحها
للعقد بخلاف البيع لان بيع الخيل والتمر جائز ولا ضرورة الى دخاله من غير تمركه وبخلاف
المتاع في الدار حيث لا يدخل في هذا الدار من غير ذكره لانه ليس يتابع بوجه ما وكذا لا يدخل الزرع
والزريبة في رهن الارض ولا يدخل في البيع لما ذكرنا في التمرة ويدخل البناء والغرس في رهن الارض
والدار القريبة لما ذكرنا ولو رهن الدار بما فيها جائز ولو استحق بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء
الرهن عليه وحده بقرينة الحبسة ولا بطل كله لان الرهن جعل كانه ما ورد على الباقي
ويمنع التسليم كونه الرهن او متاع الدار المرهونة وكذا امتناع الوعاء المرهون ويمنع التسليم الدابة
المرهونة الحبل عليها فلا يتم حنيفة لان شغلها بخلاف ما اذا رهن الحبل دونها حيث يكون

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية
في ايامه على ذلك البنية

له رهننا ما اذ ادفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعا
دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يذعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة
منزلة الثمن للخيول حتى قالوا لا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالواضع
والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت
ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضم البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي ان
يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه
وان كان هالكا تجزى قيمته فكان رهننا بما هو مضمون فيصح قال والرهن بالدين باطل والكفا
بالدين جائزة والفرق ان الرهن بالاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك
الى مان في المستقبل لا تجوز اما الكفالة فلا التزام بالمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا
الى المال كما في الصوم والصلاة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه
قبل الوجوب فهلك عند هلاك امانته لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين
الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرهن حيث هلك
بما ستم من المال بمقابلته لان الموعود جعل كال موجود باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة
له قوله كالودائع والعوارض الخ ويجوز ايضا اخذ الرهن من المستاجر ببديل الاجارة فان هلك الرهن كبر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لتعذر الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الكرش من الرهن ممكن
فالمهرن بالدين والارش مخرج ١٢
ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني والعبد
ذكر على سبيل التقرير ١٢ من اى كشافه كغيره من الممنوعين
المدين الماندر لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا باجرة النجاة
المستقيم ١٢ ايسر ١٢ اتم ١٢ من طرف ربه بجانية وارباب الديون ١٢
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لانه لا يقابل شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان
يرهن غرا او يرهنه من مسلم او ذمى لتعذر الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن
او غزير ١٢
اذا كان ذميا فالخمر مضمون عليه للذمى كما اذا غصبه وان كان المرتهن ذميا لم يضمنه المسلم
والمرتحن مسلما ١٢ الحق الذي يفتن اى مرتحن مسلم ١٢ اى غصب المسلم غرا الذي يغلبه الفهمان ١٢
كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرد ذلك فيما بينهم لانها مال محترم اما المينة
الذي ١٢
فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارتماها فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ولو اشتر
اى سبيل ١٢ مكره ١٢ اى كروا كرفش ١٢ اى كروا كرفش ١٢
عبد ورهن بشفعة عبدا او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حرا او الخل حرا او الشاة
اى كروا كرفش ١٢
ميت فالرهن مضمون لانه رهنه بدين واجب ظاهرا وكذا اذا قتل عبدا ورهن
اى كروا كرفش ١٢
بقيمته رهنه بظهوره حرا وهذا كله على ظاهر الرواية وكذا اذا صالح على النكاح رهن بما
اى كروا كرفش ١٢
صالح عليه رهنه بظهوره قان لادين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف ربه خلافه
اى كروا كرفش ١٢
وكذا قياسه فيما تقدم مرجحه قال ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبدا
اى كروا كرفش ١٢
لابنه الصغير لانه ملك الايداع وهذا النظر في حق الصبي منه لان قيام المرتحن بحفظه
اى كروا كرفش ١٢
المبلغ خيفة الغرامة ولو هلك بملك مضمونا والوديعة تملك امانة والوصى
من حفظ المودع ١٢
بمثلة الاب في هذا الباب لما بينا وعن ابي يوسف ونفره انه لا يجوز ذلك منها
اى كروا كرفش ١٢
وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايفاء ووجه الفرق على الظاهر هو الاستحسان ان في

كتاب
الرهن

له قوله وجه الفرق على الظاهر الى الفتوى على الاستحسان على ما اشار اليه صاحب العروة حيث اخر
دليل الاستحسان على القياس - وفي مقود رسم المفتى ورجحوا استحسانهم على القياس ١٢ الامثال وما فيها القياس ١٢

[illegible][illegible][illegible]

حقيقۃ الايفاء ازالة الملا
 الينا جزاء مع بقاء ممل
 يدية ويصير لآب الوصي
 لم تهن على بيعه لانه تو
 لآب الوصي اذا باع م
 عندهما وعند ابى يوسف
 نظر الى عاقبته من حيث
 تاجر لادين عليه جائز
 هذا العقد كما في بيعه
 او من هذين او من غير
 يتولى طرف العقد في الر
 في حقه الحاقاله بالآب
 من قبيل خلاف ابن الجب
 اذا باع مبيعاً لا يمتد
 في كسوة وطعام فخر
 وكذلك لو ايجر لليتيم ف
 والرهن لانه ايفاء واست

٥٢٦

الصغير من غير عوض
فوضع الفرق واذا اجازل
موفيا له ويضمنه لـ
ويكيل بالبيع وهما يملكان
الصلب من غير يم نفسه
ن رة لا تقع المقاصة وقا
وجوب الضمان واذا هـ
لان الاب لو فور شفقتة
بالصغير من نفسه فته
مثاله من البيت هو الليت
من ابنة الصغير في البيع
والرهبن من ابنة الصغير
في الرهن ولا تهم في الرهن
متاعا لليتيم جائزا ان الـ
رهن او رهنا الاول
نيفاء واذا هـ ان الـ

يقابله في الحال في هذا
الوهن يصير المرقم
سبب كانه قضه دينه مما لا
هم قالوا اصل هذه المسألة
جاء وقوع المقاصد
من الدين والوهن
الاب من نفسه او من
الاب من غيره
انزل منزلة شخصين واقامت
ولي طر في العقد ولو اب
الاجاب والقول
ليوم عليه بحج كانه وكيل
وهو قاصر الشفقة فلا
اي ليس لوصي كالا ب فانه قاصر
عبد التاجر ان ليس عليه
عليه دين كانه ولا ياتيه عليه
ن له حكما واحدا وان
تدانة جائزة للحاجة والره
التجارة تقيم المال اليتيم
اي افضل
ستاع الصغير فادرك
اي
الاب من نفسه جازا وان كان
الاب من غيره جازا وان كان

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

للأبن ان يرد وحتي يقض الدين لوقوعه لازم من جانبه ان تصرف الاب بمثلته تصرفه
 بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه فقضاء الابن يرجع به
 في مال الاب لانه مضطرب فيه لحاجته الى احياء ملكه فاشبهه معي الرهن وكذا اذا هلك
 قبل ان يفتك لان الاب يصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه ولو برهنه بيد من علم
 نفسه وبدين على الصغير جانك لاشتماله على امرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته
 من ذلك للولد لا يفاؤه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجدا اب الاب
 اذ لم يكن الاب ووصي الاب لو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدان له عليه وقبض
 المرتهن ثم استعار الوصي لحاجة اليتيم فضا في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك من
 مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكمة
 هذا على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال دين على الوصي معناه هو المطالبة ثم خرج بذلك
 على الصبي لانه غير متعدي في هذا الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي ولو استعاره لحاجة نفسه
 ضمنه للصبي لانه متعدي اذ ليس له ولاية الاستعمال فحاجة نفسه ولو غصب الوصي
 ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عند الوصي فالوصي ضامن لقيمة ما رهنه متعدي في حق
 المرتهن بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال فحاجة نفسه فيقضى بالدين ان كان قد
 حل فان كانت قيمته مثل الدين اداه الى المرتهن ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه ما وجب له
 على اليتيم فالتقاصاصا وان كانت قيمته اقل من الدين اداه الى المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم
 المضمون عقدا لقيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين اداه الى المرتهن والفضل
 اي انفسه لمرتهن كما في

هذا هو الوجه في رد الدين على الابن بعد البلوغ لقيامه مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه فقضاء الابن يرجع به في مال الاب لانه مضطرب فيه لحاجته الى احياء ملكه فاشبهه معي الرهن وكذا اذا هلك قبل ان يفتك لان الاب يصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه ولو برهنه بيد من علم نفسه وبدين على الصغير جانك لاشتماله على امرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يفاؤه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجدا اب الاب اذ لم يكن الاب ووصي الاب لو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدان له عليه وقبض المرتهن ثم استعار الوصي لحاجة اليتيم فضا في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكمة هذا على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال دين على الوصي معناه هو المطالبة ثم خرج بذلك على الصبي لانه غير متعدي في هذا الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي ولو استعاره لحاجة نفسه ضمنه للصبي لانه متعدي اذ ليس له ولاية الاستعمال فحاجة نفسه ولو غصب الوصي ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عند الوصي فالوصي ضامن لقيمة ما رهنه متعدي في حق المرتهن بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال فحاجة نفسه فيقضى بالدين ان كان قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اداه الى المرتهن ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه ما وجب له على اليتيم فالتقاصاصا وان كانت قيمته اقل من الدين اداه الى المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم المضمون عقدا لقيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين اداه الى المرتهن والفضل اي انفسه لمرتهن كما في

كتاب
الدين

وما تأتينا به لا يثبت عند قول صاحب العناية دون العكس فان ما ثبتت الحيل يجوز ان يثبت الجور وان لم يمنع عنه صاحب الامور الصنية ١٢ فكله في النقص

وقوله قال في الحاشية لا لان كل ما جاز ان يثبت لكل واحد من غير ان يعنى الفضل كما شبه لاختلال الحكمة الواقعة في كدهم صاحب العناية قصه الاحكام حيث قيل له لان كل ما جاز ان يثبت لكل واحد من اجزاء المركب جاز ان يثبت لكل بان قال ازاله يمنع مانع كما في الجمع بين الاثنين وسائر ما لا يجوز الجمع بينهما اقول بهذا التقييد بخلاف ما قام اما اول فلان التعليل المذكور لا يتم اثباتا لعدم تحقق المانع فيما نحن فيه ادل المسئلة

إذا أدى دواء الجيدز يوغا فاستعملها الدائن ثم علم انه قبض مكان الجيدز يوغا فعند ابي حنيفة لا يرد ما انفق وتقع القاصة ١٢ ص ١٠٥ ج ٣

[illegible]

له قوله والفرق الحمد انه قبض الزوال واللام ان هذه مسئلة مبتدئة لان محمد بن ابي حنيفة في تلك المسئلة في المشهور ومع
ابي يوسف في هذه المسئلة والفرق الحمد انه قبض الريف الى آخر كلامه تبصر ١٢ تكلمه فتح القدير ص ٨٢١ ج ٨

الانكسار بحالة الهلاك والهلاك عند القيمة وفي الوجه الثاني وهو اذا كانت قيمته

الکثر من وزنہ اثنی عشر عند ابی حنیفۃ رہے یمن جمیع قیمتہ وتكون هنا عند لان

العبرة للوزن عند الحاجة للجمود والرداءة فان كان باعتبار الوزن كله مضمونا يجعل
 اى ربح

كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الحجة تابعة للذات ومتى صار الاصل

مضمونا استحال ان يكون التابع امانة وعند ابى يوسف رضي الله عنه خمسة اسد قيمته
لان اسد لا يخالف الاكل ١٢ من

وتكون خمسة أسداس الأبريق له بالضممان وسداسه يفرح به كبقية الرهن شائعاً

ويكون مع قيمة خمسة اسداس المكسور منها فائدة تُعتبر الجحوة والرداءة وتجعل زيادة

القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا لان الجحمة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند

المقابلة بخلاف جنسها وفي تصرف المريض وان كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سيما فان

اعتبارها وبقى بيان قول محمد بن نوع ^{بن محمد بن نوع} طول يعرف في موضعه من المبسوط ^{بن محمد بن نوع} والزيادات مع جميع

شُعْبَاهُ قَالَ وَمِنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَهْتَمَّ الْمَشْتَرِي شَيْئًا بَعِيْنَهُ جَائِزٌ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا كَانَ الْعَقْدُ فَاسِدًا قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا أَمَّا

يُجوزُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانَ إِذَا بَاعَ شَيْئًا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ كَفِيلًا مَعِينًا حَاضِرًا فِي الْمَجْلَسِ

فقبل وجه القياس انه صفقة و هو منه عند انه بشرط لا يقضي العقد وفي منفع
اي الكفل الكفا - اي لان من شي بعينه كذا الكفا

لاحدهما ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملايم للعقد الكفالة والرهن والاستي

وانه يلايم الوجوب فاذا كان الكفيل حاضرا فالجواز للرهن معتبرا في المعنى وهو ملايم فص

العقد اذ الم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى افترقا لم يمتنع الكفالة والرهن للجباله فبقا لا اعتبار
المؤمن ١٣

مؤمن ان
الان الذين
بالجودة
الامانة
تلك فان
قته نقصان
لذلك
الملك
الملك
وكان
في الامانة
الذين في الامانة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وإنه يؤكده موجب العقدة فصحة الوقف وبهذا المعنى صحيح مطابق لقوله في وجه الاستحسان

[illegible]

له قوله ونحن نقول الرهن عقرب شرع الح الفقوى على قولنا كما اشار اليه صاحب الدر المختار حيث قال باجم عبد اعل

قال فان رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جائز جميعها رهن
 عند كل واحد منهما لان الرهن اضيف الى جميع العين في صفقة واحدة ولا شيوخ في وجبه
 صير و ثمة محتسبا بالدين وهذا لا يقبل الوصف التجزي فصار مجبوا بكل واحد منهما وهذا
 بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند ابي حنيفة ان يفتقر فان تهايا فكل واحد منهما ونوبته
 كالعذل في حواله قال وللضمون قبل كل واحد منهما حصته من الدين لان عند الملاك
 يصير كل واحد منهما مستوفيا حصته اذا الاستيفاء معا تجزي قال فان اعطى احدهما
 دينه كان كله رهنا في يده الاخر لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما من غير
 تفرق وعلى هذا جبر المبيع اذا ادى احد المشتريين حصته من الثمن قال وان رهن
 رجلان بدين عليهما رجلا رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين وللمقرض ان يقرض
 حتى يستوفي جميع الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ فان اقام الرجلان كل
 واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبدا الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كل واحد
 منهما اثبت ببينه انه رهنه كل العبد ولا وجه الى القضاء لكل واحد منهما بالكل لان العبد
 الواحد يستحيل ان يكون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في حاله واحدة ولا الى القضاء
 بكله لواحد بعينه لعدم الاولوية ولا الى القضاء لكل واحد منهما بالنصف لانه يؤدي الى
 الشيوخ فتعد العمل بها وتعين الثأر ولا يقال انه يكون رهنا لهما كانهما الرهناء معا اذ يجعل
 التاريخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لا نقول هذا عمل على
 خلاف ما اقتضته الحجة لان كلامهما اثبت ببينه حسبا يكون وسيلة الشك في الاستيفاء وبهذا
 انما يثبت ان

في الرهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جائز جميعها رهن
 عند كل واحد منهما لان الرهن اضيف الى جميع العين في صفقة واحدة ولا شيوخ في وجبه
 صير و ثمة محتسبا بالدين وهذا لا يقبل الوصف التجزي فصار مجبوا بكل واحد منهما وهذا
 بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند ابي حنيفة ان يفتقر فان تهايا فكل واحد منهما ونوبته
 كالعذل في حواله قال وللضمون قبل كل واحد منهما حصته من الدين لان عند الملاك
 يصير كل واحد منهما مستوفيا حصته اذا الاستيفاء معا تجزي قال فان اعطى احدهما
 دينه كان كله رهنا في يده الاخر لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما من غير
 تفرق وعلى هذا جبر المبيع اذا ادى احد المشتريين حصته من الثمن قال وان رهن
 رجلان بدين عليهما رجلا رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين وللمقرض ان يقرض
 حتى يستوفي جميع الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ فان اقام الرجلان كل
 واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبدا الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كل واحد
 منهما اثبت ببينه انه رهنه كل العبد ولا وجه الى القضاء لكل واحد منهما بالكل لان العبد
 الواحد يستحيل ان يكون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في حاله واحدة ولا الى القضاء
 بكله لواحد بعينه لعدم الاولوية ولا الى القضاء لكل واحد منهما بالنصف لانه يؤدي الى
 الشيوخ فتعد العمل بها وتعين الثأر ولا يقال انه يكون رهنا لهما كانهما الرهناء معا اذ يجعل
 التاريخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لا نقول هذا عمل على
 خلاف ما اقتضته الحجة لان كلامهما اثبت ببينه حسبا يكون وسيلة الشك في الاستيفاء وبهذا
 انما يثبت ان

كتاب
 النهن

انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان
 انما يثبت ان

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن قول الرهائن حيث أخر صاحب الهداية عليه وقوله ١٢ قوله على يد العبد الخ

القضاء يشبث حبس يكون وسيلة الى شطره في الاستيفاء وليس هذا عملاً على وفق الحجة وما
ذكرناه وان كان قياساً لكن محذوراً اخذ به لقوته واذا وقع باطلا فلو هلك بمهلك امانة لان
الباطل لا حكم له **قال** ولو مات الرهن والعبد في ايديهما فاقام كل واحد منهما البينة
على ما وصفنا كان في يد كل واحد منهما نصفه رهناً يتبعه بمحملة استحساناً وهو قول ابي حنيفة
ومحمد وفي القياس هذا باطل وهو قول ابي يوسف لان الحبس للاستيفاء حكم اصيل لعقد
الرهن فيكون القضاء به قضاء بعقد الرهن وانه باطل للشيوع كما في حالة الحيوة وجه الاستحسان
ان العقد لا يبرأ لذاته وانما يبرأ لحكمه وحكمه في حالة الحيوة الحبس والشيوع يضرمه وبعدها
الاستيفاء بالبيع الدين والشيوع لا يضرمه وصار كما اذا ادعى الرجلان تكاح امرأة او ادعت
اختان النكاح على رجل واقاموا البينة تهاوت في حالة الحيوة ويقضى بالميراث بينهم
بعد المات لانه يقبل الانقسام والله اعلم

باب الرهن الذي يوضع على يد العبد

قال واذا اتفق على وضع الرهن على يد العبد جاز قال مالك ولا يجوز كقولنا في بعض النسخ كان
يد العبد للمالك فهذا يرجع العبد عليه عند الاستحقاق فان عمل القرض وان يد العبد على الصو
يد المالك في الحفظ اذا اعيد امانته وفي المالمية يد المقرض كان يده يضمن والمضمر هو المالمية فتدل منزلة
الشخص تحقيقاً لقصد الرهن وانما يرجع العبد على المالك في الاستحقاق لانه نائب عنه في
حفظ العين كالمودع **قال** وليس للمقرض ولا للرهن ان يأخذ منه يتعلق حق الرهن في الحفظ بيد
وامانته وتعلق حق المقرض بالاستيفاء فلا يملك ابطال حق المقرض فلو هلك في يد الرهن كان يده

كتاب الرهن

بغير محض من الوثوق كما يبيعه في حال حياته بغير محض منه وان مات المرتهن فالوكيل
على وكالته لان العقد لا يطل بموته مسا ولا بموت احداهما فيحق له بحقوقه واوصافه وان مات
الوكيل انتقضت الوكالة ولا يورثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل
رضي بربايه لا برباي غيره وعمراني يوسف ران وصي الوكيل يملك بيعه لان الوكالة لازمه فيملكه
الوصي كالمضارب اذا مات بعد ما صار اسر المال عيانا يملك وصي المضارب بيعه لما انكلام بعد
ما صار عيانا فلنا التوكيل حق لازم لكن عليه والارث يجري فيما له بخلاف المضاربة لانها حق
المضارب وليس للمرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومما رضى بيعه وليس للراهن ان
يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن احق بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليم البيع قال
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه لما
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى الخصم
اجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع نفسه
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل
مشرطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قيل لا يجبر اعتبار الوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً
الى الوجه الثاني وهذا صحيح لان شرط الفصل واحد يؤيد اطلاق الجواز في الجماع الصغير والا
واذا ابيع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والتمس قائم مقامه فكان رهناً وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
كان مقبوضاً واذا اتى كمال المرتهن لبقاء عقد الرهن في التمس لقيام مقام المبيع المرهون وكذلك اذا
قيل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان بدل الدم
للعقار

الاجل بان يبيع الرهن في حال حياته بغير محض منه وان مات المرتهن فالوكيل
على وكالته لان العقد لا يطل بموته مسا ولا بموت احداهما فيحق له بحقوقه واوصافه وان مات
الوكيل انتقضت الوكالة ولا يورثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل
رضي بربايه لا برباي غيره وعمراني يوسف ران وصي الوكيل يملك بيعه لان الوكالة لازمه فيملكه
الوصي كالمضارب اذا مات بعد ما صار اسر المال عيانا يملك وصي المضارب بيعه لما انكلام بعد
ما صار عيانا فلنا التوكيل حق لازم لكن عليه والارث يجري فيما له بخلاف المضاربة لانها حق
المضارب وليس للمرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومما رضى بيعه وليس للراهن ان
يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن احق بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليم البيع قال
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه لما
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى الخصم
اجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع نفسه
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل
مشرطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قيل لا يجبر اعتبار الوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً
الى الوجه الثاني وهذا صحيح لان شرط الفصل واحد يؤيد اطلاق الجواز في الجماع الصغير والا
واذا ابيع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والتمس قائم مقامه فكان رهناً وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
كان مقبوضاً واذا اتى كمال المرتهن لبقاء عقد الرهن في التمس لقيام مقام المبيع المرهون وكذلك اذا
قيل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان بدل الدم
للعقار

كتاب
الرهن

(تعبية ٥٣٤) من الشركة وتخليص الرهن وان كان موصفاً او كباراً الا انهم غابون عن المدة اي هم في محل لصية عنها
مرة السفر فالرهن يبيع الرهن باذن المرتهن ويوفى الرهن من ثمنه ٣ محلة الاحكام العرفية

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمرو قبضه ثمتا
اي المرتهن المقبوض له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمرو قبضه ثمتا
فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عا دحقه في الدين كما كان فيرجع به
على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتهن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرهن
وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد
الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل من المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
اذ اباع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع به على المقبض بخلاف
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وان مات

العبد المرهون في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم وبالقبض فان ضمن الراهن
فقد مات بالدين لانه ملكه باداء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
ضمن من القيمة وبدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد من انتقض
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن يرجع على المرتهن عليه
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت ان المرتهن ملك نفسه فصار
كما اذا ضمن المستحق الراهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضي ردا والجواب عنه انه
يرجع عليه بسبب الغرر والغرر بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه
اي انتقال المالك من المرتهن الى الراهن

شرح المجلة لسلطنة بارس ١٢٤٤ هـ

كتاب الرهن

قيمة الرهن لتعديه بالتسليم (مستحق) وان شاء ضمن المرتهن لتعديه بالقبض (مقبوض)

وقد قيل ان المرتهن لو قبض على المرتهن لم يرجع عليه لان القبض يوجب انتقال المالك من المرتهن الى الراهن وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمرو قبضه ثمتا اي المرتهن المقبوض له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمرو قبضه ثمتا فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عا دحقه في الدين كما كان فيرجع به على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتهن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل من المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن اذ اباع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع به على المقبض بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وان مات العبد المرهون في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم وبالقبض فان ضمن الراهن فقد مات بالدين لانه ملكه باداء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما ضمن من القيمة وبدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد من انتقض اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن يرجع على المرتهن عليه والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت ان المرتهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق الراهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضي ردا والجواب عنه انه يرجع عليه بسبب الغرر والغرر بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه اي انتقال المالك من المرتهن الى الراهن

ثانياً من غيره قبل ان يجيزه المرحوم فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ ولم يمتنع توقف الثاني فلما اجاز المرحوم البيع الثاني جازا الثاني ولو باع الراهن ثم اجر او هب او رهن من غيره واجاز المرحوم هذه العقود جاز البيع الاول والفرق ان المرحوم ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق بغيره فيصح تعيينه لتعلق فائدته به امّا لاحقه له في هذه العقود لانه لا بد في الهبة والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين حقه في مالية العين لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فال مانع فنفاذ البيع الاول فوضح الفرق **قال** ولو اعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه وفي بعض احوال لشفاعه لا ينفذ اذا كان المعتق معسرا لان في تنفيذه ابطال حق المرحوم فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسرا حيث ينفذ على بعض اقواله لانه لا يسطر حقه معناه بالتضمن بخلاف عتاق المستاجر لان الاجارة تبقى مدتھا اذ لم يقبلها اما لا يقبل الرهن فلا يفي ولنا انه مخاطب بعتق ملك نفسه فلا يلغو تصرفه بعد اذن المرحوم كما اذا اعتق العبد المشتري قبل القبض واعتق الابن او المصوب ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقض وعارض الرهن لا يبيح عن زواله ثم اذا انزل ملكه في الرقبة باعتاقه يزول ملك المرحوم في اليد بناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الا على المانع الا في النظر الاول امتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم واعتاق العبد الموصى بوقته لا يلغو بل يؤخر الى اداء السعاية عند ابي حنيفة مرة واذا نفذ الاعتاق بطل الرهن لغوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسرا والدين حالا طولب باداء الدين لانه

فان البيع الثاني من غير ان يجيزه المرحوم فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ ولم يمتنع توقف الثاني فلما اجاز المرحوم البيع الثاني جازا الثاني ولو باع الراهن ثم اجر او هب او رهن من غيره واجاز المرحوم هذه العقود جاز البيع الاول والفرق ان المرحوم ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق بغيره فيصح تعيينه لتعلق فائدته به امّا لاحقه له في هذه العقود لانه لا بد في الهبة والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين حقه في مالية العين لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فال مانع فنفاذ البيع الاول فوضح الفرق **قال** ولو اعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه وفي بعض احوال لشفاعه لا ينفذ اذا كان المعتق معسرا لان في تنفيذه ابطال حق المرحوم فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسرا حيث ينفذ على بعض اقواله لانه لا يسطر حقه معناه بالتضمن بخلاف عتاق المستاجر لان الاجارة تبقى مدتھا اذ لم يقبلها اما لا يقبل الرهن فلا يفي ولنا انه مخاطب بعتق ملك نفسه فلا يلغو تصرفه بعد اذن المرحوم كما اذا اعتق العبد المشتري قبل القبض واعتق الابن او المصوب ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقض وعارض الرهن لا يبيح عن زواله ثم اذا انزل ملكه في الرقبة باعتاقه يزول ملك المرحوم في اليد بناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الا على المانع الا في النظر الاول امتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم واعتاق العبد الموصى بوقته لا يلغو بل يؤخر الى اداء السعاية عند ابي حنيفة مرة واذا نفذ الاعتاق بطل الرهن لغوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسرا والدين حالا طولب باداء الدين لانه

كتاب الرهن

لو طُلب بآداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وإن كان الدين مؤجلاً
 إلا إذا كان الدين من خلاف جنس القيمة ^{أو كان الدين مؤجلاً}

أَخَذَتْ مِنْهُ قِيَّةُ الْعَبْدِ وَجَعَلَتْ رَهْنًا مَكَانَهُ حَتَّى يَحُلَّ الدِّينَ لِأَنَّ سَبَبَ الضَّمَانِ مُتَحَقِّقٌ وَ

التضمير فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتبة الفضل وان كان
 اى حصل الاستيفاء ١٢ اى القهقار ١٣ مرتين ١٤

معسر استعبد العبد في قيمته وقضيه به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر

الوصول الى عين حق من جملة المعنويين جمع الى من ينفع بعقله وهو العبد لان اخراج

بالضمان قال رضى الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
اي تاويله العبد في قيمة ١٢

نذكرة ان شاء الله تعالى تخرج بماسع على مولاه اذ اليسر له قضاء دينه وهو مضطرب
 اليسار لو اكرشدن ١٣ مولى ١٢ عا ١٢

فيه بحاكم الشرع فيرجع عليه بما تخلف عنه بخلاف المستعفي في الاعتناق لانه يتوعد ضمانا
اي قطع الزين ١٢

عليه لانه انما يسع التحصيل العتق عنده وعندهما التكميله وهنالك يسع في ضمان علي غيره

بعد تمام عتاقه فصار كعبر الرهن ثم أبو حنيفة رة اوجب السعاية في المستع المشرق
 اي ككامل رة ثقف برؤوس البعثى بنى

في حالة اليسار الاعسار في العبد الموهون شرط الاعسار لان الثابت للمقرض حق

المليك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حالة وادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت ١٢

اظهار نقصان رتبه بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتقد المشتري تخيلاً لا يسهل

للبيع الا روية عن ابي يوسف رة والمرهون يسع لان حق البيع في الحبس اضعف لان البيع
 في حالة عسار الراهن ١٢ من حق المدين ١٣

لا يملكه في الآخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالأعارة من المشتري
 بل لا يجوز من الحبس من
 أي غير المشتري
 أي كونه عارضا بدله بمشتري ربحه

والمرء ينفق قلبه حقاً ولا يبطل حقاً إلا عازرة من الراهن حتى يمكنه الاستداد فلو

وجبنا السعاية فيها السؤنيباين الحقيدين وذلك لا يجوز فلو اقر الموأبرهن عبدان قال الهمشك
 وذكره في ريبا على مساله الهمشك

[illegible][illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

(لقية ٥٣٩) فيغذو بطل الرهن ثم اذا صار رعا عنه واخرج عن حكم الرهن فيظن ان كان الرهن مؤسرا لا سعاية على العبد و
الغان على حاله على الراهن وان كان الرهن حالا يجبر على قضائه وان كان مؤجلا وخل الاجل فكذا لك (لقية ٥٤١)

جملہ
کتاب
الزہن

ما عرفت يسعد ذلك القدر، ولو لم يجده، اراهن والى غيره لقد مدبره و

577

حكم الضمان لما قلنا ولكل واحد منهما ان يرد هبة كما كان لان لكل واحد حق ائتمار فيه
 اي من المناقاة بين العارية ويداها ١٢
 وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من اجنب اذا باشر احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن
 رهن ١٢
 فلا يعود الا بعقد مبتدأ او موات الراهن قبل الرد الى المرتهن يكون المرتهن اسوة للغرماء لانه لا تعلق
 اي بالمرهون ١٢
 بالرهن حتى لا يزهد التصرف فيبطل بحكم الرهن اما بالعارية فيمتنع به حتى لا يزهد فافتروا اذا
 اي بالمرهون ١٢
 استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فهلك قبل ان ياخذ في العمل هلك على ضمان الرهن
 لبقاء يد الرهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لا ترفع يد العارية ولو هلك في حالة العمل
 هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة لتيد الرهن فالتغى الضمان وكذا
 اي بالمرهون ١٢
 اذا اذن الراهن المرتهن بالاستعمال لما بيناه ومن استعار من غيره ثوبا ليرهنه فمارس به
 من قليل وكثير فهو جائز لانه متبرع باثبات ملك اليد فيعتبر بالتبرع باثبات ملك
 العبد واليد وهو قضاء الدين ويجوز ان ينفصل ملك اليد عن ملك العبد بثبوت المرتهن
 كما ينفصل والافق البائع والاطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لان الجها لغيرها
 لا تنقض الى المنازعة ولو عتقد لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه ولا باقل منه لان
 التقيد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه الاحتباس بما تيسر ادائه وينفي النقصان ايضاً
 لان غرضه ان يصير مستوفياً للاكثر بمقابله عند الهلاك ليرجع عليه وكذلك التقيد
 بالجنس وبالمرتهن وبالبلد لان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاضافة الى البعض
 وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ واذا خالف كان ضماناً ثمة ان شاء المعيرين
 المستعير ١٢
 المستعير ويتوعد الرهن فيما بينه وبين المرتهن لانه ملكه باداء الضمان

[illegible][illegible]

(بقية ٥٤٣) اخذ جميع

كتاب الرهن

دينه منه وان كان الدين مرجلا من اجل قيمته من الرهن وتكون رهنها مكانه لان الحق

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the number 522.

Main body of handwritten text in Arabic script, containing legal or religious rulings.

Vertical handwritten marginal notes on the right side of the page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page.

ΔρΔ

عليه تسقط من دينه بقدرها ومعناه ان يكون الضمان على صفة الدين
جاء ١٢ اي معنى قول القدر ١٢

او استخدم
الفاكهة عند

(بقية ٥٤٤) بين التدبير والاعتناء في موضعين أحدهما ان في العتق اذا كان الرافع مفسراً يجب على

[illegible]

على الراهن بشئ وأصله ان النقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للزفره
هو يقول ان المالمية قد انتقصت فاشبه انتقاص العين ولنا ان نقصان السعر عبارة عن
فتور رغبات الناس وذلك لا يعتبر في البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب حتى لا يثبت
خلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ اليد بيد الاستيفاء
واذا لم يسقط شئ من الدين بنقصان السعر بقي مرهونا بكل الدين فاذا قلنا بحرغم قيمته
مائة لانه تعتبر قيمته يوم الاكلاف في ضمان الاكلاف لان الجار بقدر الغائت واخذ
المرتهن لانه بدل المالمية في حق المسقوت وان كان مقابلا بالدم على اصلنا حتى لا يرد ادع
دية الحق لان المولى استحقه بسبب المالمية وحق المرتهن متعلق بالمالمية فكذلك في مقام
مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يد المرتهن بيد الاستيفاء من الابتداء وبالحلاك
وقيمته كانت في الابتداء الفاقصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل
مستوفيا الالف بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقية مائة والعين
فاذا هلك يصير مستوفيا تسع مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد
لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى الربوا قال وان كان امره الراهن ان
يبيعه فباعه بمائة وقبض المائة قضاء من حقه فيرجع تسع مائة لانه لما باعه باذن الراهن
صار كان الراهن استرده وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن وبقي الدين لا بقدر
ما استوفى كذا هذا قال وان قتل عبد قيمته مائة فدفع مكانه افتكه بجميع الدين
وهذا عندنا حنفية وابو يوسف وقال محمد هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

كتاب
الرهن

بعض المختار في الصححه ٢٠٣٧٨ و٢٠٣٧٩ و٢٠٣٨٠

في البيع انتقصت العين...
في الرهن...
في الخيار...
في الغصب...
في القرض...
في الكفيل...
في المهر...
في النكاح...
في الطلاق...
في الميراث...
في الوصية...
في العتق...
في الجوارح...
في النكاح...
في الطلاق...
في الميراث...
في الوصية...
في العتق...
في الجوارح...

امكن مخاطبته فاذا افاده المرتهن فقد تبرع كالاجنبه فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر
مخاطبته والمرتهن يحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا
يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيته الرهن وقضى الدين لان الوصي قائم
مقامه ولو تولى الوصي حيا بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرتهن فكذا لو وصيته وان
لم يكن له وصي نصيب القاضى له وصيا وامره ببيعه لان القاضى نصب ناظر الحقوق
المساكين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليوذى ما عليه لغيره
ويستوفى ماله من غيره وان كان على الميت دين فله الوصى بعض التركة عند
غيره من غير ماله لم يجر وللآخرين ان يردوه لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكمه فاشبه
الايتار بالايفاء المحكمه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوال المانع لوصول
حقهم اليهم ولو لم يكن للميت غير اخ جاز الرهن اعتبارا بالايفاء المحكمه وبيع في
دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد واذا الرهن الوصى يدين للميت على رجل جاز
لانه استيفاء وهو يملكه قال رحمه الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتابنا
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل قال** ومن رهن عسيرا بعشرة قيمته عشرة فحق
صاخر خلايساوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن
اذا المحلية بالمالية فيها وان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محلا له بقاء حتى ان
من اشترى عسيرا فتم قبل القبض العقد الا انه يخير في البيع لتغير وصف المبيع
بمنزلة ما اذا تعيب ولو من شاة قيمتها عشرة فماتت فدينها فاصلا لساو
بقية البيع قبل القبض

كتاب
الرهن

(بقية ٥٥٠) وان ابن الراهن ان يفتدى وتال المرتهن انا ائدى بجميع الارهن فدى وكان متطوعا لا يلحق الراهن
مما فدى عنه شئ لانه متبرع ببقاء ملك الغير ولم يكن مجبرا عليه كذا في المصبر ١٢ ان شاء الله تعالى ٣٨٣
٥٥٢

وخلال هذا الوقت قد تم الانتهاء من العمل على تصميم البرنامج التعليمي للطلاب في المرحلة الابتدائية، والذي يتضمن مجموعة من الدروس التي تهدف إلى تعزيز فهمهم للمفاهيم الأساسية في الرياضيات والعلوم. كما تم إعداد المواد التعليمية اللازمة، بما في ذلك الكتب المدرسية والمواد التعليمية الإضافية، والتي ستستخدم في الفصول الدراسية.

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

درهما فهو من بدرهم لان الرهن يتقرر بالهلاك فاذا حجب بعض المحل يعود حكمه بقدر
 ما اذامت الشاة المبيعة قبل القبض فبيع جلد ما حيث لا يعود البيع لا البيع
 ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود اما الرهن يتقرر بالهلاك على ما بيناه
 ومن مشايخنا من يمنع مسالة البيع ويقول يعود البيع قال ونماء الرهن للرهن
 وهو مثل الولد والثمر واللبن والصنوع لانه متولد من ملكه ويكون رهنا مع الاصل لانه
 تبع له والرهن حق لازم فيسأل اليه فان هلك بغير شيء كان الاتباع لا يقطعا
 ما يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مقصود اذا اللفظ لا يتناولها وان
 هلك الاصل وبقي النماء افتكه الرهن بحصته يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض
 وقيمة النماء يوم الفكاك لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالفكاك
 اذ بقى الى وقتها والتبع يقابل به شيء اذ اصاب مقصود اكله المبيع فما اصاب الاصل
 يسقط من الدين لانه يقابلها الاصل مقصود او ما اصاب النماء افتكه الرهن لما
 ذكرنا وصور المسائل على هذا الاصل تخرج وقد ذكرنا بعضها في كفاية المنتفع ونما
 في الجامع والزيادات ولو من شاة بعشرة وقيمتها عشرة وقال للرهن للمرته اجلب
 الشاة فما حلت فهو لك حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه في شيء من ذلك اما
 الاباحة فيصح تعليقها بالشرط والخطر لانها اطلاق وليس بتمليك فتصح مع الخطر
 يسقط شيء من الدين لانه ائلفه باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد
 المرتهن قسم الدين على قيمة اللب الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط

(فرع) المرتهن ينفرد بفسخ الرهن والرافع لا ينفرد به حتى لو قال المرتهن فسخ الرهن ولم يرف الرافع فملك
لا يسقط. شئ من الدين وفي العكس ليسقط بغيره كما في القنية وغيرها ٣٣٨ من المختار ٥٦٣٧١

فتاوى... (557) ...

الكتاب... (557) ...

الكتاب... (557) ...

والمرتبين قتل تتعلق به الأحكام قال فالعبد ما تضر به سلاح أو ما جرى مجرى
السلاح كالحرد من الخشب ولبطة القصب والمرقة المحذرة والناكران العمد هو القصد
ولا يوقف عليه الأبدلية وهو استعمال الآلة القتالة فكان متمدا فيه عند ذلك وموجب
ذلك المأثم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم الآية وقد نطق بغيره
من السنة وعلى انعقد إجماع الأمة قال والقول لقوله تعالى كتب عليكم القصاص القتل
ألا أنه تقيد بوصف العمدية لقوله على السلام العمد قولي أي موجهه وكان الجناية بها
تكمال وحكمة الزجر عليها تنويع العقوبة المتناهية لأشعر لها دون ذلك قال إلا
أن يعفوا ولا ولياء أو يصالحوا لأن الحق لهم فهو واجب عينا وليس للولي أخذ الدية
الأبرضا القتال وهو أحد قول الشافعي إلا أن له حق العمد إلى المال من غير مضاة
القاتل لأنه تعين مذبذبا للهلاك فيجزي بدون رضاه وفي قول الواجب أحد ما لا عين
وتعين باختياره لأن حق العمد شرع جازا وفي كل واحد نوع جدير فيجزي ولنا ما تلون من
الكتاب وروينا من السنة ولأن المال لا يصلح موجبا لعدم المائلة والقصاص يصلح
للتماثل وفيه مصلحة الأحياء جزا وجدا فبتعين وفي الخطأ وجوب المال ضرورة
صون الدم عن الأهدار لا يتحقق بعدم قصد الولي بعد أخذ المال فلا يتبعين مذبذبا للهلاك
ولا كفارة فيه عندنا وعند الشافعي في حاجة إلى التكهيد في العمد متضمنة اليه في
الخطأ فكان أدعى إلى مجابها ولنا أنه كبدرة مضرة وفي الكفارة معنى العباداة فلا تناط
بمثله ولا الكفارة من المقادير تعينها في الشرع لا دلالة لا يعين الدفع الأعلى ومن حكمه

الكتاب... (557) ...

حرم الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند ابي حنيفة

ان يتعمد الضرب باليسن بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو

قول الشافعية اذا ضرب بهمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد

ضربه بما لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل

بها غالباً لما انه يقصد بها غير كالنارديك نحو فكان شبه العمد لا يتقاصر

باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمداً موجبا للقتل

قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل

ولان الة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود

قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل

بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في

الضرب والكفارة لشبهه بالخطاء والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية

وجبت بالقتل ابتداء لا بعد حدث من بعد ففي علم العاقلة اعتبار بالخطاء وتجب في

ثلاث سنين لقضية عمر الخطاب رضي الله عنه وتجب مغلظة وتكبير نصف المتغليظ

من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرم الميراث لانه جزء القتل والشبهة تؤثر في

سقوط القصاص وحرم الميراث قال وان انكر مع شبه العمد في الحجة فعليه السلفاء

قال والخطاء على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً بظنة صيد فاذا هو

ادى وبظنه حريماً فاذا هو سلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

هذا هو الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند ابي حنيفة ان يتعمد الضرب باليسن بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعية اذا ضرب بهمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل بها غالباً لما انه يقصد بها غير كالنارديك نحو فكان شبه العمد لا يتقاصر باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمداً موجبا للقتل قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل ولان الة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود قتل به يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في الضرب والكفارة لشبهه بالخطاء والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بعد حدث من بعد ففي علم العاقلة اعتبار بالخطاء وتجب في ثلاث سنين لقضية عمر الخطاب رضي الله عنه وتجب مغلظة وتكبير نصف المتغليظ من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرم الميراث لانه جزء القتل والشبهة تؤثر في سقوط القصاص وحرم الميراث قال وان انكر مع شبه العمد في الحجة فعليه السلفاء قال والخطاء على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً بظنة صيد فاذا هو ادى وبظنه حريماً فاذا هو سلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

(بقية ٥٥٦) لغير نفس او مصادق الارض فكما يقتل الناس جميعاً عند جعل قتل نفس واحدة كخريب العالم ان لو كان ذلك من دسم البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقامها لجامعة في الرعاء الى الدين (بقية ٥٥٦)

[illegible]

الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى فخر برقية مؤمنة ودية مسلمة إلى أهل الآية
وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في الوجهين قالوا المراد اثم القتل
فاما في نفسه فلا يعري عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثبيت في حال السر والسرعة
الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويجزم عن الميراث لان فيه اثماً فيصع تعليق الحرمان به بخلاف
ما اذا تم الضرب موضعاً من جسد فاختطأ فاصاب موضعاً آخر فمات حيث يجب القصاص
لان القتل قد وجد بالقصد الى بعض بدن شئ جميع البدن كالحل الواحد قال وما جرى
مجرى الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء في الشرع واما القتل بسبب
كافر البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذاتلف فيه ادمى الدية على العاقلة لانه
اي موجب القتل بسبب

سبب التلف وهو متعد فيه فانزل موقعا دافعا فثبت الدية ولا كفارة فيه ولا
يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطأ في احكامه لان الشرع انزله قائلا ولنا
ان القتل معدوم منه حقيقة فالجرح به في حق الضمان فيبقى في حق غيره على الاصل وهو
ان كان يائما بالحرفي غير ملكه لا يائما بالموت على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكن
الحرم ان بسببه وما يكون شبه عمد النفس فهو عمد فيما سواها لان اتلاف النفس
يختلف باختلاف الالة ومادونها لا يختص اتلافه بالة دون الة والله اعلم

باب ما یوجب القصاص وما لا یوجب

قال القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التابيد^{١٢} اذا قتل عبدا اما العمدية فلما
 اي القدرى ١٢ يعني
 بنيناه واما حق الدم على التابيد فلتنفث شبهة الاماحة وتحقق المساواة قال ويقتل الحر
 في بئر كتاب الجنائيات ١٢
 اي اذا ادم ١٢
 اي القدرى ١٢ يعني

[illegible][illegible]

ॐ १

«حيث قال يقتل المسلم بالزنى ويقتل الذي بالزنى ١٣ الاخصيص ١٩٠»

[illegible]

في ما يشاء من قول له سبحانه
 فأنما سبب الجوارح فلا يجوز أن يكون
 سبباً لغيره
 ٥٤٠
 دلالة على أن قول الله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا يقتضي أن يكون الباطل
 هو ما لا يملكه الإنسان
 بل هو ما لا يملكه الله تعالى
 والباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
 والباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
 والباطل هو ما لا يملكه الله تعالى

المقتول ثم يخلفه وارثه والجد من قبل الرجال والنساء وإن خلا في هذا بمنزلة الأب وقد ا
 والدة والجد من قبل الأب الأم قُتلت ما بعدت لما بيننا ويقتل الولد بالوالد لعدم
 قال ولا يقتل الرجل عبده ولا ميده ولا مكاتبه ولا بعد ولده لأنه لا يستحق لنفسه
 على نفسه القصاص ولأولاد عليه وكذا لا يقتل بعد ملك بعضه لأن القصاص لا يقتل
 قال ومن ورث قصاصاً على أبيه سقطت عنه الأبوة قال ولا يستحق القصاص
 الأب بالسيف وقال الشافعي يفعل به مثل ما فعل إن كان فعلاً مشرعاً فإن مات ولا
 تحت رقبته كان مبدى القصاص على المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قتل إلا بالسيف والمرد به
 السلاح ولأن فيما ذهبي إليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيجب
 التخرج عنه كما في كسر العظم قال إذا قتل المكاتب عبداً وليس له وارث إلا المولى وتترك وفاء فله
 القصاص عند أبي حنيفة وأبو يوسف وقال محمد لا أثر في هذا قصاصاً لأنه يشبه بالاستيفاء
 فإنه لو كان من ماله كان ماله عبداً وصاكرين قال غيره بعينه هذه الجارية بكذا وقال المولى
 زوجتها منك لا يحل لوطيها الاختلاف السبب كذلك هذا ولها أن حق الاستيفاء للمولى يقتضي على
 التقديرين وهو معلوم والحكم متحد واختلاف السبب يقتضي إلى المنزلة ولا إلى اختلاف حكم فلا
 يباين به بخلاف تلك المسألة لأن حكم ملك اليمين يغاير حكم النكاح ولو لم يوارث غير المولى
 فلا قصاص إن جمعه مع المولى لأنه يشبه بالحق لا يملك المولى أن يوارث عبداً ولو ارثه المولى
 بغير الصحابة ضل الله عنهم فموتوا على غير حق والحق بخلاف الأول أن المولى متعبد فيها بالموت وفاء وله
 ورثه أحرار وجب القصاص للمولى فلو لم يملكه عبداً بل أرباً لنفسه الكفاية بخلاف معتق

مثل ذلك الذي يملكه الإنسان
 رقبته من حلقه فزالت من ذلك
 من ذلك الذي يملكه الإنسان
 رقبته من حلقه فزالت من ذلك
 من ذلك الذي يملكه الإنسان
 رقبته من حلقه فزالت من ذلك

كتاب
 الجنايات

له قوله ولا يبرأ من القصاص إلا بالسيف الخ والمراد بالسيف السلاح فلما راد قتله بجرح

في ما يشاء من قول له سبحانه
 فأنما سبب الجوارح فلا يجوز أن يكون
 سبباً لغيره
 ٥٤٠
 دلالة على أن قول الله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا يقتضي أن يكون الباطل
 هو ما لا يملكه الإنسان
 بل هو ما لا يملكه الله تعالى
 والباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
 والباطل هو ما لا يملكه الله تعالى

البعض الامات ولم يترك وفاء لان العتق في البعض لا يفسخ بالعجز واذا قبل عبد الرحمن
اي عاجزا ۱۱۱

في نيدا المرتقم لم يجد القضاة حتى يجمع الراهن المرتقم لان المرتقم لا يصل اليه فلا يليه والراهن

لو تولاه لبطل حق المهر في الدين فيشترط اجتهاء السقط حق المهر بوضاه قال واذا

قتل والمعتوه فلا يبيح ان يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لا من اجماع اليها وهو في
 اى تزييه اى

الصدري فليكه كالانكاح وله ان يصالح لانه انظر في حق المعتوق وليس له ان يعفوا ان

فيه ابطال حقه وكذلك ان قطعت يد المعتوه عند الماذكرنا والوصي بمنزلة الابي جميع
مقدومه ١٢٥ اي الاموال ابويه ١٢

ذلك الا انه لا يقتل لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله وتدرج تحت هذا
اي القاتل ١٢ مقتوه ١٣

الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف فإنه لم يستثن إلا القتل وفي
 محمد في الجامع الصغير ١١

كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرف في النفس لا عتياض عنه فينزل منزلة

لاستيفاء وجه المذكور ههنا ان المقصود من الصلح المال وانما يجب عقد كاي عقد
اي استيفاء القصاص^{١٢} اي لا الجامع الصغير^{١٣} الرسمى^{١٤}

الاب مخلاف القصاص لان المقصود التشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العفو الاب لا يملكه

فيه من الابطال فهو اول وقالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف الا لا يملك في

نفس لان المقصود من هذا هو الشفيعه وان الاسحقان يملك لان الاطراف يسلك بها مسلك
اي الاستيفاء في الطرف ١٢

لا موال فاما خلقت و قاية للانفس كمالا على ما عرف فكان استغافرة بمنزلة التصرف في

سأله الصبي بمرة المعنوا في هذا والقاض بمرة الا بالاصح لا ترى ان من نزل اوله يسبق
 له العجب من انهم

سلطان القاضی غفرلته فیہ قال ومن قتل ولہ اولیاء صغار کمبار فلکبار یقتلوا
ای محمد بن الجاسع الصغیر ۱۲

قال عبد بن حنيفة عز و لا ليس هو لك حتى يدرك الصغار ان القصص صحت في دينهم
بلغ ۱۱

لله تبارك وتعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن المجيد الباقى
الى الابد والحمد لله رب العالمين

آخر دليله وايضا يعلم من صميم صلب ملقى الاجر حيث قدم قوله وتال فللكبارس الاقتصاص من
اتله قبل كبر الصغار خلافا لما ١٢ ص ٦٢١ ج ٢

في العصمة قوله عليه السلام الا ان قتيل خطا العمد قبل السوط والخصاء وفي كل
 خطا ارتش وكان الالة غير معدة للقتل ولا مستعملة فيه لتعدرا استعماله فتمكنت شبهة
 عدم العمدية وكان القصاص يخرج عن المماثلة ومنه يقال قصصا اثره ومنه المقتصة للمجاهدين
 ولا تماثل بين الجرح والديق لقصص الثاني عن تخريب الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمه لان
 لان القتل بالسلاح غالب بالمشغل نادر ما رواه غير مرفوع او هو محمول على السياسة
 او تمت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة
 وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل حيا
 فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيم
 اليه قال واذا التقي الصفا من المسلمين والمشركين فقتل مسلما ظن انه مشرك فلا
 قول عليه وعليه الكفارة لان هذا الحد نوعي لخطئه على ابيانه ولا يوجب تقوى ويوجب
 الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكفار وكما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان
 ابي حذيفة رضي الله عنه عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان
 كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثر
 سواد قوم فهو منهم قال ومن شجر نفسه وشجره رجل وعقره اسد واصابته حية
 فمات من ذلك كله فعلى الاجنحة ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد لكون
 هدر في الدنيا والاخرة وقعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الاخرة حتى يؤتم عليه
 وفي النواذر ان عند ابن حنيفة ومحمد بن يعقوب يصل عليه وعند ابى يوسف يغسل

كتاب
الجنائيات

له قوله ومن جرح رجلا عمدا الخ الا اذا وجد ما يقطع نخرة الرقبة والبرء منه ولو اشهد المجرم وج على
 نفسه ان فلا نالم بجرح حتى ثم مات فلا يحوي لورثته ١٢ ملحق الا بجرح على حاشي مجمع البحر ص ٢٢٢

في قوله من شهر على المسلمين الخ ومن شهر على المسلمين سينا وجب قتله ولا شيء يقتله وكذا ان اضر
 على رجل سدا حيا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب قتلته شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او
 النهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين ١٢ القناوى العالم كبرى ص ٦٠٧

ولا يصل عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة على اختلاف المشايخ على ما كتبناه
 في كتاب التخصيص والزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا اخر وفعل الاجنب معتبرا في الملة
 والآخره فصارت ثلثة اجناس فكان النفس تفت بثلثة افعال فيكون التالف بفعل
 كل واحد ثلثة فيجب عليه ثلثة الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شهر على المسلمين سيفا
 فعليه ان يقتله لقوله عليه السلام من شهر على المسلمين سيفا فقد اطل دم ولا يباغ
 فتسقط عصمته ببغية ولا يه تعين طريقا لدفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله
 فعليه ان يقتله في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى
 وجوب دفع الضرر وفي سرقة الجامع الصغير من شهر على رجل سلاحا ليل او نهارا او شهر
 عصا ليل في مصر او نهارا في طريق غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا
 وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن
 في الليل لا يلقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير المصر طريق لا يلقه الغوث فاذا
 قتله كان دمه هدا اقلوا فان كان عصا لا يلبث فيحتاج ان يكون مثل السلاح عند **قال**
 وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي
 لا شيء عليه وعلى هذا الخلاف الصبي والدابة وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الدابة ولا
 يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهي
 ولانه يصحح كونه قتله بفعله فاشبه المكرة وكذا ابى يوسف ان فعل الدابة غير معتبر
 اصلا حتى لو تحقق لا يوجب الضمان اما فعليه ما معتبر في الجمل حتى لو حققه عليه بالضمان
 اي انما يثبت شهره ففعل الدابة ١٢

كتاب الجنائات
 في قوله من شهر على المسلمين الخ ومن شهر على المسلمين سينا وجب قتله ولا شيء يقتله وكذا ان اضر
 على رجل سدا حيا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب قتلته شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او
 النهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين ١٢ القناوى العالم كبرى ص ٦٠٧

في قوله من شهر على المسلمين الخ ومن شهر على المسلمين سينا وجب قتله ولا شيء يقتله وكذا ان اضر
 على رجل سدا حيا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب قتلته شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او
 النهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين ١٢ القناوى العالم كبرى ص ٦٠٧

له قوله ومن شهر على المسلمين الخ ومن شهر على المسلمين سينا وجب قتله ولا شيء يقتله وكذا ان اضر
 على رجل سدا حيا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب قتلته شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او
 النهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين ١٢ القناوى العالم كبرى ص ٦٠٧

وكذا عصمتها بالحقوق وعصمة الدابة لحق مالكها فكان فعلها مسقطاً للعصمة دون
 فعل الدابة وتنا أنه قتل شخصاً معصوماً أو تلف مالاً معصوماً حالاً للمال وفعل الدابة لا يصلح مسقطاً
 وكذا فعلها وإن كانت عصمتها بحقوقها لعدم اختيار صحيح ولهذا لا يجب القصاص تحقيق الفعل منها
 بخلاف العاقل البالغ لأن له اختياراً صحيحاً وانما لا يجب القصاص لو جرح المبيع وهو وقع الشك
 أي على المالك

فتجب الدية قال ومن شتر على غيره سلاحاً في المضر فضرته ثم قتله الآخر ففعل القاتل
 القصاص معناه إذا ضرب به فأنصر فكنه خرج من أن يكون محارباً بالانصراف فعادة
 عصمة قال ومن دخل عليه غيره ليلاً وأخرج السرقة فأتبعه وقتله فلا شيء عليه
 لقوله عليه السلام قاتل دون مالك ولا يباح له القتل دفاعاً في الابتداء فكذا استدرد
 في الانتهاء وتناول المسألة إذا كان لا يتمك من الاسترداد إلا بالقتل والله أعلم

باب القصاص فيما دون النفس

قال ومن قطع يد غيره عداً من المفصل قطعت يده وإن كانت يداً أكبر من اليد المقطوعة
 لقوله تعالى والجرح قصاصاً وهو ينبي عن المماثلة فكل ما مكن عايناً فيه يجب فيه القصاص
 وما لا فلا وقد مكن في القطع من المفصل فاعتبر ولا معتبر بكذا اليد وصغرهما لأن
 منفعة اليد تختلف بذلك وكذلك الرجل وما من الأنف والأذن لا مكان رعاية المماثلة
قال ومن ضرب عين رجل فقلعهما لا قصاص على المماثلة في القلع وإن كانت قائمة
 فذهب ضوعها ففعل القصاص لا مكان المماثلة على ما قال في الكتاب المجمل للمراة ويجعل
 على وجهه قطرساً طبعاً تقابل عين المرأة فيذهب ضوعها وهو مأثور عن جماعة من الصحابة

كتاب الجنائيات

كما لا كان استيفاء الحق كمالا متعذرا فله ان يتخير بدون حقه ولم ان يعدل الى العوض
كالمثل اذا انصر من ايدي الناس بعد الاتلاف ثم اذا استوفاهما ناقصا فقد ربي فقط
حقه كما اذا ضرب بالردى مكان الجحد ولو سقطت الموقفة قبل اختيار المحنة عليه قطعت
ظلمها فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص انما ينتقل الى المال باختياره فيسقط
بقواته بخلاف ما اذا قطعت بحقه عليه من قصاص وسرقه حيث يحيط به الارش لا يشره
به حقا مستحقا فصارت سالمة له معنى قال ومن شجر جلا فاستوفى عليه ما بين
قرنيه وهو لا يستوفى ما بين قرني الشايج فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتصر بمقدار شجته
يبتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجة موجهة لكونها مشينة
فيزداد الشين بزيادة قوتها وفي استيفائه ما بين قرني الشايج زيادة علم ما فعل ولا يلحق من
الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع فينتقص فخير كما في الشراء والصحيح في ذلك
ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهي
تأخذ من جبهته الى قفاها ولا تبلغ الى قفا الشايج فهو بالخيار ان يختار ما يشاء ولا قصاص
في اللسان ولا في الذكر عن ابي يوسف ر.ه. ان اذا قطع من اصله يجزى عنه كاعتبار المساواة ولنا
انه يقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم
كالمفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره
بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا يقبض ولا ينبسط وله حد يعرف فيمكن اعتبار المساواة
والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص كما كان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعض

جمله
كتاب
الجنائيات

[illegible]

ما اذا قتل رجلين وعفا أحد الوليين لان الواجب هناك قصاصان من غير شبهة لاختلاف
القتل والمقتول وهما واحد لا تخادها واذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقيين مالا
لانه امتنع بمعنى راجع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وضاه
ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بن يحيى في سنتين فيما اذا كان بين الشريكين
وعفا احدهما لان الواجب نصيب الديه فيعتبر بما اذا قطعت يده خطأ ولنا ان هذا بعض
بدل الدم وكل مؤجل الى ثلث سنين فكذلك بعضه والواجب في اليد كل بدل الطرف
وهو في سنتين في الشرع ويجب ماله لانه عمدا قال واذا قتل جماعة واحدا عفا اقتصر
مجمعهم لقول عمر رضي الله عنه فيه لو تمالأ على اهل صنعاء لقتلهم ولان القتل بطريق
التغالب غالب والقصاص مزرعة للسفهاء فيجوز تحقيق الحكمة الاحياء واذا قتلوا واحدا جماعة
فحضر اولياء المقتولين قتل لجامعتهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضروا احدهم قتل له وسقط
حق الباقيين وقال المشافعي يقتل بالاول منهم ويحب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرف
الاول قتل لهم وقامت الديات بينهم وقيل يقتل عيبتهم فيقتل لمن خرجت قرعة عليهم ان
الموجود من الواحد قتلات الذي تحقق حقه قتل واحد فلا تماثل وهو القياس في
الفصل الاول لا ان عرف بالشرع ولنا ان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله
الفصل الاول لا لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص لانه وجد من كل واحد منهم جرح
صالح لا نزهاق فيضاهي كل منهم اذ هو لا يجزي وكان القصاص شرع مع المنك في
التحقيق الاحياء وقد حصل بقتله فكفيه قال ومن وجب عليه القصاص اذ امات

كتاب الجنائيات

وكان كان لبعضهم قائم بحراسي المباشرة لبقية (٥٧٠)

له قوله واذا قتل جماعة واحدا الخ وندرجا في تناوولي ابن تيمية امثلة على هذه الحالات المختلفة ففيها ازام مشترك
جماعة في قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث انهم جميعا لو باشروا قتله وجب القود (العصاص) عليهم

قوله (٥٧٩) وفيما وانه فقيها فزان احصوا الاجاب الفروا على المباشر وصوره الى حقيقته والساقط

الاجابات كتاب الاجنات

الاجنات كتاب الاجنات

الاجنات كتاب الاجنات

سقط القصاص لغوات محل الاستيفاء فاشبه موت العبد الجاني وقتل في خلاف
الشافعية اذ الواجب اجمدا عند قال واذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص
على واحد منها وعليه نصف الدية وقال الشافعية يقطع يداها والمفترض اذ اخذ
سكينا وامر به على يده حتى انقطع له الاعتبار بالنفس والايدى تابعة لها فاخذ حكمة
او جمع بينهما اجماع مع الزجر ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع
حصل باعنا ديمها والمحل متجه فيضاً الى كل واحد منها البعض فلا مماثلة بخلاف النفس
لان الانزهاق لا يجزى وكان القتل بطريق الاجتماع فالجحد الغوث والاجتماع
على قطع اليد من المفصل في حيز الندرة لا فتقار الى مقد مات بطيئة فليحتم الغوث
قال وعليه نصف الدية لانه دية اليد الواحدة وهما قطعها وان قطع واحد منهما
رجلين فحضر افرها ان يقطعها يد ويأخذ امنية نصف الدية يقتسمان نصفين سواء
قطعها معاً او على التعاقب قال الشافعية في التعاقب يقطع بالاول وفي القران يقرع لان
اليدين استحقهما الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي القران
اليدين الواحدة لا تقب بالحقين فترجح بالقرعة ولنا انها استويا في سبب الاستحقاق فيستويان
في حكم كالعزمين في التركة والقصاص مملك الفعل ثبتت مع المنافي فلا يظلم الا في حق
الاستيفاء ما لمحل فلول عنده فلا يمنع ثبوته الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت لمحل قصاصه اذ اقطع
يمينها على التعاقب فثبت له ما وجب احدها فقطع يده فلا اخرون نصف الدية لان الحاضر في
التي قطع وترد روح الغائب اذا استوفى لم يتوكل الاستيفاء فتعدي حق الاخر والدفع لان اوفى به
واحد والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وجاء في القنادي ارضائه اذا اشرك اولاد رجل مع اجنبى

الاجنات كتاب الاجنات

حقاً مستحقاً قال وإذا أقر العبد بقتل العمد له القوم وقال فزرة لا يصح إقراره لأنه لا يلقى
 حق الموت بالابطال فصارك إذا أقر بالمال قلنا أنه غير متمم فيه لأنه مضطرب به فيقبل ولا
 العبد مبيع على أصل الحرية في حق الدم عملاً بالأدوية حتى لا يصح إقراره بالموت عليه الحد والقصاص
 وبطلان حق الموت بطريق الضم فلا يبالى به ومن هو جلا عدا فقتل السهم منه الآخر
 فماتاً فعليه القصاص للاول والدية للثاني على عاقلة لأن الاول عمد والثاني احد نوعي
 الخطأ كأنه سر إلى صيد فاصاب كميناً والفعل بعد تبعه لا أثر **فصل قال ومن**
 قطع يد رجل خطأ ثم قتل عدا قبل تبرأ يده أو قطع يده عدا ثم قتل خطأ أو قطع يده خطأ
 فبرأت يده ثم قتل خطأ أو قطع يده عدا فبرأت ثم قتل عدا فانه يؤخذ بالامر من جميعاً
 والاصل فيه ان الجمع بين الجراحات واجب ما أمكن تقيماً للاول لأن القتل في العلم يقع بضم
 متعاقبة وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض الحرج الا ان لا يمكن الجمع في قطع كل واحد حكم
 نفسه وقد تعدد الجمع في هذه الفصول في الاولين لاختلاف حكم الفعلين في الآخرين لتخلل
 البرء وهو قاطع للسراية حتى لو لم يتخلل وقد تجانس ابان كانا خطأين تجمع بالاجماع لا مكان
 الجمع واكتفى بدية واحدة وان كان قطع يده عدا ثم قتل عدا قبل ان تبرأ يده فان شاء
 الامام قال قطعوه ثم اقتلوه وان شاء قال قتلوه وهذا عند احنيفة وقالا يقتل ولا
 تقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما ولو كان الجمع متعذراً ما
 للاختلاف بين الفعلين هذين لأن الموجب القود وهو عمد المساواة في الفعل وذلك بان
 يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولا يجوز قطع اضاقة السبق الى القطع حتى لو صدر
 من

كتاب الجنائيات

انما هو ان يقطع يده عدا ثم قتل عدا قبل ان تبرأ يده فان شاء الامام قال قطعوه ثم اقتلوه وان شاء قال قتلوه وهذا عند احنيفة وقالا يقتل ولا تقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما ولو كان الجمع متعذراً ما للاختلاف بين الفعلين هذين لأن الموجب القود وهو عمد المساواة في الفعل وذلك بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولا يجوز قطع اضاقة السبق الى القطع حتى لو صدر من

انما هو ان يقطع يده عدا ثم قتل عدا قبل ان تبرأ يده فان شاء الامام قال قطعوه ثم اقتلوه وان شاء قال قتلوه وهذا عند احنيفة وقالا يقتل ولا تقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما ولو كان الجمع متعذراً ما للاختلاف بين الفعلين هذين لأن الموجب القود وهو عمد المساواة في الفعل وذلك بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولا يجوز قطع اضاقة السبق الى القطع حتى لو صدر من

انما هو ان يقطع يده عدا ثم قتل عدا قبل ان تبرأ يده فان شاء الامام قال قطعوه ثم اقتلوه وان شاء قال قتلوه وهذا عند احنيفة وقالا يقتل ولا تقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما ولو كان الجمع متعذراً ما للاختلاف بين الفعلين هذين لأن الموجب القود وهو عمد المساواة في الفعل وذلك بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولا يجوز قطع اضاقة السبق الى القطع حتى لو صدر من

عفا عن القتل وهو غير القتل بالسرية تبين ان الواقع قتل وحقه فيه ونحن نوجب ضمانه وان كان ينبغي ان يوجب القصاص وهو القياس لان هو الموجب للعدا لان الاستحسان يجب

عفا عن القتل وهو غير القتل بالسرية تبين ان الواقع قتل وحقه فيه ونحن نوجب ضمانه وان كان ينبغي ان يوجب القصاص وهو القياس لان هو الموجب للعدا لان الاستحسان يجب

الوثة تتعلق به فيعتبر من الثلث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها عليه ثم مات فلها مهر مثلها وعلى عاقبتها الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي مالها وهذا عند

من حيث ان القصاص واجب على القاتل ولو كان القاتل من العفو عن القتل ولو كان القاتل من العفو عن القتل ولو كان القاتل من العفو عن القتل

كتاب الجنايات

بسم الله الرحمن الرحيم ...

في ماله لا نغدر القياس ان يوجب القصاص على ما بيناه واذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية

△△△

قَاتِلَهُ ثُمَّ عَفَا وَقَدْ قُضِيَ لَهُ بِالْقصاصِ وَلَمْ يَقْضَ فَعَلَ قَاطِعُ الْيَدَيْنِ الْيَدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

وقت قبل البرء وبعده وصار كما اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن

القصاص إذا سقط للشبهة فإن لم يأن يُلَفِّه تبعاً وإذا سقط وجب المال وإنما لا يجب في

ضوء لا يظلم الأعمى الاستشفاء أو العفو أو الأعتاب أضلكم إن توفيت في مقام إقذال

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 ١٢٨٠ هـ

قبل البرء فهو استيفاء لو خرج بعد البرء فهو هذا الجمل هو الصحيح والأصابع وإن كانت تابعة قياماً
فلا يكون مستنفدة ١٢ رصا ١٣

في الطريق اذا استوفاه ثم سار الى النفس مات يضم دية النفس عند ابى حنيفة وقال لا يضم

الكلية / قسم الهندسة المدنية / المرحلة الأولى / مادة الميكانيكا / الفصل الأول

[illegible]

هذا الاصل من السيرة ليس وسعي قصاص كالا مام والبراع والحجج والمأمور بقطع اليد وله
 انهم قتل بغير حجة في القتل وهذا وقع قتلا وهذا لو وقع ظلما كان قتلا ولا مخرج
 افض الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة فف
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه ممكن فيها بالفعل ما نقله كالا مام او عقلا
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوصف السلامة كالرعي الى الحربي وفيما نحن فيه الترام
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطيا د

باب الشهادة في القتل

قال ومن قتل له ابناء حاضر غائب فقام الحاضر لمينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد
 البينة عند ابي حنيفة وقال لا يعيد ان كان خطأ لم يعد لها بالاجماع وكذلك الدين يكون
 لا يبرأ على اخرها في الخلافية ان القصاص طريقه طريق الوارثة كالدين وهذا لا يبرأ
 عن نفسه فيكون الملك في يمين له الملك في المعوض كما في الدية وهذا لو انقلب ما لا
 يكون للميت وهذا يسقط بعفو بعد الحجج قبل الموت فينتصبا احد الوارثة خصما عن
 الباقيين له ان القصاص طريقه طريق الخلاف دون الوارثة الا ترى ان ملك القصاص
 يثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانهم من اهل الملك في
 الاموال كما اذا انشبه وتعلق بها صيد بعد وفاته ملكه واذا كان طريقه الاثبات ابتداء لا
 ينتصبا احد خصما على الباقيين فيعيد البينة بعد حضوره فان كان قاتل البينة ان الغائب عفا
 فالشاهد ويسقط القصاص لا تادع على الحاضر سقوط حقه القصاص الى مال لا يمكن اثباته بالاثبات
 فيقبل بينة القاتل بحضور الشاهد

والاجابة ان البينة في القتل لا يبرأ من القصاص لان القصاص طريقه طريق الوارثة كالدين وهذا لا يبرأ
 عن نفسه فيكون الملك في يمين له الملك في المعوض كما في الدية وهذا لو انقلب ما لا
 يكون للميت وهذا يسقط بعفو بعد الحجج قبل الموت فينتصبا احد الوارثة خصما عن
 الباقيين له ان القصاص طريقه طريق الخلاف دون الوارثة الا ترى ان ملك القصاص
 يثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانهم من اهل الملك في
 الاموال كما اذا انشبه وتعلق بها صيد بعد وفاته ملكه واذا كان طريقه الاثبات ابتداء لا
 ينتصبا احد خصما على الباقيين فيعيد البينة بعد حضوره فان كان قاتل البينة ان الغائب عفا
 فالشاهد ويسقط القصاص لا تادع على الحاضر سقوط حقه القصاص الى مال لا يمكن اثباته بالاثبات
 فيقبل بينة القاتل بحضور الشاهد

كتاب
 الجنايات

هذا الاصل من السيرة ليس وسعي قصاص كالا مام والبراع والحجج والمأمور بقطع اليد وله
 انهم قتل بغير حجة في القتل وهذا وقع قتلا وهذا لو وقع ظلما كان قتلا ولا مخرج
 افض الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة فف
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه ممكن فيها بالفعل ما نقله كالا مام او عقلا
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوصف السلامة كالرعي الى الحربي وفيما نحن فيه الترام
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطيا د

وإذا كان القاتل قد قتل عددا من القتلى...
 وإذا كان القاتل قد قتل عددا من القتلى...
 وإذا كان القاتل قد قتل عددا من القتلى...

العفو من الغائب في نصيب الحاضر خصا عن الغائب كذا عبد الله بن رجلين قتل عددا واحدا
 الرجلين غائب فهو على هذا لما بيناه **قال** فان كانت اولياء ثلثة فشهد اثنين منهم
 على الآخر انه قد عفا فشهدا باطلا وهو عفو منه لا ينهى جرحان بشهادتهما الى نفسه ^{من القصاص ١٢} ^{أي على ما في ١١ من ١٢} ^{تعليل بقوله فشهدا باطلا ١٢}
 وهو انقلاب القود مالا فان صدقهما القاتل فالدية بينهما ثم اثلاثا معناه اذا صدق قصما
 وحده لانه لما صدقهما فقد قرئت ثلثة الدية لهما فصحا قريرة الا انه يدعى سقوط حق المشهود
 عليه وهو منكر فلا يصدق ويغرم نصيبه وان كان كذا شي لهما ولا اخر ثلثة الدية
 معناه اذ كان بينهما القاتل ايضا وهذا لا ينهى اقتران على نفسه ما يسقط القصاص فقبل
 وادعيا انقلاب نصيبهما مالا فلا يقبل الا بحجة وينقل نصيب المشهود عليه لان دعواهما
 العفو عليه هو منكر بمنزلة ابتداء العفو منه في حق المشهود عليه ان سقط القود مضا
 اليهما وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم القاتل ثلثة الدية للمشهود عليه فلا بد من ذلك
قال واذا شهد المشهود انه ضربه فلم يزل صاحبها حتى مات فعلى القود اذا كان عددا كان
 الثابت بالشهادة كالثابت معاينة وفي ذلك القصاص على ما بيناه والشهادة على قتل
 العمد تحقق على هذا الوجه لان الموت بسبب الضرب انما يعرف اذا صار بالضرر صاحب حتى
 مات وتاويله اذا شهد وان ضربه بشيء جارح **قال** واذا اختلف شاهدان
 القتل في الايام او في البلد او في الذي كان به القتل فهو باطل لان القتل لا يعاد ولا
 يكرر والقتل في زمان او في مكان غير القتل في زمان او مكان آخر والقتل بالعصا
 غير القتل بالسلاح لان الثاني عمد الاول شبه العمد ويختلف احكامهما

كتاب
الحجيات

ان القاتل قد قتل عددا من القتلى...
 ان القاتل قد قتل عددا من القتلى...
 ان القاتل قد قتل عددا من القتلى...

ان القاتل قد قتل عددا من القتلى...
 ان القاتل قد قتل عددا من القتلى...
 ان القاتل قد قتل عددا من القتلى...

مسائل هذا الباب ٢ (ملحق الاجم) وانما عدل ابو يوسف رحمه الله عن ذلك فيما اذا روى الى مسلم فارتد والعيان بالبرقة
قبل الاصابة باعتبار انه صار مبرئا له بالردة على ما بيناه ١٢ مجموع الامم من ٢٦٣٦ ج ٢

له قوله نفى الرأى الدية عند ابى حنيفة ان المعتبر حالة الرأى وهى الاصل فى -

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

وذكر في المعاقلة انه لو صلح على الزيادة على مائة حلة او مائة بقعة لا يجزى وهذا آية التقية بذلك ثم قيل هو قول الكل في رفع الخلاف وقيل هو قولها قال ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد ورد هذا اللفظ موقفا على علي بن ابي طالب ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي رحمه ما دون الثلث لا يتنصف وامامه فيه نزيك بن ثابت رضي الله عنه والجماعة عليه ما رويناه بعمومه وان حالها انقص من حال الرجل ومنقعتها اقل وقد ظهر اثر النقص في التنصيف في النفس فكذلك في اطرافها واجزائها باعتبارها بالثلث وما فوقه قال ودية المسلم الذي سواه وقال الشافعي رحمه دية اليهودي والنصراني ربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالكية دية اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم والكل عندنا عشرة الفان وللشافعي رحمه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني واليهودي ربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم ولنا قوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وكذلك قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وما رواه الشافعي رحمه لم يعرف راويه ولم يذكر في كتب الحديث وما رويناه اشهر ما رواه مالك فانه ظهر على الصحابة رضي الله عنهم فصل فيما دون النفس قال في النفس لدية وقد ذكرناه قال وفي المارن الذي في اللسان الدية وفي الذكر الدية والاصل فيما روى سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم رضي الله عنه والاصل في الاطراف انما اذا اتى

كتاب الديات

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجم فوفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حجارة القتل ومن قتل النفس (لقية ٥٨٣)

[illegible]

من انما هو ردة
 الحسن من الى
 مع اعتدال بالدية
 في الحوادث
 اجمال ١٢
 عن
 احقر از عاقل
 بعض شرايخا انه
 كسب فيه سال الدية
 لانه عفو طردة
 رايوت به اجمال
 عن
 انما اسما كسب
 البشرا
 طعن الراس
 والخصم
 اذا جلتها عند ائمة
 الدية لا القصاص
 لا القصاص
 لا يجيب في شئ من
 الشئ لانه موقوف
 فلا ثبت قيا سادنا
 ثبت نصا او
 ثبت نصا او
 ولا تد والنس انما
 ورد في الجراحات
 قال الله
 قال واكبر
 قصاص من الذين
 قصاصنا لانه لا
 تميز

جلد
کتاب
الذیات

(لقية ٥٨٣) أما نيزجه و نوافه العاجلة بالعقوبة و ذلك بما يكون متلفا للجاني او بحفظه فشرع الله القصاص و الرية لتحقيق معنى النزهة و هذا الكتاب لبيان ذلك و قد سماه محمد ربه الله تعالى كتاب الريات لان وجوب الرية بالقتل اعم من وجوب القصاص فان الرية تجب في الخطاء و في شبه العمد (لقية ٥٨٥)

△△△

جلد
کتاب
الذیات

[illegible]

في نسبة الكتاب إليها واشتقاق الربة من الاداء لانها مال مؤدى في مقابلة متلف ليس بما

[illegible]

قال وفي كل اصبع فيها ثلثة مفصل ففي احدى ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان
اي القعدوسى ١٢ عيني
كلاهما ١٢ عيني

ففي احدهما نصف دية الاصبع وهو نظير لتقسام دية اليد على الاصابع قال وفي كل من

خمس من الأبل لقوله عليه السلام في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس

من الابل والاسنان والاضراس والاطلاقا وفيها وكما روى في بعض الشرايات والاسنان كلها

سواء ولا نكلها في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل كالأيدي في الأصابع وهذا

اذا كان خطا فان كان عمدا فحق القصاص وقد مر في الجنايات قال ومن ضرب عضوا

فاذ هب منفعته ففيدة كاملة كاليد اذا اشدت والعين اذا ذهب ضوءها لان المتعلق

تقويت جنس المنفعة لأفوات الصوة ومن ضرب كعب غيره فأنقطع ماؤه يجب الدية لتفويت جنس
 ١٢

المنفعة وكذا الواحد لانه قوت جماع الكمال وهو استواء القامة فلو كانت الحجة وبه لا شيء عليه
انني منفعة انفسه

لزوالماعن اثر فصل في الشجاج قال الشجاج عشرة احكامه وهي التي تفرص الجلاله

تَجِدُ شَيْءًا وَلَا تَخْرِجُ الدَّمَّ وَالْإِصْبَاعَ وَهِيَ الَّتِي تُظَهِّرُ الدَّمَ وَلَا تُسِيلُ كَالْدَّقِ فِي الْعَيْنِ وَالْأَمَامَةِ
فَدَسُّ بِالْفَتْحِ خَرَابِيدُكَ بِزَوْرٍ بَارَكْتَ لَكَ مَا مَعْنَاهُ أَنَّ

وهي التي تُسِيلُ الدَّمَّ والبَاضِعَةُ وهي التي تَضَعُ الجِلْدَ إِذَا تَقَطَّعَ والمُتَلَاخِظَةُ وهي التي تَأْخُذُ
بُغْيَضٍ بِالْفَتْحِ بَرْدَن ١٣٢

في اللحم والسمك وهي التي تصل الى السحماق وهي حلة رفيقة بين اللحم والعظم الرأس الموصحة وهي التي
 سمعان كرقطاس بسمت تنكب سر الامن
 في اللحم والسمك وهي التي تصل الى السحماق وهي حلة رفيقة بين اللحم والعظم الرأس الموصحة وهي التي

توضيح العظم أي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر نحو
 تشريح الإنسان مفقودا وكمشة شرح ولما ينه ١٢ مدح ١٤

والأُمَّةُ وَهِيَ الَّتِي تَقْصُلُ إِلَى الْإِنْفِ الرَّأْسَ هُوَ الَّذِي فِيهِ الدِّمَاغُ وَالْمَوْجِهُ الْقَصَاصُ كَانَتْ عَدَا

روى انه عليه السلام قضى بالقصاص للموصحة ولانه لم يكن ينتهك السلاطين الى العظم في تساويل

فيحقق القصاص والولا قصاص بنية التجاج لان لا يمكن اعتبار المساواة فيها لانها لا تحدد

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

لبقية (٥٨٥) على مادون النفس نرى أيضا وكذا لك القيمة الواجبة في سائر العلاقات إلا أن الرتبة التي هي في جدول النفس
الأصل اللغة لا يطردون الاشتقاق في جميع مواضعه لقصد التخصيص بالتعريف ١٢ المبسر والشمس للغة الخس ص ٥٨ ٢٦٧

576

جلد
کتاب
الذیات

عبد الزمان في مصنفه عن الثوري
عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف بن شبيب
عن أبيه عن ابن أبي السيب «**من** قال الزبيدي
السلامة ما خذ من قولهم الخ
البيان اذا فصل احد بما لا يشترط
فانما حلت ما يظهر الخ ولا يقطع
والا فمعه بعد الا انها تقطع
منه الارب بس استواركون ان»
جاءت بس استواركون ان»
قوله وبذا اختلف عبارة
ربح الس ماخذ الاستقاف في مسج
ذنب الس ان الخلافة مشتقة
من الخ الس فان اذا الفصل احد
الخلافة ما يظهر الخ

له قوله وقال محمد بن الدحل وهو ظاهر الرواية الخ الفقرة على قول محمد كمانى الفقارى العالم بغيره حيث قال :-

519

(بقية ٥٨٨) باربع من الابل وانما يحمل على ان ذلك كان مقدار حكومة عميل ثم اختلف المتأخرون من مشايخنا رحمهم الله في معرفة حكومة العبد فقال الطحاوي السبيل في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا به دون هذا الاثر ويقوم مع (بقية ٥٩٠)

الزيادة لها في الخلافية ان الفعل في محلين فيكون جنائبتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما
لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الى رجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل يجب القود
في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس وسعد الساري فيجب المال
ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه اتصال احدهما
بالاخر فاورثت نهائية شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية
صاحبه وخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه
فشلت اجنبه اخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة مرة وقال لا وزفر في الحسن مرة
يقتصر من الاولى وفي الثانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروى ابن سماعة
عن محمد في المسألة الاولى وهو ما اذا شاع موضع فذهب بصره انه يجب القصاص فيه لان الحاصل
بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلافية لاخيرة لان التمثل
لا قصاص فيه فصار الاصل عند محمد مرة على هذه الرواية ان سرية ما يحجب فيه القصاص
ما يمكن فيه القصاص بوجوب القصاص كالموت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور
ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا يترى ان الشبهة ببقية موجبة في نفسها ولا قود في التسبب
بخلاف السرية الى النفس لانه لا يتبع الاولى فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر
السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعة مرة وتواوضح موضعين فثقلت
فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبتت مكانها اخرى سقط الارش في
قول ابي حنيفة مرة وقال عليه الارش كما لا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمته مبتدأة

قوله لا يترى ان الشبهة ببقية موجبة في نفسها ولا قود في التسبب بخلاف السرية الى النفس لانه لا يتبع الاولى فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعة مرة وتواوضح موضعين فثقلت فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبتت مكانها اخرى سقط الارش في قول ابي حنيفة مرة وقال عليه الارش كما لا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمته مبتدأة

(بقي ٥٩٠) نقصان القيمة بالشجاج التي قبل الموضحة اكثر من نصف العشر فيؤدي منها القول الى ان يوجب في الشجاج من المربة فوق ما اوجبه الشرع في الموضحة وذلك لا يجوز ولكن الصحيح ان ينظر كم مقدار هذه

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سر حصة فثبت كايجب
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه منفعة ولا زينة وعزاني يوسف انتجبت حكومة عدل للمكان
 الا لم يحصل ولو قلع سر غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرر على القالع الارش
 بكاله لان هذا ما لا يعتد به اذ العود ولا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتمس لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سر جل فانزع المزوعة سنة من النازع فثبت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حولان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانه دمت الجناية ولهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر اليأس في ذلك القصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فالتقينا بالحوال لانه تنبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حول لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحركت يستأني حولا ل يظهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فاذا قوا ان اختلاف في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
 الذي وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمنكر ولو لم تسقط لاشع على الضارب عزاني يوسف انتجبت
 حكومة الا لم سنبيل الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسوقا لاشع
 له قوله ولو ضرب ان سن انسان الخ ولو ضرب سن انسان فتحرك ما جمل فان اخضر او احمر تجب ردية
 السن خمسمائة وان اخضر اختلف المشايخ فيه والمصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سر حصة فثبت كايجب
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه منفعة ولا زينة وعزاني يوسف انتجبت حكومة عدل للمكان
 الا لم يحصل ولو قلع سر غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرر على القالع الارش
 بكاله لان هذا ما لا يعتد به اذ العود ولا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتمس لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سر جل فانزع المزوعة سنة من النازع فثبت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حولان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانه دمت الجناية ولهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر اليأس في ذلك القصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فالتقينا بالحوال لانه تنبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حول لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحركت يستأني حولا ل يظهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فاذا قوا ان اختلاف في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
 الذي وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمنكر ولو لم تسقط لاشع على الضارب عزاني يوسف انتجبت
 حكومة الا لم سنبيل الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسوقا لاشع

السن الخمسمائة وان اخضر اختلف المشايخ فيه والمصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)
 من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سر حصة فثبت كايجب
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه منفعة ولا زينة وعزاني يوسف انتجبت حكومة عدل للمكان
 الا لم يحصل ولو قلع سر غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرر على القالع الارش
 بكاله لان هذا ما لا يعتد به اذ العود ولا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتمس لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سر جل فانزع المزوعة سنة من النازع فثبت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حولان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانه دمت الجناية ولهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر اليأس في ذلك القصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فالتقينا بالحوال لانه تنبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حول لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحركت يستأني حولا ل يظهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فاذا قوا ان اختلاف في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
 الذي وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمنكر ولو لم تسقط لاشع على الضارب عزاني يوسف انتجبت
 حكومة الا لم سنبيل الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسوقا لاشع

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سر حصة فثبت كايجب
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه منفعة ولا زينة وعزاني يوسف انتجبت حكومة عدل للمكان
 الا لم يحصل ولو قلع سر غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرر على القالع الارش
 بكاله لان هذا ما لا يعتد به اذ العود ولا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتمس لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سر جل فانزع المزوعة سنة من النازع فثبت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حولان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانه دمت الجناية ولهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر اليأس في ذلك القصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فالتقينا بالحوال لانه تنبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حول لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحركت يستأني حولا ل يظهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فاذا قوا ان اختلاف في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
 الذي وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمنكر ولو لم تسقط لاشع على الضارب عزاني يوسف انتجبت
 حكومة الا لم سنبيل الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسوقا لاشع

في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجنب القصاص لانه لا يمكن ان يضرب بضرب بالسوء منه
وكذا اذا كسر بعضه واسوء البياقي لا قصاص لما ذكرنا وكذا لو اوجع او اخضر قال ومن شج
رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند ابى حنيفة ره لروا ال
الشين الموجب وقال ابو يوسف يجب عليه ارش الالم وهو حكومة عدل لان الشين
ان زال فالالم الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال محمد بن علي اجرة الطبيب في ثلث الداء
لانه انما الزمه اجرة الطبيب في ثلث الداء بفعله فصا كانه اخذ ذلك من ماله الا ان
ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تتقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق
الجانبي فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة تسوط فجرحه فبرأضها فعليه ارش
الضرب معنا اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على الخلاف قد مضى في الشجرة الملقحة
قال ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجنايا من
جنس واحد الموجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطرف في النفس
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا
قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ماله الا حالها لان
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تسر الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الماله في
كل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش واجب بالصلح فهو في مال القاتل لقوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عند الحديث وهذا عمد غيرنا الاول يجب في ثلث سنين لان نال وجب

جلد
کتاب
الذیات

[illegible][illegible]

قوله في قوله تعالى فاعلم انك قد اصابته من قبل الله فاعلم انك قد اصابته من قبل الله

كتاب الديان

قوله في قوله تعالى فاعلم انك قد اصابته من قبل الله فاعلم انك قد اصابته من قبل الله

بالقتل ابتداء فاشبهه بشبه العمد الثاني يجب جلالا لنعلم وجب بالعقد فاشبهه القدر في
البيع قال واذا قتل الاب ابنه عمدا فالدية في ماله وتلت سنين وقال الشافعي يجب
حالة لان الاصل ان ما يجب بالان لا يجب جلالا والتاجيل للتخفيف في الخاطئ وهذا عام
فلا يستحقه ولا المال وجب جبرا لحقه وحقه في نفسه حال فلا يخبر بالمؤجل ولنا
انه مال واجب بالقتل فيكون مؤجلا كدية الخطأ وشبه العمد هذا لان القياس يات بقوم
الادمي للمال لعدم التماثل والتقويم ثبت بالشرع وقد ورد به مؤجلا لا مجالا فلا يعلل
عنه لاسيما الى زيادة ولما لم يجز التغليظ باعتبار العمدية قدرا لا يجوز صفا وكل جناية
اعترف بها الجاني فهي فحالة ولا يصدق على عاقلة لما رويناه لان الاقل لا يتعدى
المقتر لقصور ولايته عن غيره فلا يظهر حق العاقلة قال وعمد الصبي والمجنون خطأ
وفيه الدية على العاقلة وكذلك كل جناية موجبة خمس مائة فصاعدا والمعتوة
كالمجنون وقال الشافعي عمدا غير عمد حتى تجب الدية في ماله لانه عمدا حقيقة اذ العمد هو القصد
غير انه يختلف عنه احد حكمية وهو القصاص فيجب عليه حكمية الاخر وهو الوجوب في
ماله ولهذا تجزى الكفارة به ويخرج عن الميراث على اصله لانها يتعلقان بالقتل ولنا ما روينا
عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال عمدا وخطأ سواء ولان
الصبي مظنة المرحمة والعاقلة الخاطي لما استحق التخفيف حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي
وهو اعدل من العاقلة وهذا التخفيف لا سلم تحقيق العمد فانها تترتب على العلم والعلم بالعقل والمجنون عند
العقل والصبي قاصر العقل فاني يتحقق منها القصد وصار كلنا ثم وجرمان لليرث عقوبة وهما ليسا
كل واحد

رمحه حكيم العدل ان كانت دون اربش الموضحة او مثل اربش الموضحة لا تتحمله العاقلة و
ان كانت اكثر من ذلك يبين فلا راية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال
شيخ الاسلام الصحيح انه لا تتحمله العاقلة كذا في التتارخانية ١٢ رد المختار ص ٤١٩ ج ٥

ومنه غرة الفرس وهو البياض الذي على جبهته (جبينه) ومنه قوله عليه
السلام (الغرة عند لعنوا أهل اللغة المملوك الأبيض) -

[illegible][illegible]

السابق وان القت ميتا ثمر ماتت الام فعليه ثمة بقتل الام وغرة بالقائها وقد صح ان عليه
 السلام قضة في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد
 ذلك حيا ثمرات فعليه ثمة في الام ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم القت
 ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين قال الشافعي لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر
 موته بالضرب فصارك اذا القته ميتا وهي حية ولنا ان موت الام احد سببه موته لا يمتنع
 بموتها اذ تنفسه بنفسه فلا يجاب الضمان بالشك قال وما يجزى الجنين مودع عنده
 لانه بدل نفسه فيدره ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته فالقت ابنه ميتا
 فعلة عاقلة الاب غرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي
 جنين الام اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي
 في عشر قيمة الام لانه جزء من وجه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدرا لها من الاصل ولنا
 ان بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجلب الا عند ظهور النقصان من الاصل ولا معتبر به في
 ضمان الجنين فكان بدل نفسه في قدرها وقال ابو يوسف يجزى ضمان النقصان لو نقصت
 الام اعتبار الجنين اليها ثم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده على ما
 نذكر ان شاء الله تعالى فصح الاعتبار على اصله قال فان ضربت فاعتق المولى مائة
 بطنها ثم القته حيا ثمرات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد لعنقه لانه قتله
 بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلم هذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا
 لانه صار قاتلا لاياء وهو حي فنظرنا الى حاله السبب في التلف وقيل هذا عندهما وعند

[illegible]

لَمْ شَيْ لَآ أَنَّهُ لَمْ يَصِفْ حَيَاتَهُ (فَعَلَّ الْقَتْلَ لِأَيِّحَقِّقَهُ الْإِنْفِ مَحَلَّ هَوْنٍ وَالضَّمَانُ بِالْمَشْكُ لَا يَجِبُ وَلَا يَتَأَيَّانُ الظَّاهِرَانِ) حَتَّى أَوْ مَعْدَ الْحَيَاةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ حِجَّةً لَزَعِ الْإِسْتِحْقَاقِ (بَقِيَّةُ ٥٩٧)

596

باب ما يحدثه الرجل في الطريق

جملہ
کتاب
الذیات

[illegible]

(لقية ٥٩٦) دون الاستحقاق به ومعهذا لا يجب في جنين الهيمة
الا نقصان الام ان تمكن فيما نقصان وان لم

(لقية ٥٩٧) من البديل كولد المحذور فانه حر بالقية لهذا المعنى وروائه منصوص الرق ضد ثم الملك في الرق والم ليس فيه مفعول للحياة فيجعل كالمى في الجباب القبان
 على فنادى ردى رادى جسم بليس لحق اشترع الجناح او لم يخرج حتى بنوا جها ما هو ثم سلف يقتل انسانا القوم
 ١٠٠

[illegible][illegible]

الكل فجعل في حق كل واحد كان هو المالك وحده حكما كيلا يتعطل عليه طريق الانتفاع
ولا كذلك غير النافذ لان الوصول الى ارضائهم ممكن فبقية على الشركة حقيقة وحكما
قال اذ اشعر في الطريق وشنا او ميزاها ونحوه فسقط على انسان فعطى فالدنية على
عاقلة لا بد مستتب لتلف متعدي بشغله هو اء الطريق وهذا من اسباب الضمان هو الاصل
وكذلك اذا سقط شيء مما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا تعذر بقضه انسان او عطيت به
دابة وان عثر بذلك رجل فوقع على اخر فانما الضمان على الذي حدث فيه لان
يصير كالدافع اياه عليه وان سقط الميزاب نظرا فان اصاب ما كان منه في الحائط رجلا
فقتله فلا ضمان عليه لانه غير متعدي فيه لما انه وضعه في ملكه وان اصابه ما كان
خارجا من الحائط فالضمان على الذي وضعه لكونه متعديا فيه ولا ضرر لانه يمكن
ان يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث لانه ليس بفاتل حقيقة ولو اصاب
الطرفان جميعا وعلم ذلك وجب النصف وهذا النصف كما اذا جرحه سبع وانسان
ولو لم يعلم اي طرف اصابه يضمن النصف اعتبارا للاحوال ولو اشرع جناحا الى الطريق
شرباع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق شرباع الخشبة وبرى
اليمنها فتركها المشتري حتى عطى بها انسان فالضمان على البائع لان فعله وهو الوضع لم ينقضي
بزوال ملكه وهو الموجب ولو وضع في الطريق جمر فاحرق شيئا يضمن لانه متعدي في ولو حركت الدابة الى
موضع اخر فتركها حتى عطى بها انسان فالضمان على البائع لان فعله وهو الوضع لم ينقضي
بعاقبة وقد قضى الله تعالى في الجناح والظلمة فوقع فقتل

[illegible]

بما لا تدفع كما يجعل بين الصديقين الحرم كما (صديق الجبابرة عليه تكبره) ولكننا تركنا القياس بالنسبة وهو
(لثيقه ٥٩٩)

499

[illegible]

٢٧
* لقد كررنا ان لنفرض مارثينا بما فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
تخرجوا بالاضافة ١٢ البسوط لنفسه الجماعة المرسومة هو ٢٧

[illegible]

(لقية ٥٩٨) حديث علي بن مالك كما روي في الصحيحين عن النبي في أمهات المؤمنين فقال
 انتم كنتم بالرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك مثبطينا فقدم المعينة بن شعبة وروي
 حديث الضربين فقال عمر بن الخطاب معك فشيعة معه محمد بن سنان فقال عمر عن النبي عليه السلام

كلها لانه انما حدث بسبب الوقوع اذ لو لا كان الطعام قهيا منه قال وان استاجر

اجراء فحفر هاله في غير فناء فذلك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها

في غير فناء لان الاجارة صحت ظاهرة اذ لم يعلموا ففعل فعلهم اليه لانهم كانوا مغررين

فصار كما اذا امر اخري ببيع هذه الشاة فذبحها فظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن

المأموه ويرجع على الامر لان الذابح مباشر الامر مستبب الترجيع للمباشرة فيضمن ويجمع

للغرض وهذا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مستبب الاجير غير متعد

والمستاجر متعد فترجح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصح امره

بماليس بمملوك له ولا غرض رفقة الفعل مضافا اليهم وان قال لهم هذا فناء ليس في حق

الحفر فحفر وافمات فيا نساك فالضمان على الاجراء قياسا لانهم علموا بفساد الامر فما

غرمهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له عذر لانه لم يملكه لانطلاق

يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان

فكان الامر بالحفر فملكه ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكيف ذلك لنقل الفعل اليه قال من

جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعبد رجل لم يره عليها فاعطى بالضمان على الذي جعل قنطرقه

كذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعبد رجل لم يره عليها كان الاول تعدل هو تسببت

تعدله هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشرة الى وان تخلف فعل فاعل مختار يقطع النسبة

كما في الحافر مع الملقه قال ومن جعل شيئا في الطريق فسيقط على انسان فعطب به انسان فهو

ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان وان كان رذاعا قد ليس سقط فعطب به انسان يضمن وهذا اللفظ

كتاب
الديات

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

شتم الوجدان والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج في التقدير وصف

واذا كان المسجد العشيرة فعاقر جل من هم فيه قليلا او جعل فيه بوايا او حصاره

وقال لا يضمن في التوحيد لان هذه من القرب وكل احد ما دون في قامته بافلا يتقيد بشرط
وقال المولى ان اكثر المتأخرين اخذوا بقوله ما عليه الفتوى ١٢٢ ان لم يمس

فَيَاتَعْلَقُ بِالسَّجْدِ لَاهِلِهِ وَغَيْرِهِمْ كُنْصِبُ الْإِمَامِ وَاخْتِيَارُ الْمُتَوَلَّى وَفَتْحُ بَابِهِ وَاعْلَاقُ وَتَكَرُّرُ

غيرهم تعدّياً ومباحاً مقيداً بشرط السلامة وقصد القرية لا ينافي الغرامة إذا الخطأ

رجل منهم فعطى رجل الموضعين ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند ابي حنيفة

او نام في الصلوة او قر في هاء واو عذ في حديث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف فقد قيل

الابانتظارها فكان الجواب فيه مباحا لانه مرض ومرت الصلاة او لا المنتظر للصلاة والصلاة حكمة
 اى فى السجدة

كان الجاني اية من
عناجيد وقال
فمن ترشح ودااصل
ابو العباس
الغضبان السيد
كان ليالك كان
تقرا تفران
الامران زعيم

عین الم وقرآه واما لا یمن علی کل حال الخ الفتر علی علی قولها کما اشار الیه صاحب
مع الاخر حیث قال فی المسئلة الاولى خلفنا لهما نقالا لا یمان (تبیق ۶۰۳)

(قبية ٢٠٢) وبها قنات الدائمة الثلاثة وبها بئري كاخى المشرب ليلية
عن البرهان عن الزخيرة والثانية -- ثم نقل عن الزيلعي ÷

اشترع الجناح لانه كان جانيا بالوضع ولم يفسخ بالبيع فلا يبرأ على ما ذكرنا ولا ضمان
 على المشتري لانه لم يشهد عليه كواشدها عليه بعد شرائه فهو ضامن لتركه التفرغ مع كونه
 بعد ما طوّل به والاصل انه يصح التقدم الى كل من يمكن من نقض الحائط وتضييع الهواء
 ومن لا يمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمترحم والمستاجر والمودع وساكن الدار ويصح
 التقدم الى الرهن لقدرته على ذلك بواسطة الفكاك والى الوصي الى اب اليتيم وائمة
 في حائط الصم لقيام الولاية وذكر الام في الزهادات والضمان في مال اليتيم لان فعله كونه
 كفعل والى المكاتب لان الولاية لهم والى العبد التاجر سواء كان عليه دين او لم يكن لان ولاية
 النقص له ثم التالف بالسقوط ان كان مالا فهو في عتق العبد وان كان نفسا فهو على عاقلة
 المولى لان الاشهاد من وجهه على المولى وضمان المالك بالعبد وضمان النفس بالمولى
 التقدم الى احد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحائط وحده لم يتمكن من
 اصلاح نصيبه بطريقه هو المرافعة الى القاضى ولو سقط الحائط المائل على اناس بعد
 الاشهاد فقتل فقتل بالقتيل غيره فعطب لا يضمن لان التفرغ عن الاولياء لا يلى
 وان عطب بالنقص ضمنه لا التفرغ اليه اذ النقص ملكه والاشهاد على الحائط اشهاد على
 النقص لان المقصود امتناع الشغل لو عطب حجره وكانت على الحائط فسقطت بسقوط
 وهي ملك ضمنه لان التفرغ اليه وان كان ملك غيره لا يضمنه لان التفرغ الى مالكه قال
 واذا كان الحائط بين خمسة رجال شهد على واحد منهم فقتل انسانا ضمن خمس الذين يكتون
 ذلك على عاقلة وان كانت دار بين ثلثة نفر فحرق احدهم فيها يبرأ او الحفر كان بغيره ايضا

والضمان في مال اليتيم
 فان قيل ان اليتيم ضامن بالبيع
 التفرغ عن الاولياء لا يلى
 وان عطب بالنقص ضمنه لا التفرغ اليه
 النقص لان المقصود امتناع الشغل
 وهي ملك ضمنه لان التفرغ اليه
 واذا كان الحائط بين خمسة رجال
 ذلك على عاقلة وان كانت دار
 فقتل انسانا ضمن خمس الذين
 فحرق احدهم فيها يبرأ او الحفر
 كان بغيره ايضا

كتاب
 الامارات

منه ما ذكرنا من ان اليتيم ضامن بالبيع
 فان قيل ان اليتيم ضامن بالبيع
 التفرغ عن الاولياء لا يلى
 وان عطب بالنقص ضمنه لا التفرغ اليه
 النقص لان المقصود امتناع الشغل
 وهي ملك ضمنه لان التفرغ اليه
 واذا كان الحائط بين خمسة رجال
 ذلك على عاقلة وان كانت دار
 فقتل انسانا ضمن خمس الذين
 فحرق احدهم فيها يبرأ او الحفر
 كان بغيره ايضا

ضممت اليها من السائق والقائد لانها مستقبان بمباشرة ما يشترط التلف وهو تقصير الدابة الى

بقیه ۲۰۹ فانه لا یفین صاحبها وانما كانت الراهبة او سائقة و طابت بیده او برجلها او فموت بیده او
برجلها او ضربت بیدینهما او کرمت وان کان صاحبهما یصفا ان کان قائدا لهما او سائقا لهما فکذا لا یفین #

حرين في العمد الخطأ ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطأ لأن الجنابة تعلقت بغيره دفعا
 وفداء وقد فانت لا الخلف من غير فعل المولى فهذا ضرورة وكذا في العمدان كل واحد ماله
 بعد ما جئنا ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما احرأ والآخر عبدا ففقط الخطأ على عاقلة الحر المقتول
 قيمة العبد فياخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة
 لأن على اصل في حنيفة ومحمد تجب القيمة على العاقلة لا نضمان الاخرى فقد اخلف بدلا
 بهذا القدر فياخذ ورثة الحر المقتول ويبطل ما زاد عليه لعدم الخلف في العمد تجب على
 عاقلة الحر نصف قيمة العبد لأن المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ ولي
 المقتول وباع على العبد في قبته وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قدر ما اخلف من
 البذل وهو نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوق الشرج على رجل فقتل ضمن وكذا

على هذا سائر ادواته كالجم ونحوه وكذا ما يحمل عليها لا ينمعد في هذا التسبب لا الوقوع
 بتقصير منه وهو ترك الشدة او الاحكام فيه بخلاف الرءاء لا يشد في العادة ولا دقا
 لحفظ هذه الاشياء كما في المحمول على عاقلة دون اللباس على ما مره قبل فيقتل بشر السلا
 قال ومن قاذ قطارا فهو ضامن لما وطأ به من انسانا ضمن به الدية على العاقلة

لأن القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد مكنت في ذلك وقد صار متعديا بالتقصير فيه
 والتسبب بوصف التعدى سبب ضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان
 المال في ماله وان كان معه سائق فالضمان عليه لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائق
 لاتصال الانفة وهذا اذا كان السائق في جانب من الاطراف ما اذا كان توسطها واخذت رءاء وحل

كتاب
الديات

تجب على الإنسان كل واحد من هذه الأشياء التي هي في حقه من العمد الخطأ ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطأ لأن الجنابة تعلقت بغيره دفعا وفداء وقد فانت لا الخلف من غير فعل المولى فهذا ضرورة وكذا في العمدان كل واحد ماله بعد ما جئنا ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما احرأ والآخر عبدا ففقط الخطأ على عاقلة الحر المقتول قيمة العبد فياخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة لأن على اصل في حنيفة ومحمد تجب القيمة على العاقلة لا نضمان الاخرى فقد اخلف بدلا بهذا القدر فياخذ ورثة الحر المقتول ويبطل ما زاد عليه لعدم الخلف في العمد تجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لأن المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ ولي المقتول وباع على العبد في قبته وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قدر ما اخلف من البذل وهو نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوق الشرج على رجل فقتل ضمن وكذا على هذا سائر ادواته كالجم ونحوه وكذا ما يحمل عليها لا ينمعد في هذا التسبب لا الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشدة او الاحكام فيه بخلاف الرءاء لا يشد في العادة ولا دقا لحفظ هذه الاشياء كما في المحمول على عاقلة دون اللباس على ما مره قبل فيقتل بشر السلا قال ومن قاذ قطارا فهو ضامن لما وطأ به من انسانا ضمن به الدية على العاقلة لأن القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد مكنت في ذلك وقد صار متعديا بالتقصير فيه والتسبب بوصف التعدى سبب ضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان المال في ماله وان كان معه سائق فالضمان عليه لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائق لاتصال الانفة وهذا اذا كان السائق في جانب من الاطراف ما اذا كان توسطها واخذت رءاء وحل

له حمله ومن ساق دابة الزجر على كل واحد من هذه الاشياء التي هي في حقه من العمد الخطأ ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطأ لأن الجنابة تعلقت بغيره دفعا وفداء وقد فانت لا الخلف من غير فعل المولى فهذا ضرورة وكذا في العمدان كل واحد ماله بعد ما جئنا ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما احرأ والآخر عبدا ففقط الخطأ على عاقلة الحر المقتول قيمة العبد فياخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة لأن على اصل في حنيفة ومحمد تجب القيمة على العاقلة لا نضمان الاخرى فقد اخلف بدلا بهذا القدر فياخذ ورثة الحر المقتول ويبطل ما زاد عليه لعدم الخلف في العمد تجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لأن المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ ولي المقتول وباع على العبد في قبته وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قدر ما اخلف من البذل وهو نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوق الشرج على رجل فقتل ضمن وكذا على هذا سائر ادواته كالجم ونحوه وكذا ما يحمل عليها لا ينمعد في هذا التسبب لا الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشدة او الاحكام فيه بخلاف الرءاء لا يشد في العادة ولا دقا لحفظ هذه الاشياء كما في المحمول على عاقلة دون اللباس على ما مره قبل فيقتل بشر السلا قال ومن قاذ قطارا فهو ضامن لما وطأ به من انسانا ضمن به الدية على العاقلة لأن القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد مكنت في ذلك وقد صار متعديا بالتقصير فيه والتسبب بوصف التعدى سبب ضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان المال في ماله وان كان معه سائق فالضمان عليه لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائق لاتصال الانفة وهذا اذا كان السائق في جانب من الاطراف ما اذا كان توسطها واخذت رءاء وحل

الفداء لأنه لما طهر عن الجناية بالفداء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جناية قال و
 العبد ١١ الجناية ١٢

ان جن جنایتیں قبل المولیٰ امان تدفع الی لی الجنایتین یقتسمہ علی قدر حقیقہ

واما ان تغديه بارش كل واحد منها لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية

بها كالديون المتلاحقة الآخر ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية فحق المجنن عليه

الاول ولی ان لا یمنع و معنی قوله علی قد حقیقاً علی قد مارش جنایتیه ما وان كانوا

جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه فداه بجميع اوقاشهم

لما ذكرنا ولو قتل واحداً وفقاً غير آخر يقسم أنه اثلا ثلاثان ارش العين على النصف من
 ليخبر قولان تعلق الاول برتبة الاربعة تعلق الثاني برتبة

ارث النفس وعل هذا حكم الشجيات والموت ان يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم

مقدار ما تعلق به حقه من العبد لان الحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي اجناسها المختلفة

بخلاف مقتول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يفد من احدهما ويدفع الى الاخر ولا الحق

مقدّمات سببها هي الجناية المتعددة والحق يجب للقتول ثم الموارث خلافة عنده فلا يملك التفرع

في وجهها قال فان اعتقك المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن لا قل من قيمته ومن ارشها وان
 اء القدرى ١٢ عني

اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الإشراف في الأول فوثق فيه فبضمه وحقق في أقلامه ولا

يصير مختاراً للفداء لانه اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختاراً لان الاعتقاد يمنع من
 بالفتح ١٢

الفتح فالأقدام عليه اختياراً منه الآخر وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والتدبير والاستيلاء
 أي على التقى ١٢ أي الغداء ١٢

لأن كل ذلك مما يمنع الدفع لنزول المملكتين تحت الأقدام والحماية الأصلية لا تليق سقط به حق ولي الحماية
حقيقه كافي البيع والبيعة أو غيرها كافي التمسك والاستعداد

فان المقرة لا يخاطب بالبيع اليه ليس نقل الملك لحوار ان يكون الامر كما قاله المقرة الحق الحق بالبيع

مكتبة
جملہ
کتاب
الذیات

(قبة ١١٤) لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالوضع تخفيفا عليه وقيل موجبا للرفع والمولى ان يتخلص بالغذاء وهذا يسرع المولى بهلاكه ولو كان ^{الموجب} الاصلى غيره لما برى بهلاكه لانه يغترب به الوضع

[illegible]

واخواته لانه ملك في الظاهر فاستحق المقتله باقراره فاشبهه بالبيع واطلاق الجواب في
الكتاب ينظم النفس وما دونها وكذا المعنى لا يختلف واطلاق البيع ينظم البيع بشرط الخيار
للمشتري لانه يزيل الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ونقصه وبخلاف العرض على
البيع لان الملك ما زال ولو باعه بيعا فاسدا لم يصير مختارا حتى يسلم لان التزويج
بخلاف الكتابة الفاسدة لان موجهه ثبت قبل قبض المبدل فيصير بنفسها مختارا
ولو باعه مولاة من المحنة عليه فهو مختار بخلاف ما اذا وهبه منه لان المستحق له الخذة
بغير عوض وهو متحقق في الهبة دون البيع واعتاق المحنة عليه بامر المحل بمنزلة اعتاق
المولى فيما ذكرناه لان فعل المامول مضاف اليه ولو ضربه فنقصه فهو مختار اذا كان
علما بالجناية لانه حبس جزاء منه وكذا اذا كانت بكر او طهرها وان لم يكن معلقا لما
قلنا بخلاف التزويج لانه عيب من حيث الحكم وبخلاف وطى الثيب على ظاهر الرواية لانه
لا ينقص من غير اطلاق وبخلاف الاستحرام لانه لا يختص بالملك ولهذا لا يسقط به خيار
الشرط ولا يصير مختارا بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركب دين لانه
لا يفوت الدفع ولا يقطع الرقبة الا ان لو الجناية ان يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة
المولى فيلزم المولى قيمته قال ومن قال لعبد ان قتل فلانا او رميته او شق في فانه حر
فهو مختار للفداء ان فعل ذلك وقال زفره لا يصير مختارا للفداء لان وقت نكاح الجناية ولا
عليه بوجوبه وبعد الجناية لم يوجد منه فعل يصير مختارا الا ان يترك ان لو علق الطلاق او العتاق بالشرط
فحلف ان لا يطلق او لا يعتق فوجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يثبت حينئذ فيعتق تلك كذا هذا ولنا

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان ما يجب عليه المؤمن من العمل الصالحات. واما قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان ما يجب عليه المؤمن من العمل الصالحات.

له قول ولنا الى فتر علمت ان الفترى على قولنا لا على قول زفر^١ حيث اخر صاحب البحار به ولعلنا ١٣

في قوله ما اذا اعتق بالجنابة والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمنجز فصالحا اذا اعتق بعد
 الجنابة الا ان من قال لا امرأتان دخلت الدار فوالله لا اقرب يصير ابتداء الايداء من وقت
 الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثا ثم مرضت طلقت ومات من ذلك
 المرض يصير فاذا لا يصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اوردنا من غرضه طلاق او
 عتوق يمكن الامتناع عنه اذ اليمين للمنع فلا يدخل تحت ما لا يمكن الامتناع عنه ولا يحترق
 على مباشرة الشرط بتعليق اقول الدواعي التي في الظاهر انه يفعله فهذا دلالة الاختيار
 ايهما الوجه ١٢

قال واذا قطع العبد يد رجل عمد اقل فاعلى بغير قضاء او بغير قضاء فاعتقه ثم ما بين
 اليد فالعبد يصلح بالجنابة وان لم يعتقه مرة على المولى وقيل الاولياء اقتلوه او اعفوا
 عنه وجه ذلك وهو ان العبد يعتقه ويبيح ان يصلح وقع باطلا لان الصلح كان عن
 المال لان اطراف العبد لا يجري قصاص بينها وبين اطراف الحر فاذا سرت بيمين ان المال غير
 واذا الواجب هو القود فكان الصلح واقعا بغير بدل فبطل الباطل لا يورث الشبهة كما
 اذا اطلق المطلقا الثلث في عدم تمام العلم بحرمتهما عليه فوجب القصاص بخلاف ما اذا اعتقه
 لان اقدامه على الاعتاق يدل على قصده تصحيح الصلح لان الظاهر ان من اقدم على
 تصحيحه يقصد تصحيحه ولا يصح له الا ان يجعل صلحا عن الجنابة وما يلحق منها ولا ينقض
 على رضو المولى يصح قدر المولى لا ينقض بكون العبد عوضا عن القليل يكون رضو بكونه عوضا عن
 الكثير فاذا اعتق بصلح الصلح فضمن الاعتاق ابتداء واذا لم يعتق لم يوجد الصلح ابتداء والصلح الاول
 وقع باطلا فبطل العبد المولى والاولياء على خيرتهم والعفو القتل ذكره بعض النسخ رجل قطع يد

ما اذا اعتق بالجنابة والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمنجز فصالحا اذا اعتق بعد
 الجنابة الا ان من قال لا امرأتان دخلت الدار فوالله لا اقرب يصير ابتداء الايداء من وقت
 الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثا ثم مرضت طلقت ومات من ذلك
 المرض يصير فاذا لا يصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اوردنا من غرضه طلاق او
 عتوق يمكن الامتناع عنه اذ اليمين للمنع فلا يدخل تحت ما لا يمكن الامتناع عنه ولا يحترق
 على مباشرة الشرط بتعليق اقول الدواعي التي في الظاهر انه يفعله فهذا دلالة الاختيار
 ايهما الوجه ١٢

جلد
 كتاب
 الديات

له قوله ووجه ذلك وهو انه قال صاحب العناية في شرح هذا المحل يريد بيان الفرق بين
 ما اذا اعتق وبين ما اذا لم يعتق انه انما لم يعتقه وسري بيمين ان الصلح اى الرفع وقع باطلا
 وسماه صلحا بناء عليه ما اختاره لبعض المشايخ ان الموجب الاصلى (بقية ٤١٨)

419

غلبہ و درجہ ان کا وہاں سے
 علامہ حسن علی
 کتاب الایات
 منہ النبی و النبی لکھا ان کے لئے
 و یہاں

[illegible]

(الفتية ٧١٨) ليستطرد الموجب ثبوت العبء لقوات تحمل الواجب فكيف يتم تسمية الذنب هنا صلحا على البناء على خلاف ما اختاره وصححه لنفسه فيما قبل وخلاف ما عليه جمهور المحققين من شائخنا ❦

هو العبد انتهى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذنوب صفا على المشاكلة.

هو العبد انتهى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذنوب ههنا صلحاً على المناقلة.

[illegible]

لا ضمان لا يضمن يد لها لو قطعها وهي مديونة وكذا يضمن مال الحر إذا أخذه وهو مستامر
 بخلاف الوطى الغلطان وطى المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلظها
 وإن كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه فصل الإسناد إلى حالة معهودة منافية للضمان
 قال وإذا أمر العبد المحجور عليه صبيًا حرًا بقتل رجل فقتله فعلة عاقلة الصبي الدية
 لأنه هو القاتل حقيقة وعمدًا وخطأه سواء على ما بيننا من قبل ولا شيء على الأمر وكذا إذا كان
 الأمر صبيًا لا يضمنها لا يوافق الصانع الموأخذة فيها بأعتبار الشرع وما اعتد به قبلها
 ولا رجوع لعاقلة الصبي على الصبي لأمرًا ويرجعون على العبد الأمر بعد العناق لأن عدا الصبي
 لحق المولى قد زال لانقصان أهلية العبد بخلاف الصبي لانقاص أهلية قال وكذلك
 إن أمر عبدًا بمعناه أن يكون الأمر عبدًا والمأمور عبدًا محجورًا عليه ما يحاطب به القاتل
 بالدفع والفداء ولا رجوع له على الأول في الحال ويجب أن يرجع بعد العتق بأقل من الفداء
 بقيمة العبد لأنه غير مضطر في دفع الزيادة وهذا إذا كان القتل خطأ وكذا إذا كان عمدًا و
 العبد القاتل صغيرًا لأن عمدًا خطأ أما إذا كان كبيرًا أوجب القصاص بحكمه بين الحر
 العبد قال وإذا قتل العبد رجلين عمدًا وكل واحد منهما وليًا فعفا أحد وليي كل
 واحد منهما فإن المولى يدفع نصفًا إلى الآخرين أو يفديه بعشرة أو فدية لهم لا بد
 عفا أحد وليي كل واحد منهما سقط القصاص انقلب لأفصا كما لو وجب للمال من
 الابتداء وهذا لأن حقهم في الرقبة أو في عشرين الفأ وقد سقط نصيب العاقدين وهو النصف
 وبقي النصف فإن كان قتل أحدهما عمدًا والآخر خطأ فعفا أحد وليي العمد فإن فداء المولى فداء

خمسة عشر الفاحشة الاولى الذي لم يعف من وليته العمد وعشرة الاف لوليتي الخطا لانه لما
انقلب العمد الا كان حياً وليته الخطا في كل الدية عشرة الاف وحق احد وليته العمد في نصفها
خمس الاف ولا تضايق في الفداء فتجب خمسة عشر الفا وان دفعه فعليه مائة ثلثا ثلثاه
لوليتي الخطا وثلثه لغير العمد من وليته العمد عند ابى حنيفة مرة وقال لا يدفع مائة ثلثا
ارباعه لوليتي الخطا وربعه لولي العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة فيسلم النصف
لوليتي الخطا بلا منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف فلها
يقسم ارباعا وعنده يقسم بطريق العول والمضاربة اثلاثا لان الحق يتعلق بالرقبة
اصلها التركة المستغرقة بالديون فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف وهذه المسألة
نظائر واضد اذكرناها في الزيادات قال واذا كان عبيدين رجلين فقتل مولى لهما اي
قربا لهما فعفا احدهما بطل الجميع عند ابى حنيفة مرة وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه
الى الاخر او يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قتل وليا لهما والمراة القريب ايضا وذكر
في بعض النسخ قول محمد مرة مع ابى حنيفة مرة وذكر في الزيادات عبد قتل مولا له وله ابنان
فعفا احدا لابنين بطل لك كله عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف والجواب في كالجواب
في مسألة الكتاب لم يذكر اختلاف الرواية كما في يوسف مرة ان حق القصاص ثبت في
العبد على سبيل الشروع لان ملك الموكل لا يمنع استحقات القصاص له فاذا عفا احدهما
انقلب نصيب الاخر وهو النصف كما لا يخفى عليه شائع في الكل فيكون نصفه في نصيبه والنصف في
نصيب صاحبه فيكون نصيبه سقط ضرورة ان الموكل لا يستوجب عليه عفا مالا وما كان

في الزمة نبهت حق كل واحد منهما (الفية ١٢٢)

له قوله وقالا يدفعه ارباباً الخ قال صاحب النخبة ما حل هذا ما اتفقوا عليه وهو ان تسعة العين اذا وجدت
لسبب دين من الزينة كالفرجين من التركة ونحوها كانت التسعة لطريق العول والمضاربة لا للزينة

بأمر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لاختطاط رتبته وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو يدل الدم على ما قرنا وان غصبنا منه قيمتها عشرون الفأفمات
 في يده فعليه تمام قيمتها لما بيننا ضمان الغصب ضمان المالمية قال ومن قطع
 يد عبدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا قصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ^ع وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش اليده ما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يجب القصاص
 في الوجه الاول لاشتباها من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلا اعتبارا حال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل
 الاشتباه لان الملكيين الحالين يتخلف العبد المملوك من جهة الجرح لا جرحا اقل لان الكل منهما
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه وتحمى في الخلافة وهو الذي
 يكره للعبد ورثته سوى المولى اسبب العلية قد اختلفت لان الملك على اعتبار احد الحالتين المولى والورثة بالولاء
 على اعتبار الآخر فان منزلة اخلا والمسخ في المخطاط فيه كما اذا قال اخرعتك هذه الجارية بكذا
 فقال المولى رجعها منك لا يحمل له وطبها ولا يملك الاعناق قطع للسلب وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سلب
 والسلب بلا قطع فيمنع القصاص لهما انا ثبنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقصود
 بالولاية هو القصاص من سائر الناس

كتاب
الديات

بأمر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لاختطاط رتبته وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو يدل الدم على ما قرنا وان غصبنا منه قيمتها عشرون الفأفمات
 في يده فعليه تمام قيمتها لما بيننا ضمان الغصب ضمان المالمية قال ومن قطع
 يد عبدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا قصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ^ع وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش اليده ما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يجب القصاص
 في الوجه الاول لاشتباها من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلا اعتبارا حال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل
 الاشتباه لان الملكيين الحالين يتخلف العبد المملوك من جهة الجرح لا جرحا اقل لان الكل منهما
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه وتحمى في الخلافة وهو الذي
 يكره للعبد ورثته سوى المولى اسبب العلية قد اختلفت لان الملك على اعتبار احد الحالتين المولى والورثة بالولاء
 على اعتبار الآخر فان منزلة اخلا والمسخ في المخطاط فيه كما اذا قال اخرعتك هذه الجارية بكذا
 فقال المولى رجعها منك لا يحمل له وطبها ولا يملك الاعناق قطع للسلب وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سلب
 والسلب بلا قطع فيمنع القصاص لهما انا ثبنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقصود
 بالولاية هو القصاص من سائر الناس

(بقية ٤٢٢) ارباعا وكانت القسمة لغيره المنازعة لان الحق الثابت في العبيد ابتداء لا يثبت
 لصفة الكمال عند المنازعة لان العين الواحدة تصيق عن الحقتين على وجه الكمال وما ثبت هذا

ربه نور مداد
 القلق تشق
 والاروقا لاسا
 على كل واحد
 منها فتيه عيال
 كل واحد من
 القلقين انما
 فعل احد باليه
 والقلق من حق
 الحسين كانه غير
 بازل فلما كل
 واحد منهما لم يكن
 وانما كل واحد
 في الشكر لا بد
 ان كل واحد
 قال ذلك
 الشكر انما
 على كل واحد
 القدر القلق
 الفقيه ١٣
 فيفيد فانه اس
 فانه القلق من
 اليه الواليه
 القلق
 والشكره وما
 كذلك فلا
 عن

كتاب
الهديات

[illegible][illegible]

معلوم والحكم متحد فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لأن المقصود
 مجهول ولا معتبر باختلاف السبب ههنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة
 ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكماً والاعتاق لا يقطع السرية لذاته بل لا يشبهه
 الحق وذلك في الخطأ دون العمد لان العبد لا يصلح مالاً كالمال فعلاً اعتباراً بحال العجز
 يكون الحق للمولى على اعتبار حالة الموت يكون للميت حرته فيقضى منه ديونه وينفذ
 وصاياه فجاء الاشتباه اما العمد فوجبه القصاص والعبد مبني على اصل الحرية فيكون
 اعتبار ان يكون الحق له فالموت هو الذي تولاه اذ لا وارث له سواء فلا اشتباه في ماله
 الحق واذا امتنع القصاص الفصلين عند محمدية يجب ان لا يرد ما نقصه من وقت العجز
 الى وقت الاعتاق كما ذكرنا انه حصل على ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب الفصل الاول
 الجواب عند محمدية في الثاني قال ومن قال لعبدية احد كما حررت شيئا فوقع العتق على
 احد هاتين اشرهما للموت لان العتق غير نازل في المعين والشجة تصادف المعين فبقيا مملوكين
 في حق الشجة ولو قتلهما رجل تجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان انشاء من وجب
 واظهر من وجهه على ما عرفت وبعد الشجة بقاء محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقها
 وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر ناه اظهر احضار واحد هاتين بيقين فتجوز
 عبد دية حر بخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجوز قيمة المملوكين لانا لم نتيقن بقتل
 كل واحد منهما احداً وكل منهما اينك ذلك ولا القياس بل بثبوت العتق في المجهول لا يفيده
 وانما صححناه ضرورة صحة التصرف واشتتال الولاية النقل من المجهول الى المعلوم فيقدر بقدر
 اي شأنا كذا انبهم برأي او لا يثبت نقل

[illegible]

في النصف وتعلق من ولي الخطأ بهذا النصف بلا منازعة بقي النصف الآخر وهو من منازعة ولي الخطأ وإن كان من العمر من ثمة النصف فصار مئة النصف بينهما نصفين فكانت العتمة بينهما بطريق المنازعة أرباعاً كما في مسألة الغضوليتين ١٣١ تكملة -

اي المولى فاعلم المولى ان
 القيد الذي اخذ من الغاصب
 المولى الاول لا يرجع شيئا على
 المولى الثاني ان الغاصب
 ان المولى الثاني لا يرجع
 ان المولى الثاني لا يرجع
 ان المولى الثاني لا يرجع

كيف يكون ان الغاصب
 القيد الذي اخذ من الغاصب
 المولى الاول لا يرجع شيئا على
 المولى الثاني ان الغاصب
 ان المولى الثاني لا يرجع
 ان المولى الثاني لا يرجع
 ان المولى الثاني لا يرجع

كتاب
 الديات

استحق نصف العبد بهذا السبب قال ويدفع الى ولي الجناية الاولى ثم يرجع بذلك
 على الغاصب هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يرجع بنصف قيمته فيسلم له
 الذي يرجع به المولى على الغاصب عوضا مسلم الى الجناية الاولى فلا يدفع المير كيدا
 يؤدى الاجتماع البدل والمبدل في ماله رجل واحد وكذا لا يتكررا استحقاق ولهما
 ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنه في حق لا يترحم احد وانما انتقص باعتبار هذا
 الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يده المالك فاعطاه اخذ له ثم حقه فاذا اخذ منه
 يرجع المولى بما اخذ على الغاصب استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب قال وان كان
 جنه عند المولى فغصب رجل فجنه عند جناية اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع
 بنصف القيمة على الغاصب لما بيننا في الفصل الاول غير ان استحقاق النصف حصل بالجناية
 الثانية اذ كانت في يده الغاصب فيدفع الى ولي الجناية الاولى لا يرجع به على الغاصب وهذا
 بالاجماع ثم وضع المسألة في العبد فقال ومن غصب عبدا فجنه في يده ثم رده فجنه جناية اخرى
 فان المولى يدفع الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفع الى الاول
 يرجع به على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يرجع بنصف القيمة
 فيسلم له وان جنه عند المولى ثم غصب فجنه في يده دفع المولى نصفين ويرجع بنصف
 قيمته فيدفع الى الاول لا يرجع به الجواب في العبد كالجواب في المدبر في جميع ما ذكرنا الا ان
 هذا الفصل يدفع المولى العبد في الاول يدفع القيمة قال من غصب مدبر فجنه عند جناية
 ثم رده على المولى ثم غصب فجنه عند جناية فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لانه منع رقبته واهله

المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع
 المولى الثاني لا يرجع

اي فصل العبد
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر
 اي فصل المدبر

(بقية ٢٢٧) فلان وجه ذكر غصب العبد في هذا الباب كان ضاعا على هذا الترجيح واما ثانيا فلان ما ذكره
 في هذا الباب مما روي عن المدبر وساد عنه من قبيل الجناية عليه او الجناية منه فكان من حكم المدبر في
 الجناية فاعني قوله لما ذكر حكم المدبر في الجناية (بقية ٢٢٩)

[illegible]

بالتدبير فحق عليه قيمة واحدة ثم يرجع بقيمة على الغاصب لان الجناتين كانتا في يد الغاصب
في دفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجناتية عليه لاحق لغلبة ولما
انتقص عن الملاحمة من بعد قال ويرجع به على الغاصب الاستحقاق بسبب كان في يد
ويسلم له ولا يدفعه الى الجناتية الاولى الى الجناتية الثانية لانه لاحق له الا والنصف
سبق حق الاول وقد وصل الى اليه ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف كما اولى في قيل على
الاتفاق والفرق لمحذرة ان الاولى الذي يرجع به عوض عن سلم لولي الجناتية الاولى لان الجناتية
الثانية كانت في يد المالك فلم دفع اليه ثانياً تكرار الاستحقاق اما في هذه المسألة فيمكن ان يجعل
عوضاً عن الجناتية الثانية لمصلحة فريد الغاصب فلا يؤدي الى اذكرناه قال ومثني
الاولى

صَبِيحاً حَرَامَاتٍ فِي يَدِ نَجْمَةٍ أَوْ حُجِّي فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَأَمَّا مَنْ صَاعَقَهُ وَأَنْهَسَتْ حَيْتَ فَعَلَ
عَاقِلَةً الْغَاصِلِيَّةِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُضْمَنُ فِي الْوُجْهِينِ وَهُوَ قَوْلُ زُهْرَةَ وَالشَّافِعِيُّ
لَا فِي الْغَضَبِ فِي الْحَرِّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَكَاتِبًا صَغِيرًا لَا يُضْمَنُ مَعَ أَنْ حَرًّا يَدًا أَفَإِذَا كَانَ
الصَّغِيرُ حَرًّا رَقَبَةً وَيَدًا أَوَّلَى وَجْهَهُ اسْتِحْسَانٌ أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ بِالْغَضَبِ وَلَكِنْ يُضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ
وَهَذَا اتِّلَافٌ تَسْبِيحًا لِأَنَّهُ نَقَلَ إِلَى أَرْضٍ مَسْبُوعَةٍ أَوْ إِلَى مَكَانٍ الصَّوَاعِقُ وَهَذَا لَانَ الصَّوَاعِقُ
وَالْحَيَّاتُ وَالسَّبَاعُ لَا تَكُونُ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَفَإِذَا نَقَلَ إِلَيْهِ هُوَ مُتَعَدٍّ فِيهِ وَقَدْ زَالَ حِفْظُ الْوَلِيِّ
فِيضًا وَالْيَدُ لَانِ شَرْطُ الْعِلَّةِ يَنْزِلُ مِنْزِلَةُ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ تَعَدُّ بِأَكْثَرِ الْحِفْظِ فِي الطَّرِيقِ بِخِلَافِ
الْمَوْتِ فُجَاءَةً أَوْ حُجِّي لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلَفُ بِخِلَافِ الْأَمَّا مَنْ حَتَّى لَوْ نَقَلَ إِلَى مَوْضِعٍ يَغْلِبُ فِيهِ
الْحُجِّي وَالْأَمْرُ نَقُولُ بِأَنَّهُ يُضْمَنُ فَتُجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَكُونَهُ قَتْلًا تَسْبِيحًا

[illegible][illegible]

مال العبيد اليه المصنفين الا تعلق في يده وكره ان يفضيها لربك لتسلط العبيد قلنا انما المصنفين اليه فيها لان يدور عن عيال الكور ع ٣

لِقَوْلِهِ لَئِنْ رَجَعْتُ إِلَى الْمَشْرِقِ لَأُصِلَّ إِلَيْكَ يَا دَاوُدُ

花

قال واذا
 اذ الودع
 وهذا عند
 محمد بن
 هذا الخ
 قد عقل
 ان غير المع
 متقوما
 الصبي في
 كما اذا التلق
 وضع الما
 اقامته هم
 لان لها
 هو بنف
 سقطت
 قال وا
 بافعاله

[illegible]

في وجع طعنا فافا كل
 وجميعا جميعا وعلى
 ان في الحال عند
 في اصل الجامع الع
 سنة وهذا يد
 اعتبر لها انه انكف
 عبد او كما اذا انكف
 بمعصوم فلا يجز
 قوتها على نفسه
 مقام نفسه في الحنف
 بخلاف البالغ وال
 لان عصمت
 في يد الص
 سال دون غ
 لان الص يث
 الله اعلم بال

سکھڑ
نظر الزواراد
الدرية اللؤلؤة
وغيرها

مضمون
هذا
الحقيقه
ان على
صغیرا
دل على
مالاً
غير
طعام
البضائع
تثبت
طولا
اجزاء ل
لما دون
عقود
لا نه
ایره
اخذ
اصفا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
التامرين

قال واذا اودع صبي عبدًا فقتله فعلة ما قتله الدية وان اودع طعامًا فاكله لم يضمن
 اي محرم اعني
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يضمن في الوجهين جميعًا وعلى هذا
 اذا اودع العبد المحجور عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند ابي حنيفة
 ومحمد ويقاخذ به بعد العتق وعند ابي يوسف والشافعي يؤخذ به في الحال وعلى
 هذا الخلاف الا قرضًا ولا عارة في العبد والصبي وقال محمد في اصل الجامع الصغير
 قد عقل وفي الجامع الكبير وضع المسألة في صبي ابن اثني عشر سنة وهذا يدل على
 ان غير المعاقل يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر وفعله معتبر بها انه اتلف مالا
 متفقًا معصومًا حقلًا مالك فيجب عليه الضمان كما اذا كانت الوديعة عبدًا وكما اذا اتلف غير
 الصبي في يد الصبي المودع ولا في حنيفة ومحمد ان اتلف مالا غير معصوم فلا يجالضان
 كما اذا اتلف باذن رضاه وهذا لان العصمة تثبت حقله وقد فسخها على نفسه حيث
 وضع المال في يده مانعة فلا يقع مستحقًا للنظر الا اذا اقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا
 اقامة همها لانه لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون
 لان لها ولاية على انفسها وبخلاف ما اذا كانت الوديعة عبدًا لان عصمة العبد
 هو بمنعها اصل الحرية في حق الدم وبخلاف ما اذا اتلف غير الصبي في يد الصبي لانه
 سقطت العصمة بالاضافة الى الصبي الذي وضع في يده المال دون غيره
 قال وان استهلك ما لا ضمن يبيده من غير ايداع لان الصبي يؤخذ
 بافعاله وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد والله اعلم بالصواب

۱۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۲۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۳۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۴۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۵۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۶۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۷۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۸۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۹۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک
 ۱۰۔ یہاں سے لے کر ۱۰۰۰ تک

ما في الهداية من ذهب فخر الاسلام وتعاليمه ان الرجب الغير العاقل لا يضمن في قتلهم واليه ذهب قاضينا
في شرح الجامع ١٢ ملتقى الاجمعي على هاشم مجمع الاخر ص ٢٠٧٧٢

الحق عليه السلام في القتل في محله ولا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا منهم يتبين
 الحق بالله فقتلناه ولا علمنا له قاتلا وقال الشافعي رآه اذ كان هناك لو شأ استخلف
 الاولياء خمسين يمينا ويقض لهم بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى خطأ
 وقال الشافعي يقض بالقتل اذ كانت الدعوى في القتل العمد هو احد قول الشافعي رآه
 واللوث عندهما ان يكون هناك علامة القتل على واحد يعينه او ظاهر يشهد
 للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان
 لم يكن الظاهر شاهدا لله فذهب به مثل مذهبنا غير انه لا يكتفي باليمين بل يريها على الولي
 فان حلفوا لاديه عليهم للشافعي في البداية يمين الولي قوا عليه السلام للاولياء
 فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه ولا يمين تجب على من يشهد له الظاهر لهذا تجب على
 صاحب اليد فاذا كان الظاهر شاهدا للوثة يمين المدعي عليه المدعي اصل كما في النكول
 غير ان هذا دلالة فيها نوع شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معها فلهذا وجبت الدية
 ولنا قولنا لله عليه السلام البينة على المدعي اليمين على من انكر وفي رواية على المدعي عليه
 وروى سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام يد باليمين بالقسامة وجعل الديعة
 لوجود القتل بين الظاهر ولا يمين جحد المدفع دون الاستحقاق وحاجة الحق الى الاستحقاق
 ولهذا لا يستحق يمين المال المبطل فاوكل ان لا يستحق بالنفس المحترمة وقولنا يتخيرهم
 الحق اشارة الى ان خبا ترجع اليهم الخمسين الى الحق لان اليمين حق في الظاهر يتخيرهم

باب القسامة

قال واذا وجد القاتل في محله ولا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا منهم يتبين
 الحق بالله فقتلناه ولا علمنا له قاتلا وقال الشافعي رآه اذ كان هناك لو شأ استخلف
 الاولياء خمسين يمينا ويقض لهم بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى خطأ
 وقال الشافعي يقض بالقتل اذ كانت الدعوى في القتل العمد هو احد قول الشافعي رآه
 واللوث عندهما ان يكون هناك علامة القتل على واحد يعينه او ظاهر يشهد
 للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان
 لم يكن الظاهر شاهدا لله فذهب به مثل مذهبنا غير انه لا يكتفي باليمين بل يريها على الولي
 فان حلفوا لاديه عليهم للشافعي في البداية يمين الولي قوا عليه السلام للاولياء
 فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه ولا يمين تجب على من يشهد له الظاهر لهذا تجب على
 صاحب اليد فاذا كان الظاهر شاهدا للوثة يمين المدعي عليه المدعي اصل كما في النكول
 غير ان هذا دلالة فيها نوع شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معها فلهذا وجبت الدية
 ولنا قولنا لله عليه السلام البينة على المدعي اليمين على من انكر وفي رواية على المدعي عليه
 وروى سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام يد باليمين بالقسامة وجعل الديعة
 لوجود القتل بين الظاهر ولا يمين جحد المدفع دون الاستحقاق وحاجة الحق الى الاستحقاق
 ولهذا لا يستحق يمين المال المبطل فاوكل ان لا يستحق بالنفس المحترمة وقولنا يتخيرهم
 الحق اشارة الى ان خبا ترجع اليهم الخمسين الى الحق لان اليمين حق في الظاهر يتخيرهم

الحق عليه السلام في القتل في محله ولا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا منهم يتبين
 الحق بالله فقتلناه ولا علمنا له قاتلا وقال الشافعي رآه اذ كان هناك لو شأ استخلف
 الاولياء خمسين يمينا ويقض لهم بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى خطأ
 وقال الشافعي يقض بالقتل اذ كانت الدعوى في القتل العمد هو احد قول الشافعي رآه
 واللوث عندهما ان يكون هناك علامة القتل على واحد يعينه او ظاهر يشهد
 للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان
 لم يكن الظاهر شاهدا لله فذهب به مثل مذهبنا غير انه لا يكتفي باليمين بل يريها على الولي
 فان حلفوا لاديه عليهم للشافعي في البداية يمين الولي قوا عليه السلام للاولياء
 فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه ولا يمين تجب على من يشهد له الظاهر لهذا تجب على
 صاحب اليد فاذا كان الظاهر شاهدا للوثة يمين المدعي عليه المدعي اصل كما في النكول
 غير ان هذا دلالة فيها نوع شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معها فلهذا وجبت الدية
 ولنا قولنا لله عليه السلام البينة على المدعي اليمين على من انكر وفي رواية على المدعي عليه
 وروى سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام يد باليمين بالقسامة وجعل الديعة
 لوجود القتل بين الظاهر ولا يمين جحد المدفع دون الاستحقاق وحاجة الحق الى الاستحقاق
 ولهذا لا يستحق يمين المال المبطل فاوكل ان لا يستحق بالنفس المحترمة وقولنا يتخيرهم
 الحق اشارة الى ان خبا ترجع اليهم الخمسين الى الحق لان اليمين حق في الظاهر يتخيرهم

كتاب
 الديات

في القتل وصالحى اهل المحل...
 في القتل وصالحى اهل المحل...
 في القتل وصالحى اهل المحل...

بالقتل وصالحى اهل المحل...
 وفائدة اليمين النكول فان كانوا لا يباشرون يعلمون يفيد يمين اصالح على العلم بالبلغ مما
 يمين الطالح ولو اختار اعمى ومحد دافى قذت جاز لا يمين وليس شهادة قال فاذا حلفوا قضى على اهل
 المحل بالدية ولا يستخلف الولى وقال الشافعى لا تجب الدية لقول عليه السلام في حديث
 عبد الله بن سهل رضي الله عنه تبرئكم اليهود بايمانها ولا يمين عهدت في الشرع مبرئا
 للمدعى عليه لا ملزما كما في سائر الدعاوى وتكفيان النبي عليه السلام جمع بين الدية و
 القسامة في حديث سهل وفي حديث زياد بن ابي مرهم وكذا اجمع عمر رضي الله عنه
 بينهما على اربعة وقوله عليه السلام تبرئكم اليهود محمول على الابرار عن القصاص
 والحبر وكذا اليمين مبرئة عما وجب له اليمين والقسامة ما شرعت لتجيب الدية اذا انكلوا بل
 شرعت ليظهر القصاص يخرجهم عن اليمين الكاذبة فيقرروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت
 البراءة عن القصاص ثم الدية تجب بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود القتل بين
 اظهم ولا ينكولهم او وجبت بتقصير في المحافظة كما في القتل الخطا ومن ابى منهم اليمين
 حتى يحلف لان اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيما للدم ولهذا يجمع بين اليمين والخطا
 النكول في الاموال لان اليمين بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بدل المثل وفيما نحن في يسقط
 بدل الدية هذا الذي ذكرنا اذا ادعى القتل على جميع اهل المحل وكذا اذا ادعى على البعض
 باعيانهم والدعوى في العدا والخطا لا تصح لا يميزون عن الباقي ولو ادعى على البعض باعيانهم
 انه قتل وليه عدا او خطا فذلك الحق يدل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وهكذا الجواب في المبسو
 اي بغير اعيانهم

في القتل وصالحى اهل المحل...
 في القتل وصالحى اهل المحل...
 في القتل وصالحى اهل المحل...

(بقية ١٢٣) في قلب من قلب خير يتشخط ومنه غار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبرونه تارا عبد الرحمن

في القتل وصالحى اهل المحل...
 في القتل وصالحى اهل المحل...
 في القتل وصالحى اهل المحل...

له وهو اخو القتل ان يتكلم قال عليه الصلوة والسلام الكبر الكبر فكلم احد عمه حوبة ومحية وهو
 الاكبر منها واخبره بذلك قال ومن قتله قالوا ومن يقتله سوى اليهود قال تبرئكم اليهود (بقية ١٢٣)

نواری اخلاص علی
 فی کتاب المروءی بن
 ابی حنیفہ وعلیہ بیعت
 قال من ادعى قصدا
 فی غیر حق تلحق باجتماع
 الی آخره ۱۲۰ علیہ السلام
 نوکر رشاد الہی
 علیہ السلام سار
 الیمین شروع کافی
 کلمات العان کس
 علیہ السلام وایان
 نوکر المار وایان
 فی صفتون ابن حنیفہ
 عین الغلام وعلیہ السلام
 الایان چی وفادری
 زان فی صفتون

[illegible]

المسألة الأولى: ٢٧٢، ١٠٧ وقد قال جماعة (لقية) (٤٣٤)

جلد
کتاب
الدیات

١٠ | **جاء على النبي عليه السلام ان يبطل دمه ففداه بأية من ابل الصرة ١٣ المبسوط**

(تعبہ ۶۳۲) باہماتھا تھا لالا نے عرض کیا ایمان قوم کفار لایا لاون ماخلقوا علیہ تمال علیہ السلام اچھلتون
وتمستحقون دم صاحبکم تھا لولا کفیف بخلف علی امرم نفاعینہ ولم نشاہد قلمہ رسول اللہ :-

کے طور پر ملتے جلتے انسان سراسر ایک اور غیر انسان ہے

میں نے جتنا العفو و لم ارجب الدیج اے اس خطر از لایقین بانصا ر حیا و الا ظا صر شیدم بید کلاک

[illegible]

مِمَّا لَا أَثَرُ لَهُ فَلَا قِسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ بِقَتْلِ إِذَا الْقَتِيلُ فِي الْعَرَفِ مَنْ فَاتَتْ حَيَاتُهُ
 بِسَبَبٍ يَبْأُشِرُهُ حَيٌّ وَهَذَا مِمَّا حَقَّقْنَا فِيهِ الْغَرَامَةُ تَتَّبِعُ فِعْلَ الْعَبْدِ الْقِسَامَةُ
 تَتَّبِعُ احْتِمَالَ الْقَتْلِ فَيُجِبُ عَلَيْهِمُ الْقِسْمُ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِهِ أَثَرٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ
 قَتِيلًا وَذَلِكَ بَأَن يَكُونَ بِهِ جِرَاحَةٌ أَوْ أَثَرُ ضَرْبٍ وَخُفْيٌ وَكَذَا إِذَا كَانَ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ عَيْنِهِ
 أَوْ أُذُنِهِ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا بِفِعْلِ مَنْ جَعَلَهُ الْحَيُّ عَادَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ مِنْ فِلَاوِيَّةٍ
 أَوْ ذَكَرَهُ لَأَن الدَّمَّ يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْحَاظِرِ عَادَةً بِغَيْرِ فِعْلِ أَحَدٍ وَقَدْ كَرِهْنَا فِي الشَّهِيدِ أَنْ
 وَجَدَ بَدَنَ الْقَتِيلِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ أَوْ النِّصْفَ وَمَعَ الرَّأْسِ فِي حَاجَةِ فِعْلِ أَهْلِهَا
 الْقِسَامَةَ وَالْدِّيَّةَ وَأَنْ وَجَدَ نِصْفَ مَشْقُوقًا بِالطُّولِ أَوْ وَجَدَ قُلَّ مِنْ النِّصْفِ وَمَعَ الرَّأْسِ
 أَوْ وَجَدَ يَدًا أَوْ رِجْلًا أَوْ رَأْسًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ كَمَا هَذَا حُكْمُ عَرَفْنَاهُ بِالنِّصْفِ وَقَدْ وَرَدَ بِهِ
 فِي الْبَدَنِ إِلَّا أَنْ لَأَكْثَرَ حُكْمِ الْكُلِّ تَعْظِيمُ الْأَدَمِيِّ خِلَافَ الْأَقِلِّ لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ بِبَدَنِ وَلَا يَخْلُقُ بِهِ
 فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْقِسَامَةُ وَلَا نَالُوا عَرَفْنَاهُ تَتَكَبَّرُ الْقِسَامَتَانِ وَالْدِّيَّتَانِ بِمُقَابَلَةِ نَفْسٍ أَحَدًا
 وَلَا تَتَوَالِيَانِ وَأَوَّلُ فِيهِ أَنْ الْمَوْجُودَ الْأَوَّلَ أَنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ وَجَدَ الْبَاقِي تَجْرِي فِيهِ الْقِسَامَةُ
 لَا تَجْرِي فِيهِ وَأَنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ وَجَدَ الْبَاقِي لَا تَجْرِي فِيهِ الْقِسَامَةُ تَحْتَ الْمَعْنَى مَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فَيَصْلُحُ
 الْجَنَازَةُ فِي هَذَا تَنْسَجِبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ لِأَنَّهُ لَا تَشْكُرُ وَلَوْ وَجَدَ فِيهِمْ جَنَازَةً أَوْ نِصْفًا لَيْسَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ
 فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلِّ لِأَنَّهُ لَا يَفُوقُ الْكَبِيرَ حَالًا وَأَنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ وَهُوَ تَامٌ لِلْحَقِّ وَجَبَتْ الْقِسَامَةُ
 وَالْدِّيَّةُ عَلَيْهِمْ كَمَا أَنَّ الظَّاهِرَ تَامَةً لِلْحَقِّ وَفَصْلُ حَيًّا وَأَنْ كَانَ نَاقِصًا لِلْحَقِّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ كَمَا أَنَّهُ
 يَنْفَصِلُ مِمَّا لَا حَيَاةَ لَهُ إِذَا وَجَدَ الْقَتِيلَ عَلَى ابْنَةِ يَسُوقٍ أَوْ رَجُلٍ فَالَّذِي عَلَى عَاقِلَتِهِ يَدُونَ أَهْلَهُ
 أَيْ الْقَدَرُ ١٢ مِثْنِي

(بقية ٣٥٠) من أهل الحديث ارفع سحر من ابي حنيفة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون و
تستخفون دم صاحبكم ولوثب فاما قال ذاك على طريق الاكثار عليهم على طريق الامر به فانه لو كان على سبيل الامر
كان ليقول اتخلفون انفسكم تحقون دم صاحبكم فاما قوله اتخلفون وتستحقون نفلي سبيل الاكثار ❦

الحالة لا تفي بدية فصار كما اذا كان في امة وكذا اذا كان قائداها وراكمها فان اجتمعوا
فعلهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجدواهم قال وان مرت ابته بين
قريتين وعليهما قتل فهو على اقرهما لما روي ان النبي عليه السلام اتي بقتيل فوجد بين قريتين
فامر ان يذرع وعمر رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جك بين وادعة
وارح كتبت بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى ادة اقرب فقص عليهم بالقسامة
قل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانا اذا كان بهذه الصفة يلحقه
الغوث فتمكدهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة
عليك الدار في يد والدية على عاقلة لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكا
في القسامة مع الملاك عند ابن حنيفة ره وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو عليهم
جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكة الا ترى انه عليه السلام جعل
القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا ناخبر ولهما ان المالك هو المختص بنصرة
البقعة دون السكان لان سكة الملاك الزم وقرهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم
فيحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنم عليه السلام اقرهم على املاكهم وكان ياخذ
منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابن حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ متم له ولا
لحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها
ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل للمشرك خيل

كتاب
الديات

لا تفي بدية فصار كما اذا كان في امة وكذا اذا كان قائداها وراكمها فان اجتمعوا
فعلهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجدواهم قال وان مرت ابته بين
قريتين وعليهما قتل فهو على اقرهما لما روي ان النبي عليه السلام اتي بقتيل فوجد بين قريتين
فامر ان يذرع وعمر رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جك بين وادعة
وارح كتبت بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى ادة اقرب فقص عليهم بالقسامة
قل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانا اذا كان بهذه الصفة يلحقه
الغوث فتمكدهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة
عليك الدار في يد والدية على عاقلة لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكا
في القسامة مع الملاك عند ابن حنيفة ره وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو عليهم
جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكة الا ترى انه عليه السلام جعل
القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا ناخبر ولهما ان المالك هو المختص بنصرة
البقعة دون السكان لان سكة الملاك الزم وقرهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم
فيحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنم عليه السلام اقرهم على املاكهم وكان ياخذ
منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابن حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ متم له ولا
لحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها
ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل للمشرك خيل

بدون اليد في البات اليد للبائع قبل القبض وكذا في الخيار لا بد من
 البات ولو كان المبيع في يد المشتري في الخيار لم يضره لو كان له تصرفا ولو كان الخيار
 للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كما لم يضره لو كان له تصرفا ولو كان له تصرفا
 قال ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيلا لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود انما كان
 في يده لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت جليلا
 على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي لإيجاب الدية على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة
 به في الدار المشفوعة فلا بد من إقامة البينة قال وان وجد قتيلا في سفينة فالقسامة
 على من فيها من الرعايا والملاحين لا يخافون في أيديهم واللفظ يشمل رباها حتى تجب على الأرباب
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمد ما للمالك في ذلك وغير ذلك سواء وكذا العجزة
 وهذا على ما روي عن أبي يوسف ظاهره والفرق لما أن السفينة تنقل وتحوّل فيعتبر
 فيها اليد ون الملك كافي الدابة بخلاف الحجة والدار لا تنقل قال وان وجد مسجد
 محلة فالقسامة على أهلها لأن التدبير فيه إليهم وان وجد في المسجد الجامع والشارع أو
 فلا قسامة في الدية على بيت المال لأنه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور
 للعامة ومال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد السوق أن كان مملوكا فعند
 أبي يوسف تجب على السكان وعند أهل المال أن لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي
 بنيت فيها فعلى بيت المال لأنه لجاعة المسلمين ولو وجد البجن فالدية على بيت المال وعلى
 قول أبي يوسف الدية والقسامة على أهل البجن لأنهم سكان وولاية التدبير إليهم والظاهر

قوله في البات اليد للبائع قبل القبض وكذا في الخيار لا بد من البات ولو كان المبيع في يد المشتري في الخيار لم يضره لو كان له تصرفا ولو كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كما لم يضره لو كان له تصرفا ولو كان له تصرفا

قوله قال ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيلا لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود انما كان في يده لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت جليلا على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي لإيجاب الدية على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة به في الدار المشفوعة فلا بد من إقامة البينة قال وان وجد قتيلا في سفينة فالقسامة على من فيها من الرعايا والملاحين لا يخافون في أيديهم واللفظ يشمل رباها حتى تجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمد ما للمالك في ذلك وغير ذلك سواء وكذا العجزة وهذا على ما روي عن أبي يوسف ظاهره والفرق لما أن السفينة تنقل وتحوّل فيعتبر فيها اليد ون الملك كافي الدابة بخلاف الحجة والدار لا تنقل قال وان وجد مسجد محلة فالقسامة على أهلها لأن التدبير فيه إليهم وان وجد في المسجد الجامع والشارع أو فلا قسامة في الدية على بيت المال لأنه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور للعامة ومال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد السوق أن كان مملوكا فعند أبي يوسف تجب على السكان وعند أهل المال أن لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال لأنه لجاعة المسلمين ولو وجد البجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف الدية والقسامة على أهل البجن لأنهم سكان وولاية التدبير إليهم والظاهر

كتاب الديات

أبو يوسف في ذلك الموضع فيوصف بالتقير فيجب عليه بوجوب التقير

ان القتل حصل منهم وهم يقولون ان اهل البجن مفعولون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم
ما يجلب لجل النصر ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فغيرهم جمع
عليهم قالوا وهذه فرعية المالك والسكن وهي مختلف فيهما بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجد في قرية ليس بقريتها عارة فهو هدر في تفسير القرطبي كذا من استماع الصوت
لان اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم تكن
ملوكة لاحد اذ كانت قالدية والقسماء على عاقبة وان وجد بين قريتين كان على
اكثرهما وقد بيناه وان وجد في وسط القرية يمر به الماء فهو هدر لانه ليس في يد احد
ولا في ملكه وان كان محتسبا بالشاطيء فهو على قرب القرى من ذلك المكان على
التفسير الذي تقدم لانه اختص بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
من هو بقريته الا انهم يستقون من الماء ويوردون بها ثمنهم فيها بخلاف التفسير الذي
يستحق فيه الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام يد لهم عليه فتكون القسامة والدية عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وقد
ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على احد من غيرهم سقطت
عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان وجوب القسامة عليهم دليل على ان القتال
منهم فنعين واحد منهم كناية عن اهل المحلة لانهم خلاف اعدائهم من غيرهم لان ذلك بيان ان القتال ليس منهم
وهم انما يفرمون اذا كان القتال منهم كونهم قتلة تقدير بحيث لا يخذل اعداء الظالم ولان اهل المحلة
لا يفرمون بمجرد ظهور القتل بل يظهرون اهلها لا بدعي المالك فاذا ادعى القتل على غيرهم منع دعواه

ان القتل حصل منهم وهم يقولون ان اهل البجن مفعولون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم
ما يجلب لجل النصر ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فغيرهم جمع
عليهم قالوا وهذه فرعية المالك والسكن وهي مختلف فيهما بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجد في قرية ليس بقريتها عارة فهو هدر في تفسير القرطبي كذا من استماع الصوت
لان اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم تكن
ملوكة لاحد اذ كانت قالدية والقسماء على عاقبة وان وجد بين قريتين كان على
اكثرهما وقد بيناه وان وجد في وسط القرية يمر به الماء فهو هدر لانه ليس في يد احد
ولا في ملكه وان كان محتسبا بالشاطيء فهو على قرب القرى من ذلك المكان على
التفسير الذي تقدم لانه اختص بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
من هو بقريته الا انهم يستقون من الماء ويوردون بها ثمنهم فيها بخلاف التفسير الذي
يستحق فيه الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام يد لهم عليه فتكون القسامة والدية عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وقد
ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على احد من غيرهم سقطت
عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان وجوب القسامة عليهم دليل على ان القتال
منهم فنعين واحد منهم كناية عن اهل المحلة لانهم خلاف اعدائهم من غيرهم لان ذلك بيان ان القتال ليس منهم
وهم انما يفرمون اذا كان القتال منهم كونهم قتلة تقدير بحيث لا يخذل اعداء الظالم ولان اهل المحلة
لا يفرمون بمجرد ظهور القتل بل يظهرون اهلها لا بدعي المالك فاذا ادعى القتل على غيرهم منع دعواه

لعمري ففهموا ان لا يكون ذلك الموضع بغير صاحبه وانما اذا لم يسمع صوته الصوت الواقع

ان القتل حصل منهم وهم يقولون ان اهل البجن مفعولون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم
ما يجلب لجل النصر ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فغيرهم جمع
عليهم قالوا وهذه فرعية المالك والسكن وهي مختلف فيهما بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجد في قرية ليس بقريتها عارة فهو هدر في تفسير القرطبي كذا من استماع الصوت
لان اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم تكن
ملوكة لاحد اذ كانت قالدية والقسماء على عاقبة وان وجد بين قريتين كان على
اكثرهما وقد بيناه وان وجد في وسط القرية يمر به الماء فهو هدر لانه ليس في يد احد
ولا في ملكه وان كان محتسبا بالشاطيء فهو على قرب القرى من ذلك المكان على
التفسير الذي تقدم لانه اختص بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
من هو بقريته الا انهم يستقون من الماء ويوردون بها ثمنهم فيها بخلاف التفسير الذي
يستحق فيه الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام يد لهم عليه فتكون القسامة والدية عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وقد
ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على احد من غيرهم سقطت
عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان وجوب القسامة عليهم دليل على ان القتال
منهم فنعين واحد منهم كناية عن اهل المحلة لانهم خلاف اعدائهم من غيرهم لان ذلك بيان ان القتال ليس منهم
وهم انما يفرمون اذا كان القتال منهم كونهم قتلة تقدير بحيث لا يخذل اعداء الظالم ولان اهل المحلة
لا يفرمون بمجرد ظهور القتل بل يظهرون اهلها لا بدعي المالك فاذا ادعى القتل على غيرهم منع دعواه

عليهم سقط لفقده شرطه قال واذا التقى قوم بالسيف فاجلوا عن قتيل فهو على اهل المحلة
دعوى الولي ١٢ اي محرم ١٢ يعني
اي انكشوا عنه والفرج ١٢ ع

لان القتل بين اظهروا الحفظ عليهم لان يدعي الاولياء على اولئك او على رجل منهم
يعني بنهم ١٢ ع

بعين فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسامة

قال ولا حلا ولا ثلث حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق الحديث الذي هو
اي محرم ١٢ يعني

اقايسقط به الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قتيل في معسكر اقاموا
اي الدعوى على اهل المحلة على رجل منهم ١٢ لدستور بل هو يهون

بغلاية من الارض ملكا احدها فان وجد في خباء او فسطاط فعمل من يسكنها الدية
التي من الصون ١٢ ع انجزة الخطية فكان اظهر من انجازه ١٢ ع

والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعمل اقرب الاخصية اعتبارا لليد عند انعدام
قتل ١٢

الملك وان كان يقوم لقواته او وجد قتيل بين اظهروا فلا قسامة ولا دية لان الظاهر
العسكر ١٢ يجوز ان يكون فهو لا يطلق لان لقواته من المقاتلة وان يكون حاله اي القتال ١٢ ع

او العدة قتل فكان هذا وان لم يلقوا عدوا فاعلم ما بيناه وان كان الارض والى العسكر
التي اقام فيها العسكر ١٢

كالتسكان فيجب على المالك عند ابى حنيفة اخلافا لابي يوسف وقد ذكرناه قال واذا
اي القدر ١٢ يعني

قال المستخلف قتل فلان استخلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير فلان لا يبرأ من القتل
يعني لا يقطع الامين منه بقوله قتل فلان ١٢ ع

الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيجلف على اذكرنا ان لما اقر بالقتل على واحد منكم
يعني قتل فلان ١٢ ع

مستثنى عن البين في حق حكم من سواه فيجلف عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة
سنتين ١٢ اي القدر ١٢ يعني

على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند ابى حنيفة روى وقال لا تقبل لانهما كانوا
يعني بل ١٢

بعضه ان يصير لخصماء وقد بطلت العرضة بدعوى الحق القتل على غيرهم فتقبل شهادتهما
تقبل ١٢

كالوكيل بالخصومة اذا اعزل قبل الخصم وله انهم خصماء بانزلهما قاتلين للتعصير الصادق
تقبل شهادته في تلك الحالة ١٢ ع

منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصي اذا اخرج من الوصاية
سواء هم ١٢ اي محرم ١٢ ع

قوله على اهل المحلة...
قوله لا يبرأ من القتل...
قوله المستخلف...
قوله لا تقبل شهادتهما...
قوله كالتسكان...
قوله مستثنى عن البين...
قوله على رجل من غيرهم...
قوله بعضه ان يصير...
قوله كالوكيل بالخصومة...
قوله منهم فلا تقبل...
قوله لا يبرأ من القتل...
قوله المستخلف...
قوله لا تقبل شهادتهما...
قوله كالتسكان...
قوله مستثنى عن البين...
قوله على رجل من غيرهم...
قوله بعضه ان يصير...
قوله كالوكيل بالخصومة...
قوله منهم فلا تقبل...

كتاب
الديات

له قوله وما لا تقبل لانهم كانوا الخ العتري على قولهما كما اشار اليه صاحب تفسيرات الرازي على رد المحتار حيث قال
نقل عبد الحكيم عن الدرر ان ما قاله الامام اظهر وما قاله الحق احرى قال واشار بقوله الحق ان قولهما
ارجمه فانظر ١٢ تفسيرات الرازي ص ٢٨٣٣٩

ما اقله على قول ابى حنيفة رفع من غير مقال لا يجب لابل انما يتكلم بن عبد الله كمال القليل وليس يحتاج من غيره فلا يلزم القسمة ومنهم من قال لا يجب بوجوب ان يكون جازا فاعتدوا على قوله فتعدوه في داره بل هو شدة لم يجرى له والافاضة من وجوب الاستمرار وجوب الدين في محله

[illegible][illegible]

بعد ما قبل بالشهادة
هذا الجنس قال
لم تقبل الشهادة فلا
متهما وعن ابي يونس
اخبر النعمان فوالله
فان كان صاحبه
وقال ابو يوسف
قسامة فيه فصا
ولهذا وجب القصاص
الموت من غير الج
اهله فمكت يوا
قياس قول ابي حن
ذكرنا وجهي القولين
على ما قلته لو شئت
يدعيه جرحين وجدا
ظهور القتل لهذا
عاقلة هم بخلاف الم

١٢ ١٣ اي المصنف ١٤
 ولولا عي على واحد من
 ١٥
 الحقيق قائمه مع الكل
 ١٦
 سفت ان الشهود يحلف
 ١٧
 لقاتل قال ومن حجر
 ١٨
 بفراسخ حقه مات فالق
 ١٩
 الاقسامه ولاديه لان
 ٢٠
 اركا اذا الميكين صاحب
 ٢١
 صقان كان صاحب
 ٢٢
 روح فلا يلزم بالشك
 ٢٣
 او يومين ثمرات لم
 ٢٤
 نيفه رة يضمن لان يد
 ٢٥
 فيما قبل من مسأله
 ٢٦
 عند اب حنيفه رة وقا
 ٢٧
 روح فيجعل كان قتل نف
 ٢٨
 ايدخل في الدية من مات
 ٢٩
 من اسأله
 ٣٠
 مكاتبه اذا وجد قتيلا
 ٣١
 من المصنف قال في
 ٣٢
 ان المصنف قال في
 ٣٣
 ان المصنف قال في
 ٣٤
 ان المصنف قال في
 ٣٥
 ان المصنف قال في
 ٣٦
 ان المصنف قال في
 ٣٧
 ان المصنف قال في
 ٣٨
 ان المصنف قال في
 ٣٩
 ان المصنف قال في
 ٤٠
 ان المصنف قال في
 ٤١
 ان المصنف قال في
 ٤٢
 ان المصنف قال في
 ٤٣
 ان المصنف قال في
 ٤٤
 ان المصنف قال في
 ٤٥
 ان المصنف قال في
 ٤٦
 ان المصنف قال في
 ٤٧
 ان المصنف قال في
 ٤٨
 ان المصنف قال في
 ٤٩
 ان المصنف قال في
 ٥٠
 ان المصنف قال في
 ٥١
 ان المصنف قال في
 ٥٢
 ان المصنف قال في
 ٥٣
 ان المصنف قال في
 ٥٤
 ان المصنف قال في
 ٥٥
 ان المصنف قال في
 ٥٦
 ان المصنف قال في
 ٥٧
 ان المصنف قال في
 ٥٨
 ان المصنف قال في
 ٥٩
 ان المصنف قال في
 ٦٠
 ان المصنف قال في
 ٦١
 ان المصنف قال في
 ٦٢
 ان المصنف قال في
 ٦٣
 ان المصنف قال في
 ٦٤
 ان المصنف قال في
 ٦٥
 ان المصنف قال في
 ٦٦
 ان المصنف قال في
 ٦٧
 ان المصنف قال في
 ٦٨
 ان المصنف قال في
 ٦٩
 ان المصنف قال في
 ٧٠
 ان المصنف قال في
 ٧١
 ان المصنف قال في
 ٧٢
 ان المصنف قال في
 ٧٣
 ان المصنف قال في
 ٧٤
 ان المصنف قال في
 ٧٥
 ان المصنف قال في
 ٧٦
 ان المصنف قال في
 ٧٧
 ان المصنف قال في
 ٧٨
 ان المصنف قال في
 ٧٩
 ان المصنف قال في
 ٨٠
 ان المصنف قال في
 ٨١
 ان المصنف قال في
 ٨٢
 ان المصنف قال في
 ٨٣
 ان المصنف قال في
 ٨٤
 ان المصنف قال في
 ٨٥
 ان المصنف قال في
 ٨٦
 ان المصنف قال في
 ٨٧
 ان المصنف قال في
 ٨٨
 ان المصنف قال في
 ٨٩
 ان المصنف قال في
 ٩٠
 ان المصنف قال في
 ٩١
 ان المصنف قال في
 ٩٢
 ان المصنف قال في
 ٩٣
 ان المصنف قال في
 ٩٤
 ان المصنف قال في
 ٩٥
 ان المصنف قال في
 ٩٦
 ان المصنف قال في
 ٩٧
 ان المصنف قال في
 ٩٨
 ان المصنف قال في
 ٩٩
 ان المصنف قال في
 ١٠٠
 ان المصنف قال في

٤٢
 على الاصلين هذين في
 هل المحلة يعين فشهد
 على ما بينا^{٥٢} والشاهد
 بكون بالله ما قلنا ولا
 ح في قبيلة فنقل الى
 سامة والدية على القبي
 الذي حصل في القبيلة
 بلاش وكنان الحجج اذا
 بلاش اضعيف اليه و
 لوان رجلا مع جرح
 ضمن الذي حمل الى
 منزلة المحلة فوجوه جرح
 قبيلة ولو جد الرجل
 لابي يوسف ومحمد وز
 سة فيكون هذا اول
 بل في حال ظهر في
 من نفس في حال ظهور
 في حال ظهور في حال ظهور

[illegible]

۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴

له قوله كتاب العائل الخ الاصل في ايجاب الزية على العائلة من الخطاء وشبهه العمد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ما روى في حديثه عن ابن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ولياء الضاربة فذوه قال اخرها
عمران بن محرز (ثنية ٤٤٢)

فان قلت ما لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة

الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 المتما للدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على القاتل بان قتل الابنة
 عمدا فهو مال في ثلث سنين وقال الشافعي مرة ما وجب على القاتل في ماله فهو حال لا التاجيل
 للتخفيف لثقل العاقلة فلا يلحق به العمد المحض لئان القياس يا بابه والشرع ورد به مؤجلا فلا
 يتعداه ولو قتل عشرة رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا للجزاء
 بالكل اذ هو بدل النفس انما يعتبر مدة ثلث سنين من وقت القضاء بالدية لا التوقيف
 الاصل المثل والحوال الى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتداءها من وقتها في ولد المغرور قال
 ومير لم يكن من اهل الديوان فعاقلتم قبيلته لان نصرتهم هم هي المعتبرة في التعاقل
 قال وتقسيم عليهم ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة درهم في كل سنة وينقص
 منها قال رضي الله عنه كذا ذكره القدوس في مختصره وهذا الشارة الى انه يزداد على اربعة من
 جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة
 او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهمان وثلاث دراهم وهو لا يصح قال
 وان لم يكن تنوع القبيلة لذلك يضم اليهم اقرب القبائل معناه نسباً كل ذلك المعنى التخفيف
 ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم
 بنوهم واما الاءاء والابناء فليلدخولون لقرهم وقيل لا يدخولون لان الضفر
 لنفسه الحرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثة او اربعة هذا المعنى انما يتحقق عند

كتاب
المعاقلة

فان قلت ما لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة

فان قلت ما لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة
 قلت لا يلزم من كون القاتل ثلث سنين في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث سنين في سنة واحدة

(بقية ٤٤٣) فقال بل انت احق بما قرره دشتي من المعقول يدل عليه وهو ان الناطق معذور وعذره
 لا يعدم حرمة نفس المعقول ولكن يمنع وجوب العقوبة عليه فاروجب الشرع الدية صيانة لنفس المعقول
 عن الضرر وفيما ايجاب الكل على الثامن (بقية ٤٤٤)

عليه السلام في قوله لا يعقل مع العاقلة صفة ولا امرأة ولأن العقل إنما يجلب على أهل النصرقة لتركهم مراقبته
والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصرقة
وهو الجزية وكل هذا لو كان القاتل صبيًا أو امرأة لاشتباه عليهم من الدية بخلاف
الرجل لأن وجوب جزاء من الدية على القاتل باعتبار أنه أحد العواقل لأنه ينصرف نفسه
وهذا لا يوجد فيها وأقرض لها من العطاء للمعونة لا للنصرقة كغيرها من أراج النجس عليه
السلام ورضي الله عنهم ولا يعقل أهل مصر عن مصر آخر ما يدل به أنه إذا كان لأهل كل مصر
ديوان على حد ذاته لأن التناصر بالديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر
أقرب إليهم من أهل مصر آخر ويعقل أهل كل مصر من أهل سوادهم لا أهل تبع لأهل مصر منهم
أولهم أهل مصر فيهم فيعقلهم أهل مصر باعتبار معنى القرب والنصرقة ومن كان منزله بالبصرة و
ديوانه بالكوفة فعقل عنه أهل الكوفة لا يستنصر أهل ديوانه لا يجوز له أن يحصل الاستنصار بالديوان
أظهر فلا يظن مع حكم النصرقة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وغيره وبعد الديوان النصرقة بال
عليه ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من أصول مسائل المعاقلة من جنس جنائية من أهل المصر
ليس له في الديوان عطاء وأهل البادية أقرب إليهم ومسكنهم المصر فعقل عنه أهل الديوان
المصر لم يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لأن الذين يذوقون عن
أهل المصر يقومون بنصرتهم ويدفعون عنهم أهل الديوان من أهل المصر ولا يخصون به أهل
العطاء وقيل تأويله إذا كان فيهم في الكفاية إشارة إلى حيث قال أهل البادية أقرب إليهم
له قوله عقل عنه أهل الديوان من ذالك المصر الخ وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعاقلة منها أخوان ديوان
أحد ما بمصر وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه وإنما يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنس
حماية من أهل البصرة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل البادية (بقية ٦٤٩)

ويزد أخرى وليس على النساء والذمة من كان له حظ في الديوان يعقل لقول عمر
لا يعقل مع العاقلة صفة ولا امرأة ولأن العقل إنما يجلب على أهل النصرقة لتركهم مراقبته
والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصرقة
وهو الجزية وكل هذا لو كان القاتل صبيًا أو امرأة لاشتباه عليهم من الدية بخلاف
الرجل لأن وجوب جزاء من الدية على القاتل باعتبار أنه أحد العواقل لأنه ينصرف نفسه
وهذا لا يوجد فيها وأقرض لها من العطاء للمعونة لا للنصرقة كغيرها من أراج النجس عليه
السلام ورضي الله عنهم ولا يعقل أهل مصر عن مصر آخر ما يدل به أنه إذا كان لأهل كل مصر
ديوان على حد ذاته لأن التناصر بالديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر
أقرب إليهم من أهل مصر آخر ويعقل أهل كل مصر من أهل سوادهم لا أهل تبع لأهل مصر منهم
أولهم أهل مصر فيهم فيعقلهم أهل مصر باعتبار معنى القرب والنصرقة ومن كان منزله بالبصرة و
ديوانه بالكوفة فعقل عنه أهل الكوفة لا يستنصر أهل ديوانه لا يجوز له أن يحصل الاستنصار بالديوان
أظهر فلا يظن مع حكم النصرقة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وغيره وبعد الديوان النصرقة بال
عليه ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من أصول مسائل المعاقلة من جنس جنائية من أهل المصر
ليس له في الديوان عطاء وأهل البادية أقرب إليهم ومسكنهم المصر فعقل عنه أهل الديوان
المصر لم يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لأن الذين يذوقون عن
أهل المصر يقومون بنصرتهم ويدفعون عنهم أهل الديوان من أهل المصر ولا يخصون به أهل
العطاء وقيل تأويله إذا كان فيهم في الكفاية إشارة إلى حيث قال أهل البادية أقرب إليهم
له قوله عقل عنه أهل الديوان من ذالك المصر الخ وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعاقلة منها أخوان ديوان
أحد ما بمصر وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه وإنما يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنس
حماية من أهل البصرة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل البادية (بقية ٦٤٩)

جاء
كتاب
المعاقل

له قوله عقل عنه أهل الديوان من ذالك المصر الخ وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعاقلة منها أخوان ديوان
أحد ما بمصر وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه وإنما يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنس
حماية من أهل البصرة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل البادية (بقية ٦٤٩)

عند عاقلة واذا كان كذلك يتحمل عنه من يكون عاقلة عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء
 اي عن قتال ^{هم من اهل البصرة}
 لان الواجب قبل تقرير القضاء فلا ينتقل بعد ذلك لكن حصة القتال تؤخذ من عطائه
 على اهل الكوفة ^{الى اهل البصرة} ^{بني وان كان بعد القضاء}
 بالبصرة لانها تؤخذ من العطاء وعطاؤه بالبصرة بخلاف ما اذا قلت العاقلة بعد القضاء عليهم
 بان اتبعضهم ^{حيث يضمن اليهم اقرب القبايل في النسب لان في النقل ابطال حكم الاول فلا يجوز بحال وفي الضم}
 تكبير المتكبرين بل افضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم الاول لا ابطاله وعلى هذا لو كان القتال
 مسكن الكوفة وليس له عطاء فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة قضى بالدية على اهل البصرة
 في ديوان الكوفة ^{ولو كان قضى بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنهم وكذا البدوي اذا اُلتحق بالديوان بعد القتل}
 قبل القضاء يقض بالدية على اهل الديوان وبعد القضاء على عاقلة بالبادية لا يتولى عنهم
 وهذا بخلاف ما اذا كان قوم من اهل البادية قضى بالدية عليهم في اموالهم ثلث سنين
 اي عدم التحول ^{ثم جعلهم الامام العطاء حيث نصير البادية في عطياتهم ان كان قضى بها اول مرتبة في اموالهم}
 لانه ليس فيه نقص القضاء الاول لانه قضى بها في اموالهم عطياتهم اموالهم غير ان الدية تقضى
 من ايسر الاموال اداء والاداء من العطاء ايسر اذ اصار من اهل العطاء الا اذا لم يكن مال
 العطاء من جنس قضى به عليه بان كان القضاء بالاداء العطاء درهم فحينئذ لا يتحول
 الى الدرهم ابدل لما فيه من ابطال القضاء الاول لكن يقضى ذلك من مال العطاء لانه ايسر قال
 وعاقلة المعتق قبيلة مولا لان النصره هم قوم يد لك قوله عليه السلام مولى القوم منهم
 قال مولى المولاة يعقل عنه مولا وقبيلته لانه ولا يتناصرون فاشبهه فداء العتاقة فقي
 اي القدر الذي ياتي به ^{خلاف الشافعية وقد مر في الولا قال لا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتكمل}
 من ان الشافعية يقولون ان المولاة مولا لان في المطال حق بيت المال

قوله لو كان القضاء بالبصرة بخلاف ما اذا قلت العاقلة بعد القضاء عليهم بان اتبعضهم حيث يضمن اليهم اقرب القبايل في النسب لان في النقل ابطال حكم الاول فلا يجوز بحال وفي الضم تكبير المتكبرين بل افضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم الاول لا ابطاله وعلى هذا لو كان القتال مسكن الكوفة وليس له عطاء فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة قضى بالدية على اهل البصرة في ديوان الكوفة ولو كان قضى بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنهم وكذا البدوي اذا اُلتحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقض بالدية على اهل الديوان وبعد القضاء على عاقلة بالبادية لا يتولى عنهم وهذا بخلاف ما اذا كان قوم من اهل البادية قضى بالدية عليهم في اموالهم ثلث سنين اي عدم التحول ثم جعلهم الامام العطاء حيث نصير البادية في عطياتهم ان كان قضى بها اول مرتبة في اموالهم لانه ليس فيه نقص القضاء الاول لانه قضى بها في اموالهم عطياتهم اموالهم غير ان الدية تقضى من ايسر الاموال اداء والاداء من العطاء ايسر اذ اصار من اهل العطاء الا اذا لم يكن مال العطاء من جنس قضى به عليه بان كان القضاء بالاداء العطاء درهم فحينئذ لا يتحول الى الدرهم ابدل لما فيه من ابطال القضاء الاول لكن يقضى ذلك من مال العطاء لانه ايسر قال وعاقلة المعتق قبيلة مولا لان النصره هم قوم يد لك قوله عليه السلام مولى القوم منهم قال مولى المولاة يعقل عنه مولا وقبيلته لانه ولا يتناصرون فاشبهه فداء العتاقة فقي اي القدر الذي ياتي به خلاف الشافعية وقد مر في الولا قال لا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتكمل من ان الشافعية يقولون ان المولاة مولا لان في المطال حق بيت المال

كتاب
المعاقل

هذا كتاب المعاقلة في الاموال والاعمال

لأنه في حوصته مقر على نفسه وفي حق العاقلة مقر عليه **قال** وأذبحه الحر على العبد
 فقتله خطأ كان على عاقلة قيمته لأنه بدل النفس على ما عرفت من أصلنا وفي أحد قول
 الشافعي تجب في ماله لأنه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس
 من العبد لا تحل العاقلة لأنه يسلك به مسلك الأموال عندنا على ما عرفت في أحد قوليه
 تحل العاقلة كافي الحر وقد مر من قبل **قال** أصحابنا من أن القاتل إذا لم يكن له عاقلة فالدية
 في بيت المال لأن جماعة المسلمين هم أهل نصرته وليس بعضهم أخص من بعض بذلك و
 لهذا لو لم يكن من أهله بيت المال فكذا ما يلزم من الغرامة يلزم بيت المال وعن أبي حنيفة
 رواية شاذة أن الدية في ماله وجهه أن الأصل أن تجب الدية على القاتل لأنه بدل متلف
 والاتلاف منه إلا أن العاقلة تحلها تحقيقاً للتحقيق على ما مر فإذا لم يكن له عاقلة عاد
 الحكم إلى الأصل وابن الملاحة تعقل عاقلة أمه لأن نسبه ثابت منها ذوالأب فان
 عقلاؤه ثمة ذوالأب جعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الأب في ثلث سنين
 من يوم يقض القاض لعاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه تبين أن الدية واجبة عليهم
 لأن عند الكذاب ظهران النسب لم يزل كان ثابتاً من الأب حيث مطلق اللعان بالأكاذاب متى
 ظهر من الأصل فقوى الأم تحلها ما كان واجباً على قوم الأب فيرجعون عليهم لأنهم مضطرون
 في ذلك وكذلك أن مات المكاتب عرفاء وله ولد حر فله كتابته حتى ينسب وعقل
 عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة لأنه عند الاداء يقول وكلاؤه إلى قوم أبيه من وقت
 حرية الأب وهو آخر جزء من أجزاء حياته فتبين أن قوم الأم عقلاؤه عنهم
 أي من ذلك إلا أن الجاني أي فادع برجع قوم الأم على قوم الأب أي ولا وجه المكاتب
 أي ذلك الوقت

قال صاحبنا في حق العاقلة مقر على نفسه وفي حق العاقلة مقر عليه قال وأذبحه الحر على العبد
 فقتله خطأ كان على عاقلة قيمته لأنه بدل النفس على ما عرفت من أصلنا وفي أحد قول
 الشافعي تجب في ماله لأنه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس
 من العبد لا تحل العاقلة لأنه يسلك به مسلك الأموال عندنا على ما عرفت في أحد قوليه
 تحل العاقلة كافي الحر وقد مر من قبل قال أصحابنا من أن القاتل إذا لم يكن له عاقلة فالدية
 في بيت المال لأن جماعة المسلمين هم أهل نصرته وليس بعضهم أخص من بعض بذلك و
 لهذا لو لم يكن من أهله بيت المال فكذا ما يلزم من الغرامة يلزم بيت المال وعن أبي حنيفة
 رواية شاذة أن الدية في ماله وجهه أن الأصل أن تجب الدية على القاتل لأنه بدل متلف
 والاتلاف منه إلا أن العاقلة تحلها تحقيقاً للتحقيق على ما مر فإذا لم يكن له عاقلة عاد
 الحكم إلى الأصل وابن الملاحة تعقل عاقلة أمه لأن نسبه ثابت منها ذوالأب فان
 عقلاؤه ثمة ذوالأب جعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الأب في ثلث سنين
 من يوم يقض القاض لعاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه تبين أن الدية واجبة عليهم
 لأن عند الكذاب ظهران النسب لم يزل كان ثابتاً من الأب حيث مطلق اللعان بالأكاذاب متى
 ظهر من الأصل فقوى الأم تحلها ما كان واجباً على قوم الأب فيرجعون عليهم لأنهم مضطرون
 في ذلك وكذلك أن مات المكاتب عرفاء وله ولد حر فله كتابته حتى ينسب وعقل
 عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة لأنه عند الاداء يقول وكلاؤه إلى قوم أبيه من وقت
 حرية الأب وهو آخر جزء من أجزاء حياته فتبين أن قوم الأم عقلاؤه عنهم
 أي من ذلك إلا أن الجاني أي فادع برجع قوم الأم على قوم الأب أي ولا وجه المكاتب
 أي ذلك الوقت

جمله
 كتاب
 المعادل

(٦٢٩) كونه معناه ما ذكره ويؤيد بل معناه لا تعقل العاقلة من قتل عمر البصيفة المحجول ومن صرح عنه دعه
 ومن اعترف بقتله على صيغة المحجول الرضا فيقول المعنى من أهل إلى معنى عقبت القاتل لا إلى معنى عقبت عن ظنون
 فله ثم الجواب الزاماً تكلمه فتح القدير ص ١٣ ج ٨

[illegible][illegible][illegible]

فأرجعون عليهم وكذلك رجل امر صبيًا بقتل رجل فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية
 رجعت بها على عاقلة الأمران كان الأمر ثبت بالبينة وفي مال الأمران كان ثبت بالقرار
 في ثلاث سنين من يوم يقضيه بها القاض على الأمر وعلى عاقلة لان الديات تجب
 مؤجلة بطريق التيسير قال رضي الله عنه ههنا عدة مسائل ذكرها محمد بن متفرقة
 والأصل الذي يخرج عليه ان يقال حال القاتل اذا تبدل حكمًا فانتقل ولاؤه الى ولائ
 بسبب امر حادث لم تنتقل جنائته عن الاولى قضيه بها او لم يقض وان ظهرت
 حالة خفية مشد عوة ولد للملا عن حوالت الجناية الى الاخرى وقع القضاء بها
 او لم يقع ولو لم يختلف حال الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت
 القضاء فان كان قضيه بها على الاولى لم تنتقل الى الثانية وان لم يكن قضيه بها على
 الاولى فانه يقضيه بها على الثانية واذا كانت العاقلة واحدة فلحقها بزيادة او نقصان
 اشتركوا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده الا فيما سبق اداؤه فمن احكم هذا الاصل
 متاملا يمكنه التخرج فيما ورد عليه من النظائر والاضداد والله اعلم بالصواب

کتاب الوصایا

باب في صفه الوصية ^{ما ينبغي من ذلك وما يستحسنه وما يكون رجو عنه}
^{وسبها ان ذكرنا في غير هذا الباب ان الله تعالى في العقبه ما يجمع الامور}
 قال الوصية غير اجبة وهي مستحبة والقياس يابى جوازها لانه تملك مضاف الى حال
^{اي القدوري ١٢ يعني}
 نزول ما يكتبه ولو اُضيف الى حال قيامها بان قيل ملكتك فلا كان باطلا فهذا اولى
^{موصى ١٢}
 الا اننا استحسنناه لحاجة الناس اليها فان كان لسان مغرور بامله مقصّر في عمله فاذا

[illegible]

عرض له
 وجه لوجه
 شرع الوعد
 باعتبار
 بعد وص
 عليكم بش
 حيث اج
 وسفير
 القم عليا
 بعد مانق
 وهو اس
 بقدر الن
 به عليهم
 اي انك
 من اكبر ال
 الولد تب
 حياته ل
 بخلاف ما
 فكان لم ان يرد
 رد ما فاذن في حال
 الرمي لان

(القبعة ٤٥٠) إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين وإنما كتب علينا ميون فرحنا وقال

[illegible][illegible]

الامر انه يستند عند الاجازة لكن الاستناد يظهر في حق القائم وهذا قد مضى فلو انشئ كان
اي اثبتت نعمته عند الاجازة استندا واما
الحقيقة تثبت عند الموت قبل يثبت مجرد الحق فالواستند من كل وجه ينقلب حقيقة
الموت
قبل الرضا بطلان الحق لا يكون رضا بطلان الحقيقة وكذلك ان كانت الوصية للوارث
موت
واجازت البقية فحكم ما ذكرناه وكل واجاز باجازة الوارث يتملكه الجائز له من قبل الموصي عندنا
اي لتبعية الاجازة بعد الموت لا قبله
وعند الشافعي من قبل الوارث الصحيح قولنا لان السبب صدق الموصي والاجازة فرع للمانع وليس
اي سبب تمام الوصي له
مشط القبض وصار كالمتمين ا. اجاز بيع الرهن قال لا تجوز للمقاتل عامل كان او خاطئا بعد ان كان
اي لم يجرع قاتلا صحت الوصية من ذلك الجرح
مباشرة القول عليه السلام لا وصية للمقاتل ولا نكاح واستعمل اخره الله تعالى في غير الوصية كما جزم الميراث
لا سيما
وقال الشافعي تجوز للمقاتل فعليه هذا الخ لا اذا اوجله جل ثمنه قتل المؤمن بطل الوصية عندنا
لان اجنبى منه نفعت له كما صحت لغيره عناية
عنده لا تبطل والحجة عليه الفصلين ما قلناه لو اجازتها الوارث لجاز عند ابى حنيفة ويجوز وقال ابو يوسف
فكره على بسيل التفرج ومن
لا تجوز لان جنايته باقية والامتناع لا جملها وطمان لا امتناع بحق الورثة لان رفع بطلانها يعنى اليهم
اي حرمانه كان بطريق العقوبة
كنفع بطلان الميراث ولا نكح وضومها للمقاتل كما لا يرصونها لاحد قال لا تجوز لو ارثه لقول
التشبيهي من حيث يجوز النفع العام لهم عند بطلانها لا غير
عليه السلام ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية للوارث ولا اله يتاذى البعض بايمان
رواه ابن ماجه في سننه عن انس
البعض ففي تيميزه قطيعا اللهم ولانه خيف بالحديث الذي رويناه ويعتبر قوله وارث

لان الرضا جليل عاقل
 ان الاجابة استقامت من الواردات حقيقة
 فصار كرا لا تعلقات واما في الارجح فكله كذا في
 انفعوت ان شها حقيقة واما في الارجح فكله كذا في
 لان الرضا جليل عاقل
 فصار كرا لا تعلقات واما في الارجح فكله كذا في
 انفعوت ان شها حقيقة واما في الارجح فكله كذا في

[illegible]

هذا الوجه يحتمل اشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لفرقة وهو احد قولي الشافعي وهو يقول الوصية
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثلث لا يرث يثبت من غير قبول فكذلك الوصية
 ولما ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه
 الاحكام فثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحساناً والقيا
 ان تبطل الوصية لما بيننا ان الملك موقوف على القبول فصار كموت الموصي قبل قبوله
 بعد ايجاب البيع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموتاً تاماً
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي وانما توقفت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشرط
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي بن يحيى بماله لم
 تجز الوصية كان الدين مقدم على الوصية لانه اهلو المحتاجين فانه فرض الوصية
 تبرعاً وابدأ ببدء اياه فلا هو الا ان تبرئ الغرماء لانه لم يبق الدين فتنفذ الوصية
 على الحد المشرع لحاجته اليها قال لا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا
 كان في وجوه الخير كان عمر رضي الله عنه اجاز وصية يافع ويافع وهو الذي رآه
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ يبق على غيره ولما ان
 تبرع والصبي ليس من اهله وان قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالسر مرقوله

في هذا الوجه يحتمل اشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لفرقة وهو احد قولي الشافعي وهو يقول الوصية
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثلث لا يرث يثبت من غير قبول فكذلك الوصية
 ولما ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه
 الاحكام فثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحساناً والقيا
 ان تبطل الوصية لما بيننا ان الملك موقوف على القبول فصار كموت الموصي قبل قبوله
 بعد ايجاب البيع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموتاً تاماً
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي وانما توقفت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشرط
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي بن يحيى بماله لم
 تجز الوصية كان الدين مقدم على الوصية لانه اهلو المحتاجين فانه فرض الوصية
 تبرعاً وابدأ ببدء اياه فلا هو الا ان تبرئ الغرماء لانه لم يبق الدين فتنفذ الوصية
 على الحد المشرع لحاجته اليها قال لا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا
 كان في وجوه الخير كان عمر رضي الله عنه اجاز وصية يافع ويافع وهو الذي رآه
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ يبق على غيره ولما ان
 تبرع والصبي ليس من اهله وان قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالسر مرقوله

كتاب الوصايا

(لغة ١٥١٣) على ان ذاك كان في الابتداء قبل ان ينزل آية الميراث ثم انتسخ وتكلموا في ناسخه وكان ابو بكر الرازي
 رحمه الله قال يقول انما انتسخ بقوله من بعد وصية يوصي بها او دين فانه نص على الميراث بعد وصية متكررة
 فتوكلت الوصية للواريين والدين بين ثابتة بعد نزول هذه الآية (لغة ١٥٥٥)

٢٤١

۱۰۱۱۰ عیسیٰ السلام کہلاتا تھا مگر فی السسطاجہ اے میں! کہ ان کو بھی کہان عند حضرت کمران ابو سعید

جلد
کتاب
الوصایا

[illegible][illegible]

ولكنه يستحق بالاطلاق تبعاً فإذا أفرده الأم بالوصية صح أفرادها ولا يصح أفراد الحمل
 أي إذا أطلق اسم الجارية ولم يستثن
 بالوصية فجاء استثناءه وهذا هو الأصل أن ما يصح أفراداً بالعقد يصح استثناءه منه
 بيان أهل
 إذا فرّق بينهما ولا يصح أفراداً بالعقد يصح استثناءه منه وقد مرّ البيع قال يجوز
 أي بين أفراد العقد وصحة الاستثناء
 للموصي الرجوع عن الوصية لأنه تبرع لم يتم فجاز الرجوع عنه كالحبة وقد حققناه في
 كتاب الحبة ولأن القبول يتوقف على الموت في الإيجاب يصح إبطاله قبل القبول كما في البيع
 أي قبول الموت يتحقق قبل الإيجاب والقول الإيجاب الم
 قال وإذا صرح بالرجوع أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً أما الصريح فظاهر وكذا
 أي القدر في منعه
 الدلالة لأنها تعمل على الصريح فقام مقام قوله قد بطلت وصار كالبيع بشرط الخيار فإنه يبطل
 أي إذا فعل المشتري ما يدل على إبطال خياره
 الخيار فيه بالدلالة ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع بحق المالك فإذا فعله
 أي إذا فعل المشتري ما يدل على إبطال خياره
 الموصي كان رجوعاً وقد عدا هذه الأفاعيل في كتاب الغصب فكل فعل بوجوب ياداة في
 الموصي به ولا يمكن تسليم العين إلا بها فهو رجوع إذا فعله مثل السويقة باليمن والدار
 أي يخطئه
 يبنى فيها الموصي والقطر يحشون بالبطانة يبطن بها والظاهرة يظهر بها لأن لا يمكن تسليم يدون
 أي يخطئه
 الزيادة ولا يمكن نقضها لأن حصل في ملك الموصي من جهة بخلاف تخصيص الدار بالموصي بها
 جفضل البنات كجندود أنوار من
 وهذا مبنياً لأنها لا تصرف في التابع وكل تصرف واجب والملك الموصي فهو رجوع كما إذا باع
 أي الدار
 العين الموصي به ثم اشتراه أو وهبه ثم رجع فيه لأن الوصية لا تنفذ إلا في ملكه فإذا انزله كان رجوعاً
 وفيه الشاة الموصي بها رجوعاً لأنه للخصم الحاجة عادة فصاحب هذا المعنى أصلاً أيضاً غسل
 أي العرف إلى حاجته
 الثوب الموصي به لا يكون رجوعاً لأن من أراد أن يعطى ثوبه غير يغسل عادة فكان تقبل
 لأن الله الوسخ
 قال ومن جحد الوصية لم يكن رجوعاً كذا ذكره محمد بن وهب وقال أبو يوسف لا يكون
 أي إنكاره الرجوع

[illegible]

(بقية ٤٥٧) بدء الكتاب به ورواه عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وروى بعض الرواية قال إلا أن يجيزه الورثة ومن هذه الزيادة بيان أن المراد نفي الجواز لا نفي التحقيق ومن ضرورة نفي الجواز (بقية ٤٥٨)

[illegible][illegible]

لا أحدهما بالثلث ولا
 الثلث ع^١ ع^٢ ع^٣ ع^٤ ع^٥ ع^٦ ع^٧ ع^٨ ع^٩ ع^{١٠} ع^{١١} ع^{١٢} ع^{١٣} ع^{١٤} ع^{١٥} ع^{١٦} ع^{١٧} ع^{١٨} ع^{١٩} ع^{٢٠} ع^{٢١} ع^{٢٢} ع^{٢٣} ع^{٢٤} ع^{٢٥} ع^{٢٦} ع^{٢٧} ع^{٢٨} ع^{٢٩} ع^{٣٠} ع^{٣١} ع^{٣٢} ع^{٣٣} ع^{٣٤} ع^{٣٥} ع^{٣٦} ع^{٣٧} ع^{٣٨} ع^{٣٩} ع^{٤٠} ع^{٤١} ع^{٤٢} ع^{٤٣} ع^{٤٤} ع^{٤٥} ع^{٤٦} ع^{٤٧} ع^{٤٨} ع^{٤٩} ع^{٥٠} ع^{٥١} ع^{٥٢} ع^{٥٣} ع^{٥٤} ع^{٥٥} ع^{٥٦} ع^{٥٧} ع^{٥٨} ع^{٥٩} ع^{٦٠} ع^{٦١} ع^{٦٢} ع^{٦٣} ع^{٦٤} ع^{٦٥} ع^{٦٦} ع^{٦٧} ع^{٦٨} ع^{٦٩} ع^{٧٠} ع^{٧١} ع^{٧٢} ع^{٧٣} ع^{٧٤} ع^{٧٥} ع^{٧٦} ع^{٧٧} ع^{٧٨} ع^{٧٩} ع^{٨٠} ع^{٨١} ع^{٨٢} ع^{٨٣} ع^{٨٤} ع^{٨٥} ع^{٨٦} ع^{٨٧} ع^{٨٨} ع^{٨٩} ع^{٩٠} ع^{٩١} ع^{٩٢} ع^{٩٣} ع^{٩٤} ع^{٩٥} ع^{٩٦} ع^{٩٧} ع^{٩٨} ع^{٩٩} ع^{١٠٠}
 ثلاثة أسهم سهم
 بثلث طاله ولم تجز
 بينهما نصفان ولا
 والدرهم الرسالة طه
 وامتنع الاستحقاق
 وله ان الوصية
 طها بحال فبطل اصل
 كالحأبابة الثابتة
 اجازة الورثة بان
 ما نحن فيه وهذا
 يضرب بالثلث
 بعين التركة بدليل
 الرسالة لو هلك الم
 قال واذا وصي منه
 وصية بمال الغير كان
 والوصية بمال الغير

[illegible]

٤٥

فيما اثلا ثلثا لان كل واحد
في اصحاب الديون فيجعل
بها حبا كثيرا وان اوصى
الى اربعة اسمهم عندهما
صحي له بما زاد على الثلث
قصد شيان الاستحقاق
الرد لا ترتبته ارجع
انع من التفضيل فيثد
م عند عدم الاجازة
في ضمن الاستحقاق
مواضع الاجماع لان
تعتبر في التفاضل لكونه
بين من تركته وقيمت
فخرج من الثلث
فاد ما لا اخر تبطل ال
فلم يكن متعلقا بعين
باطلة ولو اوصى بعش
عد الموت والثاني وصي
ن يكون الموصي مستحقا
وان كان الموصي غائبا
عن الميراث او كان
الموتى ميتا او كان
الموتى ميتا او كان
الموتى ميتا او كان

من هذا يدل على السبب وض
 وقال ابو حنيفة في الثلث
 مثل الا في الحياطة والسنة
 لحقوق والتفصيل
 ثبت كما في الحياطة واختير
 من الورثة اذ لا نفاد
 فكل بطلانه
 لما نفاد في الحجة بدون
 مشروعا في الحجة بخلاف
 تزيده على الثلث فانه
 هناك الحق تعلق
 وصية وفي الالف
 ما تعلق به حق الورثة
 لا يثبت له ان الاول
 بمنزل نصيب الابن

الأحدهما بالثلث والآخر بالسدر والثلث بينهما اثلاثا لأن كل واحد منهما يؤول إلى السدر وضما
 الثلث عقيقا فيقسمان على قدر حقيقهما كما في أصحاب الديون فيجعل الأقل سهما والأكثر سهامين
 ثلثة أسهم سهم لصاحب الأقل وسهمان لصاحب الأكثر وإن وصى لأحدهما بجميع ماله ولاخر
 بثلث ماله ولم يخرج الورثة فالثلث بينهما على أربعة أسهم عندهما وقال أبو حنيفة في الثلث
 بينهما نصفان ولا يضرب أبو حنيفة دية للموصي له بما زاد على الثلث لأن في المحاباة والاستغناء
 والدرهم الرسالة لها في الخلافة أن الموصي قصد شيئا من الاستحقاق والتفضيل
 وأما منع الاستحقاق حتى الورثة وكما منع من التفضيل فيثبت كما في المحاباة واختيها
 وله أن الوصية وقعت بغير المشرع عند عدم الإجازة من الورثة إذ لا نفاذ
 لها بحال فبطل أصلا والتفضيل يثبت في ضمن الاستحقاق فبطل بطلانها
 كالمحاباة الثابتة في ضمن البيع بخلاف مواضع الإجماع لأن لها نفاذا في الجملة بدون
 إجازة الورثة بأن كان في المال سعة فتعتبر التفاضل لكونه مشروعا في الجملة بخلاف
 ما نحن فيه وهذا بخلاف ما إذا وصى بعين من تركته وقيمته تزيد على الثلث فإنه
 يضرب بالثلث وإن احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لأن هناك الحق تعلق
 بعين التركة بدليل أنه لو هلك استفاد ما لا اخترت بطل الوصية وفي الألف
 الرسالة لو هلك التركة تنفذ فيما يستفاد فلم يكن متعلقا بعين ما تعلق به حتى الورثة
 قال وإذا وصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة ولو وصى بمثل نصيب ابنه جاز لأن الأول
 وصية بمال الغير لا بنصيبه بعد الموت والثاني وصية بمثل نصيب الابن
 وصية بمال الغير لا بنصيبه بعد الموت والثاني وصية بمثل نصيب الابن

[illegible]

459

ماله فيه جملته ما قلنا قال ومن رضي به من ماله فله اخس سهاير الورثة الا ان ينقص
اي مل بيتي اني اعمال ه وهو قولان الاول وجبت بمل الغير

احد الورثة ولا يزداد على الثلث لان تجزئة الورثة لان السهم يرا جبا حد سهام الورثة عرفا
الذي لا يقل الا بقسار

عند عدم اجازة الورثة وكذا ان المهر هو السدس هو المروي عن ابن مسعود رضي الله

قال السهم في اللغة عبارة عن السدس ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة

ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم لانهم مجهول يتناول القليل والكثير غير الجاهالة

ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس آخر له ثلث مالى واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل

لفلان فله شمس واحد لان السد سدر كرم معرّفًا بالاضافة الى المال والمعرفة اذا
 ذكرنا فلان»

عَنْهُ فَمَا لَمْ تَلْكَ خَالَكَ بَقِيَ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ يُخْرِجُ مِنْ ثَلَاثٍ مَابَقِيَ مِنْ آلِهِ فَلَمْ يَجِيعْ مَا بَقِيَ وَقَالَ

وإذا نبش على جوفنا الأرمي لنا
سهم دوا القوا بالدار
الطام دونه الأرمي لنا
عنا دحاكنا السهم
الزاد دوا السهم
من جوفنا

١٥٨٨) فكان ١١ رسالة من الرازي الى الكوفي دليل على صحة الحديث فاما الحديث الذي

رواه شعوش وفيما نعلم به البلوى والوجود

۲۰

ثلث وللفقراء والمساكين فلهن ثلثة اسهم من خمسة اسهم قال رضي الله عنه
 ابى حنيفة وابى يوسف وعنه محمد بن ابي القاسم على سبعة اسهم لهن ثلثة وكل فريضة من اصل
 ان الوصية لامهات ولا جائرة والفقراء والمساكين جنسان فسرناهما في الزكاة لمجد
 ان المذكور لفظ الجمع ادناه في الميراث ثلثان نجد ذلك في القران فكان من كل فريق ثلثا وامهات
 الا ولا ثلث فلهذا يقسم سبعة وهما الجمع المحل لانه لا لام يراد به الجنس انه يتناول الاد
 مع احتمال الكل اسما عند تعدد سهمي الى الكل فيعتبر من كل فريق احد فيبلغ الحساب
 والثلثة لثلاث قال ولو اوصى بثلثة لفلان للمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين
 عندهما وعند من ثلثة لفلان وثلثة للمساكين ولو اوصى للمساكين له صفة الى
 مسكين واحد عندهما وعند لا يصير الا الى مسكينين بناء على ما بيناه قال من اوصى
 لرجل بمائة درهم ولا خربانة ثم قال لا خير فاشتركت معهما فله ثلث كل مائة لان الشركة
 للمساواة لغة وقد يمكن اثباته بين الكل بما قلناه لا اتحاد المال لانه يصيب كل واحد منهم
 ثلثا مائة بخلاف ما اذا اوصى لرجل اربع مائة ولا خربانتين ثم كان لا شركة لانه يمكن
 تحقيق المساواة بيد الكل لتفاوت المالين فحملناه على مساواته كل واحد ينصف
 نصيبه عملا باللفظ بقدر الامكان قال ومضى قال لفلان علي دين فصدقه
 معناه قال ذلك لورثته فانه يصدق الى الثلث وهذا استحسان في القياس لا يصح
 لان الاقرار بالمجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان ولو لم يصدقه صدق خالفا
 للشرع لان المدعي لا يصدق الا بما لا يخفى فقد اثباته اقرار المطلقا لا يعتبر وجلا استحسان
 قوله وللفقراء والمساكين فلهن ثلثة اسهم من خمسة اسهم قال رضي الله عنه
 ابى حنيفة وابى يوسف وعنه محمد بن ابي القاسم على سبعة اسهم لهن ثلثة وكل فريضة من اصل
 ان الوصية لامهات ولا جائرة والفقراء والمساكين جنسان فسرناهما في الزكاة لمجد
 ان المذكور لفظ الجمع ادناه في الميراث ثلثان نجد ذلك في القران فكان من كل فريق ثلثا وامهات
 الا ولا ثلث فلهذا يقسم سبعة وهما الجمع المحل لانه لا لام يراد به الجنس انه يتناول الاد
 مع احتمال الكل اسما عند تعدد سهمي الى الكل فيعتبر من كل فريق احد فيبلغ الحساب
 والثلثة لثلاث قال ولو اوصى بثلثة لفلان للمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين
 عندهما وعند من ثلثة لفلان وثلثة للمساكين ولو اوصى للمساكين له صفة الى
 مسكين واحد عندهما وعند لا يصير الا الى مسكينين بناء على ما بيناه قال من اوصى
 لرجل بمائة درهم ولا خربانة ثم قال لا خير فاشتركت معهما فله ثلث كل مائة لان الشركة
 للمساواة لغة وقد يمكن اثباته بين الكل بما قلناه لا اتحاد المال لانه يصيب كل واحد منهم
 ثلثا مائة بخلاف ما اذا اوصى لرجل اربع مائة ولا خربانتين ثم كان لا شركة لانه يمكن
 تحقيق المساواة بيد الكل لتفاوت المالين فحملناه على مساواته كل واحد ينصف
 نصيبه عملا باللفظ بقدر الامكان قال ومضى قال لفلان علي دين فصدقه
 معناه قال ذلك لورثته فانه يصدق الى الثلث وهذا استحسان في القياس لا يصح
 لان الاقرار بالمجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان ولو لم يصدقه صدق خالفا
 للشرع لان المدعي لا يصدق الا بما لا يخفى فقد اثباته اقرار المطلقا لا يعتبر وجلا استحسان

[illegible]

ثبت المال ان كان ما ادعاه زائرا عليه ويخلف اصحاب الوصايا (بقية ٦٦٤)

[illegible]

[illegible]

وان وقع في نصيب الآخر فالموصي لم يترك البيت وهذا عند أبي حنيفة وابن سفيان
 وقال محمد بن زياد مثل ذرع نصف البيت له انه اوصى بملكه وبملك غيره لان الدار بجميع اجزائها
 مشتركة فتقذف الاول وتوقف الثاني وهوان ملكه بعد ذلك بالقسمه التي هي مبادلة لشقذ
 الوصية السالفة كما اذا اوصى بملك الغير فواشتره ثم اذا قسموها ووقع البيت في نصيب
 الموطن تنفذ الوصية في عين الموطن به وهو نصف البيت ان وقع في نصيب صاحبه مثل
 ذرع نصف البيت تنفذ الوصية في بدل الموطن عند فواته كالحارية الموطن بها اذا
 قُتِلَ خطأ تنفذ الوصية في بدلها بخلاف ما اذا باع العبد الموطن به حيث لا تتعلق الوصية
 بشئ من الوصية تبطل بالاقدام على البيع على ما بيناه ولا تبطل بالقسمه ولها انه اوصى بما
 يستقر ملكه فيه بالقسمه لان الظاهر انه يقصد الايصاء بملك منتفع به من كل وجه وذلك
 يكون بالقسمه لان الانتفاع بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في
 نصيبه فتقذف الوصية فيه ومعنى المبادلة في هذه القسمه تابع وانما المقصود
 الافراز تكميلاً للنفعة ولهذا يجبر على القسمه فيه وعلى اعتبار الافراز يصير
 كأن البيت ملكه من الابتداء وان وقع في نصيب الآخر تنفذ في قدر ذرها
 جميعه ما وقع في نصيبه أما لانه عوضه كما ذكرناه أو لان مراد الموطن من ذكر
 البيت التقدير به نحصيلاً لمقصوده ما يمكن الا انه يتعين البيت اذا وقع في نصيبه
 جمعاً بين الجهتين التقدير والتملك وان وقع في نصيب الآخر علمنا بالتقدير او لانه اذا التقد

[illegible][illegible]

442

[illegible]

له قوله رحمه الاستحسان انه اقر بثلث شائع الخ قال صاحب التمهيد اقرل معنى في فصل اقرار المريض
ان ابنه لو اقر باخ فحده اخوه الآخر دفع اليه المقر نصف نصيبه كما قال رحمه الله تعالى هذا لانه اقر بالسوا
(فتا ٤٦٨)

المقدم
 الخ لادن زمان التقدر
 على الموت والحق تقدر ميلا
 على نور لادن لا يوجد
 التقدر في القدر الا ترى
 ان اذا هي فبنت الم
 على ان اللادن ملغلان
 كان من غير انما وصل او
 على ولا بعد للبدان
 على نور
 على ملغلان
 بعينته الخ من ان
 صنية عقد البعج الجاف
 معارضة لا تتركون
 اثبت حصل من حيث
 الحق من حيث غيراغب
 المال من حيث باء البنين
 ج
 ك
 الفاضل بخان الاعوان
 في دية صنية من مستل لادن
 انما حصل من تقابل لادن
 فكان الكلاء وهو من
 نور لادن وحيد التعلق
 لا يفسد والجداء لادن
 فكان الاث من لادن
 من خمس حريم لادن
 الزوجة فلا يكون لادن
 ما يفسد من خمس لادن
 فيفسد الاصل من خمس
 بالكلية فلا يبقى الا
 الاثري فلا يبقى الا
 وقت من قبل الاثري
 المواصلة من قبل الاثري
 لادن الاثري

قال يا يوسف دعه
الحياة قدم التي اذخران
وان لم تكن اصبحت الباطنة
الوصايا العاشر في تعذيب ال
لكن نعم قد ينفذ على قدر معياريهم وكان
عامة البيان
الفرق فانه ينفذ على كل ذلك قبل كل وجهه ثم
يعني من الثالث يكون الوصايا بعد ذلك ان
اعني
مثل ان يقول الغرض الى ايمان الورد
موت الورد
اللعن الورد
عقبت الموت من غير طاعة الى الشفاعة فوسف
الطهارة من الامور الى الشفاعة
والشريعة البين
ان التفتق التذلل الموت
الدون فان صاحب الموت
دعنا اذا لم نكن نحن
ليس يستوفيا فقد البين تقدم كلنا
في معناه الورد
قبل التذلل الورد
كما اذا قال شلما الورد الورد
شبه الورد الورد الورد
هو الورد الورد الورد
مثل ان يقول الورد الورد
موت الورد الورد الورد
او ان حدث الورد
في الورد الورد الورد
الورد الورد الورد الورد
الورد الورد الورد الورد

حَالَةُ الْعَقْدِ قَدْ كَانَ
 أَيْ حَالَةُ عَقْدِ التَّصَرُّفِ ١٢ عَنْ
 صَحِيحٍ مِنْهُ فَمَوْكَلُ الصَّحِيحِ
 اعْتَقَ وَضَاقَ التَّلْتِ ع
 أَيْ كَمُ بَرْدٍ
 وَقَالَ الْعَتَقُ وَلِي فِي الْمَالِ
 أَصْحَابُهَا يَضُرُّ بِمَجْمُوعِ
 وَالْعَتَقُ الْمَعْلُوقُ بِمَوْكَلٍ
 أَيْ عَتَقَ الْمَعْلُوقَ ١٢
 بِمَا يَقْدُمُ
 الْوَصَايَا قَدْ تَسَاوَتْ
 الْأَسْتَحْقَاقُ وَأَمَّا قَدْ
 الْفَسَخُ مِنْ جِهَةِ الْمَوْصِي
 وَإِذَا قَدْ مَازَلَ ذَلِكَ فَمَا
 وَلَا يَقْدُمُ الْبَعْضُ عَلَى
 يُلْقِيهَا وَلَا مَعْتَبَرٌ بِهَا
 أَيْ لَا يُكُونُ كَلْبًا أَوْ
 لَا نَهَا تَثَبَّتْ فِي ضَمَنِ
 وَمَعْنَى فَذَا وَجَدَ الْمَحْ
 الدَّفْعُ كَانَ مَضْرُوبًا
 أَيْ دَفْعُ الْمَضْرُوبِ
 أَيْ دَفْعُ الْمَضْرُوبِ
 أَيْ دَفْعُ الْمَضْرُوبِ

[illegible]

وَأَنْ كَانَ مَرِيضًا فَهُوَ
 لَا يَحْتَاجُ أَحَدًا فِي مَالِهِ وَقَدْ
 رَأَى حَيْفَةً رَأَى وَأَنْ عَتَقَ
 لَوْ صَيًّا أَوْ أَعْرَبًا يَفِيءُ
 عَلَى الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ لَا الْعَلَمَ
 بِالْحَيَاةِ بِمَا يَأْتِيهِ
 لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُوَجَّهَ
 رَأَاهُ أَنْفَافًا أَقْوَى
 كَالْحَيَاةِ لَا يَلْحَقُهَا
 يَسْتَوْفِيهِ مَنْ سَوَّاهَا
 أَنْ يَحْتَاقَ أَهْلًا لَا يَلِ
 يَجِبُ التَّقَدُّمُ فِي التَّبَقُّعِ وَلَا
 يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْأَعْمَالِ
 يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْأَعْمَالِ
 يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْأَعْمَالِ

[illegible]

له قول
توكلت اني قد قتل
عنه ثلاث المجابة
المجاوبة الاولى انما يشترط في العتق
للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الثانية انما يشترط في العتق
للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الثالثة انما يشترط في العتق
للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق

قسم الثلثين المجاباتين نصفين لتساويهما اصابا المجابة الاخيرة قسم بينهما
بين العتق لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثورا جاني ثرا اعتق قسم الثلث بين
العتق الاول والمجاوبة وما اصاب بالعتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعند العتق
اولى بكل حال قال ومن وصي يعتق عنه بمئة المائة عبد فهلك منها درهم العتق
عنه بما بقي عند ابى حنيفة وان كانت وصيته بحجة محجة عنه بما بقي من حيث يبلغ
وان لم يهلك منها وبقي شيء من الحجة يرد على الورثة وقال لا يعتق عنه بما بقي لانه
وصية بنوع قربة فيجب تنفيذها ما أمكن اعتبارا بالوصية بالحج وله انه وصية بالعتق
لعبد يشتري بمائة وتنفيذها فمن يشتري باقل منه تنفيذ غير الموصي له وذلك
لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانه اقرب محضة هي حق الله تعالى والمستحق ليتبدل
وصار كما اذا وصي لرجل بمائة فهلك بعضها يدفع الباقي اليه وقيل هذه المسألة
بناء على اصل اخر مختلف فيه وهو ان العتق حق الله تعالى عندهما حتى تقبل الشهادة
عليه من غير دعوى فلم يتبدل المستحق وعند حق العبد حتى لا تقبل البينة عليه من غير
دعوى فاختلف المستحق وهذا شبهه قال ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد قيمته
مائة وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء لان العتق في
مرض الموت وان كان في حكم الوصية وقد وقعت اكثر من الثلث لانها تجوز باجازه
الورثة لان الامتناع لحقهم وقد اسقطوه قال ومن وصي يعتق عبدا ثم مات فمضى جنا
ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح لما ان حق والى الجناية مقدم على حق الموصي

المجاوبة الاولى انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الثانية انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الثالثة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الرابعة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الخامسة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة السادسة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة السابعة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة الثامنة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة التاسعة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق
المجاوبة العاشرة انما يشترط في العتق للمعتق ان يكون قد اصاب بالعتق

كتاب الوصايا

[illegible]

يقدم بعض الوجبات على البعض قال وماليش واجب قدّم منه ما قدمه الموصي لما
بيننا وصار كما اذا صرح بذلك قالوا ان الثلث يقسم على جميع الوصايا ما كان لله تعالى
وما كان للعبد فما اصاب القريب صرف اليها على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على غيره القرب
ولا يجعل الجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود بجميع ما رضى الله تعالى فكل واحد
في نفسه مقصود فيتفرّد كما يتفرّد وصايا الادميين قال ومن وصي بحجة الاسلام
اجوز عنه رجلا من بلدته يحج راكباً لان الواجب لله تعالى الحج من بلده وطهر باعتدافه
من المال ما يكفيهم من بلده والوصية كادعاء ما هو الواجب عليه وانما قال راكباً لانه
لا يلزمه ان يحج ماشياً فانصت اليه على الوجه الذي وجبت عليه قال فان لم يبلغ الق
النفقة اجوز عنه من حيث تبلغ وفي القياس لا يحج عنه لانه امر بالحجة على صفة عدمها
فيه غير اجوز لانه لا نعلم ان الموصي قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما امكن والمكر
فيه ما ذكرناه وهو اولي مراتبها راساً وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالتعلق من قبل
قال ومن خرج من بلدة حاجاً فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه من حيث يخرج من بلدة
عند ابي حنيفة وهو قول زفره وقال ابو يوسف محج عنه من حيث يبلغ استحساناً
وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق لها السفر بذية الحج وقعر قرية
وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجرة على الله فيبتدأ من ذلك المكان كان من
اهله بخلاف سفر التجارة لانه لم يقع قرية فيجب عنه من بلدة وله ان الوصية تنصرف
الى الحج من بلدة على ما قرناه اداء الواجب على الوجه الذي وجب الله اعلم

[illegible]

له قوله - يحج عنه من لم يره عن أبي حنيفة ر ك ما أشار إليه صاحب ملحق الأبرج حيث

قال وقدم ايضا ان قولها الحسن و قوله قياس وان احاطت به الكبرياء و هو ههنا قوله لانه لما من حيث مات و
 قد مره المصنف ههنا و قوله و جهنم به في التوبيخ و عامة المترن مكان القياس ههنا، الحمد فافهم، و شبه له الايام، ملتقى من ١٠٧

دوامات الموصى الخفيل في المصم
ومن ثم لا يهمل المصم في المصم

465

شرط عند الموت قال ومن اضی لختانہ والوصیۃ لزواج کل ذات حم محرّم منه

[illegible]

[illegible]

كما في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب لو كان له عمر واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك عاتقة وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قبيحا او كافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته او اقربائه او لانسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصي
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة وقيل لا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتوني باهلكم اجمعين له
 ان اسم اهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سار باهله ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة ولو اوصى لاهل فلان فهو لاهل بيته لان لاهل
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لاهل اصل
 ولو اوصى لاهل سببه او جنسه فالنسب عبارة عن نسب اليه والنسب يكون من جهة الاءاء
 وجنسه اهل بيت ابيه دون امه لان الانسان تجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الام والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمناهم او لكراملهم
 ان كانوا قوما يحصى دخل في الوصية فقراءهم واغنياءهم وكورهم واناثم لانهم لا يحصى
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يحصى فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرية وهي في سدا الحجة ورد الجمعة وهذه الاسامي
 في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب لو كان له عمر واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك عاتقة وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قبيحا او كافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته او اقربائه او لانسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصي
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة وقيل لا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتوني باهلكم اجمعين له
 ان اسم اهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سار باهله ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة ولو اوصى لاهل فلان فهو لاهل بيته لان لاهل
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لاهل اصل
 ولو اوصى لاهل سببه او جنسه فالنسب عبارة عن نسب اليه والنسب يكون من جهة الاءاء
 وجنسه اهل بيت ابيه دون امه لان الانسان تجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الام والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمناهم او لكراملهم
 ان كانوا قوما يحصى دخل في الوصية فقراءهم واغنياءهم وكورهم واناثم لانهم لا يحصى
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يحصى فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرية وهي في سدا الحجة ورد الجمعة وهذه الاسامي

لم يقله ففعل على زوجته عن أبي حنيفة الخ الفخرى الضياء على قول الامام كما اشار اليه صاحب مفتي الدجرحي قال قلت

التيقة ٧٧٧ (١) ما ذكره صاحب البداية حيث قال ولابي حنيفه ان الاهل عند الإطلاق يراد به الزوجية في معنى زواج الناس فقال فلان فتأهل وفلان كم يتأهل وفلان له اهل وفلان ليس له اهل وسارده الزوجه

[illegible][illegible]

كان في ذلك يوم من ايام
الجمعة فخرجت الى المسجد
فوجدته ممتلئاً من الناس
فدخلت ووجدتهم يقرءون
في كتاب يسمى بـ "كتاب
الغفران" وكانوا يقرءون
بهذه الآية "يا ذا الجلال
والاكرام انك انت الغفور
الرؤوف" فقلت لبيّتي
ما هذا اليوم وما هذه
الليلة فقال لي انها ليلة
الاثنين العظمى وهي
ليلة القدر

الحمد لله

«والله بريء من أن الوصية هم جميعاً وهو قول زعفران وهو قول الساجي في قول وما ذكره المصنف في هذه المسألة»

[illegible]

باب الوصية بالسكن والخدمة والثمره

قال وتجوز الوصية بخدمة عبده وسكنه حارس سنين معلومة وتجزئ بذلك ابدان
المنافع يصير تملكها في حالة الحيث قبل بدلي وغيره ^{الوصي ١٢} فكذا بعد المات حاجته كما في الامكان يكون
^{الموحي ١٤} محبوا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها الموصل على ملكه كما يستوفى المعروف عليه منافع الوقف
^{الموحي ١٥}

[illegible]

أقول له دعه إلى يوسف^١ انهم يريدون إلى وصوح به صا^٢ معراج الدراية أيضا هناك حيث قال وروى عن أبي حمزة

في غير ذلك ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

على حكم ملك الواقف تجوز موقتاً ومؤبداً كما في العارية فانها تمليك على اصلها بخلاف
 الميراث لانه خلافه فيما يملكه المورث ذلك في عين تبقى والمنفعة عرض لا يبقى وكذلك لو
 بعت العبد الدار لانه بدل المنفعة فآخذ حكمها والمعنى انهما قال فان خرجت
 رقة العبد من الثلث يسلم اليه ليخدمه لان حق الموصي له في الثلث لا تراحم الورثة
 وان كان لا مال له غيره خذ الورثة يومين والموصي له يوماً لان حقه في الثلث حقه
 في الثلثين كما في الوصية في العين ولا يمكن قسمة العبد اجزاء لانه لا يتجزأ فصرنا
 الى المهايأة ايفاء للحقين بخلاف الوصية بسكنى الدار اذا كانت لا تخرج من الثلث
 حيث تقسم عين الدار اثلاثاً لا لانتفاع لانه يمكن القسمة بالاجزاء وهو اعدل للتسوية
 بينهما زماناً وذاً وفي المهايأة تقديم احدهما زماناً ولو اقسما الدار مهايأة حتى
 الزمان تجوز ايضا لان الحق لهما لان الاول وهو اعدل ولي وليس الورثة ان يبيعوا
 ما في ايديهم من ثلثي الدار وعن ابي يوسف ان لم يرد ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر
 ان حق الموصي له ثابت في سكنى جميع الدار بان ظهر للميت مال اخر يخرج الدار من الثلث
 وكذلك حق المراجعة فيما في ايديهم اذا خربا في يده والبيع يتضمن ابطال ذلك فمنعوا عنه
 قال فان كان مات الموصي له عاد الى الورثة لان الموصي اوجب الحق للموصي
 ليستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصي لاستحقاقها
 ابتداء من ذلك الموصي من غير مرضاته وذلك لا يجوز ولو مات الموصي
 في حياة الموصي بطلت لان ايجابها تعلق بالموت على ما بيناه من قبل

كتاب الوصايا
 في غير ذلك ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

في غير ذلك ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

حيث ذكره بطله عن ولم يقل وقال ابو يوسف ويرش اليه ايضا ان شمس الائمة ذكره
 المسئلة في شرح الجامع الكبير ولم يذكر الاختلاف فيها بل ذكر فيه القياس والاحسان (لبنية ٤٨١)

ولو اوصى بغلة عبده او دارة فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كعينها في تحصيل المقصود ولا يصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم
 دنائير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوثبة فانه لو ظهر حيز يمكنهم اداؤه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمكن
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للموصي بالخذلة والسكنى ان يوجر العبد والدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية فلك المنفعة فيملكه فليملكها من غير كسب بدل او
 غير بدل لانها كالايمان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولنا ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملكه فليملكه بدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيقه ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف واكثر بالاكل والوصية تبرع غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا النقطه اقامه في وضعه فغير لازم
 وكان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تملكها بالمال حدث صفة للماليتها فيها تحقيقا
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبتت هذه الولاية لم يملكها ابتداء المالك الرقبة او لم يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي تملكها اما اذا تملكها مقصودا بغير
 عوض ثم تملكها بعوض كان مملكا اكثر مما تملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غيرها الكوفة فيخرجهم

ولو اوصى بداره او بداره فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كعينها في تحصيل المقصود ولا يصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم
 دنائير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوثبة فانه لو ظهر حيز يمكنهم اداؤه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمكن
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للموصي بالخذلة والسكنى ان يوجر العبد والدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية فلك المنفعة فيملكه فليملكها من غير كسب بدل او
 غير بدل لانها كالايمان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولنا ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملكه فليملكه بدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيقه ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف واكثر بالاكل والوصية تبرع غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا النقطه اقامه في وضعه فغير لازم
 وكان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تملكها بالمال حدث صفة للماليتها فيها تحقيقا
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبتت هذه الولاية لم يملكها ابتداء المالك الرقبة او لم يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي تملكها اما اذا تملكها مقصودا بغير
 عوض ثم تملكها بعوض كان مملكا اكثر مما تملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غيرها الكوفة فيخرجهم

ولو اوصى بداره او بداره فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كعينها في تحصيل المقصود ولا يصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم
 دنائير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوثبة فانه لو ظهر حيز يمكنهم اداؤه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمكن
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للموصي بالخذلة والسكنى ان يوجر العبد والدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية فلك المنفعة فيملكه فليملكها من غير كسب بدل او
 غير بدل لانها كالايمان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولنا ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملكه فليملكه بدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيقه ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف واكثر بالاكل والوصية تبرع غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا النقطه اقامه في وضعه فغير لازم
 وكان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تملكها بالمال حدث صفة للماليتها فيها تحقيقا
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبتت هذه الولاية لم يملكها ابتداء المالك الرقبة او لم يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي تملكها اما اذا تملكها مقصودا بغير
 عوض ثم تملكها بعوض كان مملكا اكثر مما تملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غيرها الكوفة فيخرجهم

كتاب
 الوصايا

(وصية ٢٨٠) يقال في القياس يدخلون وفي الاستحسان لا يدخلون كما ذكر تفصيله في النخبة ومعراج الدراية
 بالعجب من ذلك العجب انه لم يطلع على رواية جريزيابي يروى تناول الاسم لكل في المثلين معان كونهما مذكورة
 في الكتب المشهورة المتداولة فتعجب انه جاز تناول لكل في هذه المسئلة دون الاولى ومما سده قلة التدبير

ولا شيء لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسائل كلها أما إذا فصل أحد الأيجابين
عن الآخر فيها فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعلى قول محمد الأمة للموصي له بها والولد
بينهما نصفان وكذلك في أخواتها لأبي يوسف أن يوجب في الكلام الثاني تبين أن
مراده من الكلام الأول إيجاب الأمة للموصي له بهادون الولد وهذا البيان صحيح وإن كان
مقصوداً لأن الوصية لا تترك شيئاً في حال حياة الموصي فكان البيان المفصول فيه والموصول
سواء كما في وصية الرقبة والخلة وكلمة وإن اسم الخاتم يتناول الحلقة والفض وكذلك
اسم الجارية يتناولها وما في بطنها واسم القوم كذلك ومن أجلنا أن العام الذي هو وجه
ثبوت الحكم على سبيل الإحاطة بمنزلة الخاص فقد اجتمع في الفض وصيتان كل منهما وصية
بإيجاب على حدة فيحصل الفض بينهما نصفين ولا يكون إيجاب الوصية فيه للثاني رجوعاً
عن الأول كما إذا وصى للثاني بالخاتم بخلاف الخدعة مع الرقبة لأن اسم الرقبة لا يتناول الخدعة
وإنما يستخرج الموصي له بحكم أن المنفعة حصلت على ملكه فلا وجب الخدعة لتغيره لا يبقى للموصي
فيه حق بخلاف ما إذا كان الكلام موصوفاً لأن ذلك دليل التخصيص والاستثناء فثبت أنه
أوجب لصاحب الخاتم الحلقة خاصة دون الفض قال ومن وصى لأخيه بثمره بستانه فمروا
بأن فيه ثمره فله هذه الثمرة وحدها وإن قال له ثمر بستانه فله هذه الثمرة وثمرته
فيما يستقبل ما عاش وإن وصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل
الفرق أن الثمرة اسم للموجود عرفاً فلا يتناول المعدوم لا بدالة زائدة مثل التخصيص على الأبد
لأنه لا يتأبى أن لا يتناول المعدوم والمعدوم المذكور من لم يكن شيئاً ما الغلة تنتظم الوصية

الوصايا
كتاب
الوصايا

ب: من المصلحة جاز فاجلت المصلحة ١٢ ر المختار ص ٥٢٤٩١

البستان الذي على صاحب
 ويا فيه صلاح على صاحب
 القاد الذي هو التفتيح بالبستان
 فله كما لا نقدر في أصل الفخر
 كمنه تولد الفخر
 اي بين القاد والخرقة
 في ان القاد مثال للوجود
 والخرقة جيبا سدا وكذا
 لفظ الابداء في ذكر الحوادث
 على كل الموجود للحوادث
 الا في ذكر الوجود في مثال الحوادث
 الغيبان في المثال

له قوله وان اوصى له بخلقة لبستانه الم اوصى بخلقة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها توعدجى ويعطى صاحب الخلقة ثلث الاجر ولا فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولوا شترى الوصى له البستان ÷

له قوله باب وصية النبي الخ أقول أكثر ما ذكر في هذه الباب ليس من قبيل المعاملات كما ترى فتغلب الالتماس على الأثر غير معقول والأظهر أن يقال لما كان لبعض وصايا الكفار أحكام خاصة ذكر وصيهم في باب على حدة و آخره خمسة أسنتهم ١٢ تكمله فتح القدير ص ١٥٤ ١٦

١٤ خلف لهم وكذا الوقف كذا في الثموية وغيره ولو اوصى لاهل العلم دخل اهل التفسير والحديث و
الغفة دون الحكمة كالمحققين ولو اوصى بكفاية صلاحه لرجل معين لم يخرج لغيره به لفتى لفساد الزمان
وتحاشاه فيما علقته على الثموية ١٢ ملحق الاجر ص ٧١٨ ج ٢

قوله في دار السلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم
 في دار السلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم
 في دار السلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم
 في دار السلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم

ولو وصى بخلاف مصلته جازا اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملة واحدة ولو وصى بحرف
 في دار السلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم

باب الوصى وما يملكه

قال ومن وصى رجل قبل الوصى وجدها في غير وجهه فليس بدلان الميث مضي
 لسبيله معتقدا حليفا وصحة رده في غير وجهه فحياته وبعد ماته صاير من وجهته قد رده
 بخلاف الوكيل بشراء عبده بغير عينه او بيع ماله حيث يصير رده في غير وجهه لا ضرر هناك
 لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو رد لانه ليس للموصى ولاية التصرف
 ولا غيره فبذلك لا يمكن ان ينفذ غيره وان لم يقبل ولم ير حتى مات للموصى فهو بالخيار ان شاء
 قبل وان شاء لم يقبل لان الوصى ليس له ولاية الا لزام فبقى مخيرا فلو انه باع شيئا من تركته فقد
 لان ذلك كالاتزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدره من الوصى وسواء
 علم بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلافة
 لان يختص بحال انقطاع ولاية الميث فتنتقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم
 كالولاية اما التوكيل انا بة تثبت في حال قيام ولاية المنيب فلا يصح من غير علم كتابا للمالك بالبيع
 الشراء وقد بينا طريق العلم شرط الاخبار فيما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الموصى فقال لا قبل
 ثم قال قبل فله ذلك ان لم يكن القاضى خروجه من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل
 لا يبطل الا بصاء لان في بطلان الضرر بالميت وضرر الوصى في ابقاء عجزه بالشواب ودفع
 الاول وهو على اولي لان القاضى اذا خرج من الوصاية يصح ذلك لانه مخير فيه

٤٢١٣٧
 اعنى الوصى كذا في ما خفف ١٢ الفتاوى العالمة ص ١٣٧
 كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

له قوله باب الوصى وما يملكه الخ لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لا روى عن اي يوسف رحمه الله تعالى
 انه قال الرجل في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان في

اذ للقاضي ولاية دفع الضرر وربما يعجز عن ذلك فيتضرر ببقاء الوصاية فيدفع القاضي الضرر
 عنه وينصف حافل المال الميت متصرفا فيه فيندفع الضرر من الجانبين فلماذا ينفذ اخرج
 فلو قال بعد اخراج القاضي اياه اقبل لم يكتف لي لانه قيل بعد بطلان الوصاية بابطال القا
 ضي

قال ومن أوصى إلى عبد أو كافراً فاسقاً خرجهم القاضى عن الوصاية ونصب غيرهم
 وهذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية لأن الإخراج يكون بعدها وذكر محمد ^{في الأصل} أن
^{أى لفظ القدرى ١٢٤}

الوصية باطله قيل معناه في جميع هذه الصور ان الوصية سبطل وقيل في العبد معناه
 القائل الفقير الى الله في شجرة الجامع الصغير ١٢٨
 باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر باطل
 والبيرويه يفسر الآية النسخية في شرح الكافي ١٢٨
 ايضا لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة ثم لاخراج ان اصل النظر ثابت لقدر العبد

حقيقة وولاية الفاسق على اهلنا وولاية الكافر في الجملة الا انه لم يتم النظر لتوقف
 العبد على اجازة المولى وتمكينه من الجرح بعد ها والمعاداة الدينية الباعثة للكا
 فانه يجوز شهادته وقضاؤه ١٢ شيعه مروي ١٢

عَلَى تَرْكِ النَّظَرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَأَتَهَامِ الْفَاسِقِ بِالْكَفَّيَّةِ فَيُخْرِجُهُ الْقَاضِي مِنَ الْوَصَايَةِ وَيُقِيمُ
غَيْرَهُ مَقَامَهُ أَتَمًّا لِلنَّظَرِ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ مَخْوَفاً عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَهَذَا

يصلح عدا في إخراجهم وتبديله بغيره قال فمن أوصى العبد نفسه وفي الورثة كبار
 لم تصح الوصية لأن للكثير أن يمنعه أو يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيعجز عن الوفاء
 من الغرام مقصود الوصية ١١

الوصاية فلا يفيد فائدة وان كانوا اصغار اكلهم فالوصية اليه جائزة عند ابو حنيفة ^{الوصاية ١٢} ولا تجوز ^{لهم} عندهما وهو القياس ^{ورثة ١٢} وقيل قول محمد مضطرب في يروي مرة مع ابو حنيفة وتاخر مع

[illegible]

طرب فيه الخ لعم الذي وقع في كتب كثير من المشايخ كونه قوله مع ابي يوسف
حين ذكر قوله مع ابي يوسف^٢ اولاً وأشار الى وقوع رواية اخرى في كلام
قول محمد مضطرب فلا اعتبار فيه ١٢ تكمله فتح القدير ص ٤٩٢ ج ٨

[illegible]

١٠٠

للسمك
 والسمك
 هذا
 بالثقة
 ولا ي
 قد
 تغيب
 القيا
 لصبي
 يعرف
 عن
 ان
 قدم
 الوص
 من
 في
 اشير
 بنين
 سما
 داه
 بنين

لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية

لان الوصاية سبيلها الوصاية وهي صفة شرعية لا تجزئ فيثبت لكل منها محلا كولاية الوصاية
 الاخرين وهذا لان الوصاية خلافة وانما يتحقق اذا انتقلت الولاية اليه على الوجه الذي كان ثابتا
 للموصى قد كان بوصف الكمال لان اختيار الالاياها يوثقن باختصاص كل احدهما بالشفقة
 فينزل ذلك منزلة قرابة كل واحد وطمان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصف التفويض
 وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط مفيد مراضى الموصى لا بالمشي وليس الواحد كالمثنى بخلاف
 الاخرين في الاحتجاج لان السبب هنا القرابة وقد قامت بكل منهما محلا ولان الاحتجاج مستحق
 لها على الولي حتى لو طالت به بانكاحها من كفو يخطبها يجب عليه ههنا حق التصرف للموصى وهذا
 يبقى مختارا في التصرف ففي الاول وفي حقا على صاحبه فصم وفي الثاني استوفى لان ولاية التصرف
 لهما فاذا تصرف واحد حقا لصاحبه فلا يصح اصله الدين الذي عليهما وطما بخلاف
 الاشياء المعدودة لانها من باب الضرورة لا من باب الوصاية وموضع الضرورة مستثناة ابدل
 ما استثناه في الكتاب واخواتها فقال الا في شراء كفن الميت وتجهيزه لان والتاخير فساد
 الميت ولهذا يملكه الجبر ان عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم لا يخاف موقعه جوعا ورمانا
 ورد الوديعة بعينها او رد المغصق والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الديون
 لانها ليست من باب الوصاية فانه يملكه المالك صاحب الدين اذا ظفر بجنس حقه وحفظ
 المال يملكه من يقع في يده فكان من باب العانة ولا لا يحتاج فيه الى الراي وتنفيد وصية
 بعينها واحتق عبد بعينه لا لا يحتاج فيه الى الراي المحتق في حق الميت لان الاجتماع
 فيها متعذر ولهذا يتفرد بها احد الوكيلين وقبول الهبة لان في التاخير خيفة القوات

لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية

اسم الوصاية هو الوصاية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية

لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية
 لان الوصاية هي احدى اقسام الوصاية
 التي هي بطريق الاختصاص لا بالوصية

وصية الذي قام مقامه ولا يبي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تقيدها ما بقي محلهما
واذا العرق بطلت لغوات محلهما ولا يبي حنيفة رة ان القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقصودها وهي تاديت الحج
فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسمة فيجب بثلث ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
المسماة اذا لا قابض لها فاذا المر بوضر الى ذلك الوجه لم يتم فصاها كما قبلها قال ومن وصى
بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضى فقسّمها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
صحيحة وهذا الوصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا لورثته والقاضى نصيب من الاسباب
في حق الموتى والغيب من النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب
وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال واذا باع الوصى عبدا من التركة بغير محض
الغرماء فهو جائز لان الوصى قائم مقام الموصى ولو تولى جباة نفسه بجوابه بغير محض من الغرماء ولو
كان في مرض موت فكذا اذا اتوا له من مقامه وهذا لان حق الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
والبيع لا يبطل المالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان للغرماء حق
الاستسعاء اما ههنا فخلافا قال ومن وصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين
فباعه الوصى قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصى لانه هو العاقد فتكون العهدة
عليه وهذه عهدة لان المشتري من ماله رضى ببذل الثمن لا يسلم للمبيع ولم يسلم فقد اخذ
الوصى البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
عليه كالكيل وكان ابو حنيفة لا يقول ولا لا يرجع لانه ضمن قبضه ثم يرجع الى ما ذكرنا ويرجع
في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا في الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

والوصية التي لا يبي حنيفة رة ان القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقصودها وهي تاديت الحج
فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسمة فيجب بثلث ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
المسماة اذا لا قابض لها فاذا المر بوضر الى ذلك الوجه لم يتم فصاها كما قبلها قال ومن وصى
بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضى فقسّمها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
صحيحة وهذا الوصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا لورثته والقاضى نصيب من الاسباب
في حق الموتى والغيب من النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب
وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال واذا باع الوصى عبدا من التركة بغير محض
الغرماء فهو جائز لان الوصى قائم مقام الموصى ولو تولى جباة نفسه بجوابه بغير محض من الغرماء ولو
كان في مرض موت فكذا اذا اتوا له من مقامه وهذا لان حق الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
والبيع لا يبطل المالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان للغرماء حق
الاستسعاء اما ههنا فخلافا قال ومن وصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين
فباعه الوصى قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصى لانه هو العاقد فتكون العهدة
عليه وهذه عهدة لان المشتري من ماله رضى ببذل الثمن لا يسلم للمبيع ولم يسلم فقد اخذ
الوصى البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
عليه كالكيل وكان ابو حنيفة لا يقول ولا لا يرجع لانه ضمن قبضه ثم يرجع الى ما ذكرنا ويرجع
في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا في الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

كتاب
الوصايا

عنده لانه المائدة بالمعصية عليه ورجع الوصى في التركة كلها ورجع الوصى في

له قوله ويرجع في جميع التركة الخ حكمه في الشروح المعتمدة والقواعد المتبعة كما في الدر المختار حيث قال
وصح من وصى ما باع ما ارصى ببيعه وتصدق بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه اى ضياعه ÷

وَجَدَ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُرْجَعُ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْغَرَرِ ذَلِكَ حِينَ عَلَيْهِ الدِّينُ يَقْضَى مِنْ جَمِيعِ التَّرَكَةِ بِنِزَالِ الْفَقْهَاءِ
 أَوْ مِمَّنْ إِذَا تَوَلَّى الْبَيْعَ حَيْثُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ الزَّامِي الْقَاضِي تَعْطِيلُ الْقَضَاءِ ذِي تَحَاوِي عَنْ تَقْلِيدِ
 هَذَا الْأَمَانَةِ حَذَرَ عَنِ زَوْمِ الْغَرَامَةِ فَتَعْطَلُ مَصْلَحَةُ الْعَامَةِ وَأَمِينُهُ سَفِيرٌ عَنْهُ كَالرَّسُولِ
 وَلَا كَذَلِكَ الْوَصِيُّ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ فَإِنْ كَانَتْ التَّرَكَةُ قَدْ هَلَكَتْ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَا وَذَاءَ لَمْ يَرْجَعْ شَيْءٌ كَمَا إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دِينَ أُخْرَ قَالَ وَأَقْسَمَ الْوَصِيُّ الْمِيرَاثَ
 فَاصْبَغْ صَغِيرًا مِنَ الْوَرَثَةِ عَبْدًا بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ فَهَلَاكَ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ جَمْعُ فَمَالِ الصَّغِيرِ لَأَنَّهُ
 عَامِلٌ لَهُ وَيَرْجَعُ الصَّغِيرُ عَلَى الْوَرَثَةِ بِحَصَّتِهِ لَا تَنْقَاضُ الْقِسْمَةُ بِاسْتِحْقَاقِ مَا أَصَابَهُ قَالَ وَإِذَا
 اخْتَلَّ الْوَصِيُّ بِمَالِ الْيَتِيمِ فَإِنْ كَانَ خَيْرَ الْيَتِيمِ جَازٍ وَهُوَ لَا يَكُونُ أَقْلًا أَوْ أَلَا لَوْلَا تَطَرُّفُهُ وَلَوْ كَانَ
 الْأَوَّلُ مَالًا لَا يَجُوزُ لَأَنَّ فِيهِ تَضْيِيعَ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ
 وَلَا شِرَاؤُهُ إِلَّا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهِ لَأَنَّهُ لَا نَظَرَ فِي الْغَبَنِ إِلَّا فَاحِشٌ مُخَالَفٌ لِلْيَسِيرِ لَأَنَّهُ يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ
 عَنْهُ فَنَفَى اعْتِبَارَهُ أَنْسَدَ بَابُهُ وَالصَّبِيُّ الْمَادُونُ الْعَبْدُ الْمَادُونُ وَالْمَكَاتِبُ يَجُوزُ بَيْعُهُمْ وَشِرَاؤُهُمْ
 بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَأَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ بِحُكْمِ الْمَالِكِيَّةِ وَلَا ذَنْفٌ لَهُمْ خِلَافَ الْوَصِيِّ
 لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ الْغِيَابَةِ الشَّرْعِيَّةِ نَظَرٌ لَا يَتَقَدَّرُ بِمَوْضِعِ النَّظَرِ عَنْهُ لَا يُمْكِنُ لَأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِالْفَاحِشِ
 تَبَرُّعًا لَا ذَنْفَ فِيهِ هُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ إِذَا كُنَّا كِتَابَ الشَّرَاءِ عَلَى وَصِيٍّ كَتَبَ كِتَابَ الْوَصِيَّةِ عَلَى حَذِّ
 وَكِتَابَ الشَّرَاءِ عَلَى حَذِّ لَأَنَّ ذَلِكَ حَاطٌّ وَلَوْ كَتَبَ جُمْلَةً عَسَى أَنْ يَكْتُبَ الشَّاهِدُ شَرْهَادَةً وَأُخْرَى
 مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ فَيَصِيرُ ذَلِكَ جَمَلًا لَهُ عَلَى الْكَذِّبِ قِيلَ يَكْتُبُ اشْتَرَى مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَلَا
 يَكْتُبُ مِنْ فُلَانٍ وَصِيٌّ فُلَانٍ لِمَا بَيْنَا وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لَأَنَّ الْوَصَايَةَ تَعْلَمُ ظَاهِرًا

[illegible]

بالتبع ما لم يكن له من
نقص من غير من احد خلاف الذي
كما ايدوا ولا وقع من احد
والشيء الذي شهد ان الوحي
الشهادة على الوحي فدا
نكون شاهد ان شيئا من
الوارثه كذا كذا كذا
عليه ما يوسم من
بالعلم الا ان يكون
الكل من اجل ان
ان كان من اجل ان
منه الامرين في
الكل

قال ويبيع الوصي على الكبير الغائب جاز في كل شيء الا في العقار لان لا يملك ما سواه ولا يليه
فكذا وصيه فيه كان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لانه لا يملكه الا على الكبير
الا اذا استحسنه لما انه حفظ للتسارع الفساد اليه حفظ الثمن ليسر وهو يملك الحفظ اما
العقار فحصر بنفسه قال ولا يجر في المال لان المفوض اليه الحفظ دون التجارعة وقال ابو
محمد وصى له وصى الاخر والصغير والكبير الغائب بمنزلة وصى في الكبير الغائب كذا
وصى له وصى العيم وهذا الجواب في تركته هو كذا وصيه هم قائم مقامهم وهم يملكون
ما يكون من باب الحفظ فكذا وصيه هم قال والوصي احوال الصغير من الجد وقال الشافعي
الجد احول لان الشرع اقامه مقام الاب لانه حال عدمه حتى احزن لميراث فيقدم على وصيه ولنا
ان بالايضاء تنتقل ولاية الاب اليه فكانت ولايته قائمة معني يقدم عليه كالا بنفسه
وهذا لان اختيار الوصي مع علمه بقيام الجد بل على ان تصير انظر لبيده من تصريه فان
لم يوصل الاب الجد بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه واشفقهم عليه حتى ملك الكناح دور الوص
غير انه يقدم عليه والاب في التصري لم يبيانه فصل في الشهادة قال واذا شهد الوصيان
ان الميت وصى له فلان معهما فالشهادة باطلة لانها متهمان فيها لا ثبوتها معينا لانفسها
قال لان يدعيها المشهود له وهذا استحسان وهو القياس في الاول لما بينا من التهمة وجه
الاستحسان ان للقاضي لاية نصب الوصي ابتداء او ضم آخر اليها برضا يحدون
شهادتهما فنسقط بشهادتهما مؤنة التعيين عنه اما الوصاية تثبت بنصب للقاضي
قال وكذلك لان معناه اذا شهد ان الميت وصى الى رجل وهو ينكر
له قوله ولا يجر في المال الخ نعم يجوز ان يجر للتعين في الدرس والتعريف ان يحمل عليه عبارة

وقد اختلف في بيع الوصي على الصغير الغائب جاز في كل شيء الا في العقار لان لا يملك ما سواه ولا يليه
فكذا وصيه فيه كان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لانه لا يملكه الا على الكبير
الا اذا استحسنه لما انه حفظ للتسارع الفساد اليه حفظ الثمن ليسر وهو يملك الحفظ اما
العقار فحصر بنفسه قال ولا يجر في المال لان المفوض اليه الحفظ دون التجارعة وقال ابو
محمد وصى له وصى الاخر والصغير والكبير الغائب بمنزلة وصى في الكبير الغائب كذا
وصى له وصى العيم وهذا الجواب في تركته هو كذا وصيه هم قائم مقامهم وهم يملكون
ما يكون من باب الحفظ فكذا وصيه هم قال والوصي احوال الصغير من الجد وقال الشافعي
الجد احول لان الشرع اقامه مقام الاب لانه حال عدمه حتى احزن لميراث فيقدم على وصيه ولنا
ان بالايضاء تنتقل ولاية الاب اليه فكانت ولايته قائمة معني يقدم عليه كالا بنفسه
وهذا لان اختيار الوصي مع علمه بقيام الجد بل على ان تصير انظر لبيده من تصريه فان
لم يوصل الاب الجد بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه واشفقهم عليه حتى ملك الكناح دور الوص
غير انه يقدم عليه والاب في التصري لم يبيانه فصل في الشهادة قال واذا شهد الوصيان
ان الميت وصى له فلان معهما فالشهادة باطلة لانها متهمان فيها لا ثبوتها معينا لانفسها
قال لان يدعيها المشهود له وهذا استحسان وهو القياس في الاول لما بينا من التهمة وجه
الاستحسان ان للقاضي لاية نصب الوصي ابتداء او ضم آخر اليها برضا يحدون
شهادتهما فنسقط بشهادتهما مؤنة التعيين عنه اما الوصاية تثبت بنصب للقاضي
قال وكذلك لان معناه اذا شهد ان الميت وصى الى رجل وهو ينكر
له قوله ولا يجر في المال الخ نعم يجوز ان يجر للتعين في الدرس والتعريف ان يحمل عليه عبارة

الاشارة ان اذا كانت الشهادة من غيرهما كان ما بينا من التهمة وجه الاستحسان ان للقاضي لاية نصب الوصي ابتداء او ضم آخر اليها برضا يحدون شهادتهما فنسقط بشهادتهما مؤنة التعيين عنه اما الوصاية تثبت بنصب للقاضي قال وكذلك لان معناه اذا شهد ان الميت وصى الى رجل وهو ينكر له قوله ولا يجر في المال الخ نعم يجوز ان يجر للتعين في الدرس والتعريف ان يحمل عليه عبارة

[illegible]

لا يفهم من الغم وفوق في الجواب لأنه لا طريق للتجيز خارج المعقول ولم يجد فيه لصانته وفوق وقال لا ادري وعظم من

باب في بيان ما لا يفهم من الغم وفوق في الجواب لأنه لا طريق للتجيز خارج المعقول ولم يجد فيه لصانته وفوق وقال لا ادري وعظم من

باب في بيان ما لا يفهم من الغم وفوق في الجواب لأنه لا طريق للتجيز خارج المعقول ولم يجد فيه لصانته وفوق وقال لا ادري وعظم من

باب في بيان ما لا يفهم من الغم وفوق في الجواب لأنه لا طريق للتجيز خارج المعقول ولم يجد فيه لصانته وفوق وقال لا ادري وعظم من

وَأَنْ لَا يَحْكُمُ بِثَبُوتِ حُكْمٍ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ثَبُوتِهِ قَالَ وَإِذَا وَقَفَ خَلْفَ كَامٍ قَامَ بَيْنَ صَفِّ
الرجال والنساء لا احتمال أنه امرأة فلا يتخلل الرجال كيلا تنفسه صلاتهم ولا النساء لاحتمال
رجل فيفسد صلاته فان قام في صف النساء فاحتجب ان يعيد صلاته لاحتمال انه رجل وان قام
في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بجذاته
صلاتهم احتياطاً لاحتمال انه امرأة قَالَ وَاحْتَجَبَ الْيَمَانُ بِصَلْبِهِ قَنَاعَ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ امْرَأَةً
ويجلس في صلاته جلوس المرأة لأنه ان كان جلا فقد ترك سنة وهو جائز في الجملة وان كان
امراة فقد ارتكب معكروها لان الستر على النساء واجباً امكن وان صلى بغير قناع امرته
ان يعيد لاحتمال انه امرأة وهو على الاستحباب وان لم يعد اجزاه وتبتاع له امة
تحتنه ان كان له مال لا يبيح لمملوكة النظر اليه رجلاً كان او امرأة ويكره ان تحتنه
رجل لأنه عساه ان يأتى او تحتنه امرأة لأنه لعله رجل فكان احتياط فيما قلنا وان لم يكن له مال
ابتاع له كاهن امة من بيت المال لأنه اعد لنواب المسلمين فاذا تحتنه باعها وردها منها
في بيت المال لوقوع الاستغناء عنها وبكره له في حياته لبس الحلي والحديد وان يتكشف
قدام الرجال او قدام النساء وان يخلو به غير محرم من جل او امرأة او يسافر من غير محرم
من الرجال توقياً عن احتمال المحرم وان احرم وقد رآه قال ابو بوبكر لا علم في لباسه كانه
كان كرايكره له لبس الخيط وان كان ان يكره له تركه وقال محمد ليس لباس المرأة ان ترك لبس الخيط و
امراة المحشم من لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لا يبلغ ومن خلف بطلاق وعتاق ان كان اول
ولد تلدينه غلاماً فولدت حتى لم يقع حتى يستبين امر الحنثي لان الحنث لا يثبت بالشك

باب في بيان ما لا يفهم من الغم وفوق في الجواب لأنه لا طريق للتجيز خارج المعقول ولم يجد فيه لصانته وفوق وقال لا ادري وعظم من

وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة وللخنثى ثلثة لان لابن يستحق كل الميراث
عند الانفراد والخنثى ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما هذا يضرب
بثلثة وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة ولكم ان الخنثى لو كان ذكر يكون المال بينهما نصفين
وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا احتجنا الى حصاره نصف ثلث واقل ذلك ستة ففى
حال المال يكون بينهما نصفين كل واحد منهما ثلثة وفى حال اثلاثا للخنثى سهمان للابن اربعة
فهما للخنثى ثلثان يقيين ووقع الشك فى السهم الزائد فينصف فيكون لهما نصف
فانكسر فاضعف ليزول الكسر فصار الحساب اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة
ولا بحليفة لان الحاجة ههنا الى اثبات المال ابتداء ولا اقل وهو ميراث الانثى متيقن به
وفيما زاد عليه شك فاشتبهنا المتيقن به قصر اعليه لان المال لا يجب بالشك وصار كما اذا كان الشك
فى وجوب المال بسبب اخر فانه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا لان يكون نصيبه اقل لو قدرناه
ذكر اخي نذ يعطى نصيب لابن في تلك الصورة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا واماً واختاً
واماً هي خنثى وامراًة واخوين لام واختاً لا وام هي خنثى فعندنا فى الاولى للزوج النصف وللأخت
الثلث والباقي للخنثى وفى الثانية للمرأة الربع وللأخوين لأم الثلث والباقي للخنثى لانه اقل
النصيبين فيما والله اعلم بالصواب مسائل شتى قال واذا قرئ على الآخر

له قوله ولا حصينة ان الحاجة الى الخنثى اعظم اقل النصيب اعنى اسوء الحالين
وعليه الفتر على كذا انما تركنا وبنينا وخنثى للخنثى نصيب ثبت لانه متيقن
وتدبر نعمت الله هذه الى رثة متيقن وكان يقول صرحا وامراًة فلم يقبلوه فدخل بنته
للاستراحة وتغلب على فراشه ولم يأخذ من نوم فسألتها ربة صغيرة عن بخيرة فاجبت
عندنا حصينة ربة الله خالة واصحابه وصورت عالة الصحابة رضوان الله على جميعهم
اصراى ص ٩٤ ورورى ان عامر بن الطرب العدواني كان من حكماء العرب من الجاهلية

وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة وللخنثى ثلثة لان لابن يستحق كل الميراث
عند الانفراد والخنثى ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما هذا يضرب
بثلثة وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة ولكم ان الخنثى لو كان ذكر يكون المال بينهما نصفين
وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا احتجنا الى حصاره نصف ثلث واقل ذلك ستة ففى
حال المال يكون بينهما نصفين كل واحد منهما ثلثة وفى حال اثلاثا للخنثى سهمان للابن اربعة
فهما للخنثى ثلثان يقيين ووقع الشك فى السهم الزائد فينصف فيكون لهما نصف
فانكسر فاضعف ليزول الكسر فصار الحساب اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة
ولا بحليفة لان الحاجة ههنا الى اثبات المال ابتداء ولا اقل وهو ميراث الانثى متيقن به
وفيما زاد عليه شك فاشتبهنا المتيقن به قصر اعليه لان المال لا يجب بالشك وصار كما اذا كان الشك
فى وجوب المال بسبب اخر فانه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا لان يكون نصيبه اقل لو قدرناه
ذكر اخي نذ يعطى نصيب لابن في تلك الصورة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا واماً واختاً
واماً هي خنثى وامراًة واخوين لام واختاً لا وام هي خنثى فعندنا فى الاولى للزوج النصف وللأخت
الثلث والباقي للخنثى وفى الثانية للمرأة الربع وللأخوين لأم الثلث والباقي للخنثى لانه اقل
النصيبين فيما والله اعلم بالصواب مسائل شتى قال واذا قرئ على الآخر
كتاب وصيته فقبل له انشهد عليك بما فى هذا الكتاب فامى برأسه اى نعم وكتب فاذا جاء من
ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك فى الذى يعتقل لسانه وقال الشافعى يجوز فى
الوجهين لان المجهول انما هو العجز وقد ثبت الفصلين لافرق بين الاصل والعار كما لو خشي الاصل فى حواله
كالى الاخر ص ١١

فكانت الجارة دة الحال واتبع الحال ١٢ الشريعة ص ١٢٤ المسيرط لشرع الله الشرى ص ١٠٤ ج ٣٠

وذكر في كتابه الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس محجة وقصاص محجة وتجمل ان يكون مجموعا هنا
لأنه فيكون فيهما وإيتان وتجمل ان يكون مفارقا لذلك لا يمكن الوصول الى النطق بالغائب في الجملة لقيام
اهلية النطق ولا كذلك ولا خسر لتعذر الوصول الى النطق لاف الممانعة ذلك المسألة على الاشارة
وان كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا من انه لا تعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة
حجة ضرورية ولا ضرورة لانه لا يجمع ههنا بينهما فقال اشار وكتب وانما استويا لان كل واحد منهما
ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة بل
اقرب الى النطق من اثار الاقلام فاستويا وكذلك الذي صحت ما او يمين بعارضين لما بيننا والمعتقل
لسانه ان الة النطق قائم وقيل هذا تفسير لمعتقل اللسان قال اذا كان الغنم مذبوحة وفيها ميتة فان
المدبوحة اكثر تحريرا فيها وكل وان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين لم يوكل وهذا اذا كانت الحالة
الاختيارا وفي حالة الضرورة يحل اللناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل في حالة الضرورة
فالتى تحل ان تكون خبيثة اولى غير ان يتحرى لا طريق يوصل الى الذكبة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة
وقال الشافعي لا يجوز اكل كل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحري ليل ضرور وكذا يصدر
من غير ضرورة ولا ضرورة لان حالة الاختيار ولنا ان الغلبة تنزل من ضرورة في افاذ الاباحه
تعالى اسواق المسلمين لا تخافون المحرم والمسروق والمغصوب ومع ذلك يباح اللناول اعتمادا على الغالب وهذا
لان القليل لا يمكن اخراجه عن الاستطاع لا امتناع عن فسق اعتباره دفعا للحرج كقليل النجاسة
وقليل الكسنا ونحوه لا واذ كانا نصفين كانت الميتة اغلب لان الضرورة فيه الله اعلم بالصواب والى المرجع والمآل

هذا لا ينافي ما تقدم من ان الكتاب من الغائب ليس محجة وقصاص محجة وتجمل ان يكون مجموعا هنا
لأنه فيكون فيهما وإيتان وتجمل ان يكون مفارقا لذلك لا يمكن الوصول الى النطق بالغائب في الجملة لقيام
اهلية النطق ولا كذلك ولا خسر لتعذر الوصول الى النطق لاف الممانعة ذلك المسألة على الاشارة
وان كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا من انه لا تعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة
حجة ضرورية ولا ضرورة لانه لا يجمع ههنا بينهما فقال اشار وكتب وانما استويا لان كل واحد منهما
ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة بل
اقرب الى النطق من اثار الاقلام فاستويا وكذلك الذي صحت ما او يمين بعارضين لما بيننا والمعتقل
لسانه ان الة النطق قائم وقيل هذا تفسير لمعتقل اللسان قال اذا كان الغنم مذبوحة وفيها ميتة فان
المدبوحة اكثر تحريرا فيها وكل وان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين لم يوكل وهذا اذا كانت الحالة
الاختيارا وفي حالة الضرورة يحل اللناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل في حالة الضرورة
فالتى تحل ان تكون خبيثة اولى غير ان يتحرى لا طريق يوصل الى الذكبة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة
وقال الشافعي لا يجوز اكل كل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحري ليل ضرور وكذا يصدر
من غير ضرورة ولا ضرورة لان حالة الاختيار ولنا ان الغلبة تنزل من ضرورة في افاذ الاباحه
تعالى اسواق المسلمين لا تخافون المحرم والمسروق والمغصوب ومع ذلك يباح اللناول اعتمادا على الغالب وهذا
لان القليل لا يمكن اخراجه عن الاستطاع لا امتناع عن فسق اعتباره دفعا للحرج كقليل النجاسة
وقليل الكسنا ونحوه لا واذ كانا نصفين كانت الميتة اغلب لان الضرورة فيه الله اعلم بالصواب والى المرجع والمآل

مسائل

تدتمت الحاشية الجامعة لاحقر الناس كل حسن عنى الله تعالى عنه والى العلوم الرجعية
تحريره على احد اصحابنا ميتة جاز له التحري ايضا لان الحلال هو الغالب والحكم للغالب
ثلاثة احد ما ميتة جاز له التحري ايضا لان الحلال هو الغالب والحكم للغالب

بغلبة الحلال ولون اللحم له ١٢ المبسوط لشمس الامة السرخسي ص ١٩٤ ج ١٠
بنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله
وصحبه اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين آمين - ٩ رمضان يوم الخميس ١٤١٣ هـ

خت _____ من الطبع

حمد لمن منه الهداية وصلواته على من هو لعطشان الهداية سقاية وعلى له وصحبه طرباب الداراية
 اما بعد فيقول المفقور الى رحمة رب القلوب المحتسب **محمد عبد الحى الكونى** ان الهداية شرح البداية
 كتابه كتبه به الطلبة ويعتمد على وياياته الحكمة لم يأت فقيه بعد صنفه الا اعتمد عليه لم يأت فقيه بعد صنفه
 اليه من تراثهم يتدولون بها ايدى يوم خصصوا النصف الاخير منه بيتا سهونا فيما بينهم ولما رأى الولد للعلام
 والاساتذ القمقام مولانا **محمد عبد الحليم** ادخله الله دال السلام ان الناس فتحصي كالحجارى في
 الصغار تراه في دروسه تدريس كفى مشتملا على جواهر نفيسة تحت عباراته ودقائق لطيفة تحت اشاراته
 سكار واهم يسكار تنويع التصحيحه وتخصيته فصح اول نسخة بمقابلة سبعة من النسخ المطبوعه والمكتوبة
 عمدتها نسخة انزل عبط الانظار العلماء ومنظر الابصار الفضلاء منهم وكان للرحوم الشيخ **عبد الحليم**
 الانصار الكونى من مولاه اوجد جده **عبد الله** استاذ الاساتذ مولانا **قطب الدين** ومنهم ابنه
 الكاملين مولانا **نظام الدين** ومنهم ابو جده مولانا **الرحيم الملقى محمد** ولى ومنهم ابنه
محمد ظهرو الله رحمه الله ومنهم حفيد جده مولانا **محمد ابي الله** ثم بينهما الحاشى المفيد
 والتعليقات اللطيفة والتي استمد بها في التحشية بين الحاشى والشرح **النهاية** ورمزها **الكفا**
 ورمزها **الحمد** ورمزها **حميد** ومعراج الداراية ونهاية الكفاية
 وغاية البيان ورمزها **غن العنايه** ورمزها **البنائية** ورمزها **عيني** وفتح القدير ورمزها
 ونتائج الافكار ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج** ونصير الولاية لاحاديث الهداية
 ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج** ورمزها **ناتج**

خاتمة
الطبع وفيها موز
الكتب الماخنة

[illegible][illegible]

